قائمة المحتويات

مقدمة

شكر وتقدير

لمحة عامة

الفصل الاول - التنمية البشرية ومؤشرات التنمية البشرية في لبنان

أ- ما هي التنمية البشرية؟ وكيف يتم تعريفها؟

ب- التنمية البشرية في لبنان

1- مؤشر التنمية البشرية

2- مؤشرات اخرى للتنمية البشرية

3- التفاوت بين المناطق

4- مداخيل غير متساوية

الفصل الثاني – لبنان والعولمة والتنمية

أ- حول مفهوم العولمة

ب لبنان، عولمة مبكرة

ج- مركز للهجرة الدولية

د- من دولة دنيا الى دولة متضخّمة

ه- نمط من التنمية غير المتوازنة

و- الفرصة المتاحة امام لبنان

الفصل الثالث – المنافسة العالمية وبناء الاسواق

أ- تحديات جديدة تواجه الشركات اللبنانية

1. قصور بنيوي

2- القيود التي تعيق الأعمال التجارية

3- ادارة الشركات والموارد البشرية

4- البحث والتطوير: نحو المعلومات والمعرفة

ب- اية اسواق يتجه اليها لبنان؟

1- اندماج الاقتصاد اللبناني بالأسواق العالمية

أ. الترويج لعقد اتفاقيات التجارة الحرة: الوضع المميز لدى العرب.

ب. انفتاح دولي خجول: الانضمام الى الشراكة الاوروبية – المتوسطية ومنظمة التجارة العالمية

2- اعادة النظر في وضع الصادرات

الفصل الرابع – القطاع المالي وازمة التنمية

أ- الأجواء المالية الوطنية وموقع لبنان الدولي

1- تنظيم مصرفي متنوع

2- بيئة قانونية حرّة ومستقلّة

3- قوى عاملة ماهرة

4- القطاع المالي ضمن الاقتصاد العالمي

ب- العمل المصرفي: قطاع مزدهر يختصر صورة التنمية غير المتوازنة

1- نمو القطاع المصرفي وحصته من الاقتصاد

2- الانتاجية

3- الربحية والرسملة

4- توسيع الخدمات المصرفية والتفاوت بين المناطق

5- التمركز القطاعي والاجتماعي للتسليف

6- القروض الصغيرة

ج- وفرة رأس المال وندرة الاستثمار المنتج

1- اختلالات مستمرة وشديدة

2- تضخم ام نمو فعلي؟

3- الفوائد وتوزيع الدخل وانتقال الثروة

4- التمويل المتصدّع للاستهلاك الخاص

د- حاجة ماسة للاصلاح

الفصل الخامس – تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتحديات العولمة

أ- الجهوزية الالكترونية

1- وضعية المرافق والبنى التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أ. مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية

ب. خدمات الانترنت

2- الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أ. وضع الاستراتيجية

ب. قوانين وانظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج. حوافز ضريبية وعمالية لمشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إضافة إلى المناطق التكنولوجية

د. الشراكة والتنسيق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ب- الحكومة الالكترونية

1- اضفاء الطابع المؤسسي على الاصلاحات

2- تطبيقات الحكومة الالكترونية

ج- الأعمال التجارية الإلكترونية

1- صناعة برامج المعلوماتية

2- المقاولات الإلكترونية

3- التجارة الالكترونية

4- العمل المصرفي الالكتروني

د- التعليم الالكتروني

1- البرامج الحكومية

2- مشاريع شراكة اخرى

ه- المجتمع الالكتروني

1- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل المنظمات غير الحكومية والمهنّيين المحليين

2- مسألة المضمون واللغة
3- النشر الالكتروني
و- الإنصاف الإلكتروني
1- التفاوت في الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
2- المبادرات المحلية والوطنية لردم الهوة الرقمية

الفصل السادس – التعليم والعولمة والتنمية

أ- الاستثمار في رأس المال البشري من أجل مجتمع قائم على المعرفة
ب- تنمية رأس المال البشري
1- الحصول على التعليم
أ. الانتساب للنظام التعليمي
ب. الامية
ج. الإنصاف
2- التعليم النوعي: ادارة التعليم والتربية
أ. النوعية
ب. اساتذة المدارس الرسمية
ج. المستوى التعليمي للاساتذه
د. التعليم العالي
ج- توجيه الشباب وتطوير كفاءاتهم
1- الثقافة الشبابية
2- الشباب والتوظيف
د- البحوث والتنمية
1- الامكانات البحثية
2- البحوث العلمية في التعليم العالي
3- التقاليد والممارسات البحثية
ه- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول على المعرفة
1- التكنولوجيا في خدمة التعليم
2- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التعليم والتدريب وتقييم مستوى الطالب
3- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة الادراة التعليمية
4- التكنولوجيا كمجال اختصاص
و- بناء رأس المال اللغوي في لبنان
1- الثنائية اللغوية في التعليم
2- الثلاثية اللغوية في التعليم
3- إتقان اللغات الأجنبية
ز- دور الدولة

الفصل السابع – الحماية الاجتماعية واصلاح السياسات العامة

أ- الاسس لسياسة اجتماعية شاملة
ب- السياسات الاجتماعية في الانفاق الحكومي
1- الانفاق العام على الصحة
2- الانفاق العام على التعليم
3- الانفاق العام على الانعاش الاجتماعي
4- تحسين ادارة السياسات الاجتماعية

ج- الحماية الصحية

1- موظفو الدولة

2- التأمين الصحي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

3- التأمين الصحي الخاص

4- شبكة امان وزارة الصحة

5- سكان بلا تأمين

6- توصيات لتوسيع التغطية الصحية

د- الحماية الاجتماعية ضد مخاطر التقاعد

1- برامج التقاعد في لبنان

أ. معاشات التقاعد لموظفي الدولة

ب. تعويض نهاية الخدمة لموظفي القطاع الخاص

ج. العمال غير المشمولين بالتقديمات التقاعدية

د. - الفئة الأكثر غنى أو المضمونة من القطاع الخاص

ه. العاطلون عن العمل وبالتالي غير المشمولين نظرياً بالضمان

2- اصلاح السياسة التقاعدية

أ. برنامج تعويضات الحد الادنى الممولة من الضرائب

ب. برنامج الادخار الالزامي

ج. برنامج الادخار الطوعي الاضافي

ه- اعادة تحديد دور الدولة وشركائها الاجتماعيين

1- دور الدولة

2- دور السلطات المحلية

3- دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

الفصل الثامن – حقوق الانسان وحكم القانون وتجديد الدولة

أ- التمثيل النيابي والتشريع الفعّالين

ب- الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الانسان

ج- الدور الجديد للقضاء وتنامي المطالبة بالعدالة

1 دور القضاء بعد الحرب ووضعه

2- تحديث النظام القضائي

د- الاصلاح الاداري الذي طال انتظاره

1- اللامركزية ودور البلديات

2- اصلاح الادارة العامة

3- الخصخصة

4- الشفافية والرقابة وحق الإصلاح

الاطر

الفصل الاول

الاطار 1 – تقارير التنمية البشرية: مقترحات بشأن السياسات

الاطار 2 – مؤشر التنمية البشرية

الاطار 3 – مؤشر الانجازات التكنولوجية

الاطار 4 – تقارير التنمية البشرية الوطنية: التطبيقات العملية والمنجزات

الاطار 5 – التقارير الوطنية للتنمية البشرية في لبنان

الفصل الثاني

الاطار 1 – عولمة بوجه انساني

الفصل الثالث

الاطار 1 – ايدال: استنهاض الاستثمار من خلال مكتب تسريع التراخيص

الاطار 2 - اهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الاطار 3 - دعم الشركات العائلية

الاطار 4 – تعزيز التنافسية في خطة التنمية الخمسية (2000- 2004)

الاطار 5 – القانون الجديد للجمارك: الطريق الى الصناعات ذات القيمة المضافة

الاطار 6 – النظرة الاقليمية للعولمة: التجارة بالصناعات المماثلة مع البلدان العربية

الاطار 7 – منظمة التجارة العالمية

الاطار 8 – بيروت: اعادة تحديد لدور

الفصل الرابع

الاطار 1 – تجربة كفالات: تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

الفصل الخامس

الاطار 1 – حلول النظم المتكاملة في الإدارات الحكومية

الاطار 2- الشبكة الحكومية (Gov Net): تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير الخدمة العامة

الاطار 3 – مراكز الاتصال

الاطار 4 – الشبكة المدرسية (School Net): ربط المدارس الرسمية في لبنان بالعالم الخارجي
الاطار 5 – المنظمات غير الحكومية اللبنانية واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية البشرية
الاطار 6 – التركيز على الابتكار: أطباء على الشبكة الالكترونية
الاطار 7 – امازون بالعربية: neelwafurat.com
الاطار 8 – الوصول الى التكنولوجيا ومراكز اتصال متعددة الاغراض في المجتمعات المحلية
الاطار 9 – وحدة الانترنت المتنقلة: النموذج الماليزي والباص اللبناني الذكي (Smart Bus)

الفصل السادس

الاطار 1 - الشباب اللبناني والبطالة والهجرة
الاطار 2 – توظيف الشباب

الفصل السابع

الاطار 1 – المكوّنات الأساسية للسياسة الاجتماعية
الاطار 2 – حماية المعاقين: من "مجرّد الرعاية" إلى الاندماج في المجتمع
الاطار 3 – كم يبعد لبنان عن نظام للمعاشات التقاعدية متعدّد الأركان؟
الاطار 4 – المجلس الاقتصادي والاجتماعي: منبر لعقد اجتماعيّ جديد؟

الفصل الثامن

الاطار 1 – مبدأ الكوتا بالنسبة لمشاركة النساء في العملية السياسي
الاطار 2 – الحق في التعليم
الاطار 3 – حقوق الانسان والتنمية البشرية
الاطار 4 – تقييم نظام السجون
الاطار 5 – دور جديد للدولة: إدارة المنفعة العامة العالمية
الاطار 6 – الحصول على المعلومات الرسمية
الاطار 7 – مبادئ حول حرية قانون الإعلام
الاطار 8 – المؤسسات اللبنانية الرسمية التي تمارس رقابة على الإدارة
الاطار 9 – الإصلاح من أجل المواطنين. وسيط الجمهورية يرعى الأداء والإنتاج

الجداول

الفصل الاول

الجدول 1 مؤشر التنمية البشرية في لبنان، القيمة والمرتبة، 1998-1999.
الجدول 2 – مؤشر التنمية البشرية: لبنان والصورة الاقليمية والدولية، 1999.
الجدول 3 – لبنان، مؤشر الفقر البشري: القيمة والمنزلة، 1997-1999.
الجدول 4 – مؤشر تنمية النوع الاجتماعي، القيمة والمرتبة، 1992، 1995، 1999.
الجدول 5 – مؤشر التنمية البشرية المناطقي في لبنان ، 1997/1996.
الجدول 6- لبنان مؤشر الفقر البشري المناطقي في لبنان ، 1996.

الفصل الثالث

الجدول 1 – المؤسسات الصناعية حسب عدد العمال، 1999.
الجدول 2 – المؤسسات الصناعية وفقاً لوضعها القانوني ، 1999.
الجدول 3 – الصادرات اللبنانية وفقاً للمناطق ، 1974-2000
الجدول 4 – المعدّل الموزون للضريبة على المستوردات، 1992-2000

الفصل الرابع

الجدول 1- أصحاب الحسابات المصرفية وفقاً للفئات العمرية ، 2000
الجدول 2- البنوك التجارية والودائع والتسليفات وفقاً للمناطق ، كانون الاول 1999
الجدول 3- توزع التسليف المصرفي وفقاً للقطاعات ، كانون الاول 1999.
الجدول 4- توزيع التسليف وفقاً للحجم ، كانون الاول 1999
الجدول 5 – برامج القروض الصغيرة: المستدينون الفعليون والميزانيات المخصّصة لذلك ، 1999.
الجدول 6 – ميزان المدفوعات، 1995-1999.
الجدول 7 – ملخص الموارد المالية العامة ، 1993-2000.
الجدول 8 – التسليف المحلي بواسطة المصارف (دين القطاع الخاص)، 1993-2000.
الجدول 9 – معدلات النمو الفعلي لمؤشر المستهلك ، 1993-1998

الفصل الخامس

الجدول 1 – استعمال الهاتف النقال في بلدان عربية مختارة، 1999.
الجدول 2 – عدد الشركات المزوّدة لخدمات الانترنت في البلاد العربيّة ، 2000.
الجدول 3 – احصائيات استخدام الانترنت في البلاد العربية، كانون الاول 1998 وآذار 2000.
الجدول 4 . إحصائيات حول عدد مواقع استقبال الإنترنت ، 2001
الجدول 5 – توزيع اشتراكات الهاتف العادي وفقاً للمناطق ، 2000.
الجدول 6 – كلفة الاتصال الهاتفي بالساعة لمستخدمي الانترنت، 2000.

الفصل السادس

الجدول 1 – عدد الطلاب المنتسبين 1999/1998

الجدول 2 – نسبة الامية حسب المنطقة والجنس، 1996.

الفصل السابع

الجدول 1 – القوى العاملة، 1997.

الجدول 2 – الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الاساسية، 1998.

الجدول 3 – مستويات وحجم التعرض الصحي بين السكان اللبنانيين، 1998/1997.

الجدول 4 – التعرض عند التقاعد مقارنة بوضعية العمل، 1997

الفصل الثامن

الجدول 1 – الالتزام بمواثيق حقوق الانسان الدولية

الجدول 2 – الموارد البشرية في وزارات الدولة، 2001.

الرسوم البيانية

الفصل الرابع

الرسم البياني 1 – ربحية المصارف اللبنانية

الرسم البياني 2 – الايرادات والنفقات العامة، 1993-2000.

الرسم البياني 3 – نسبة الدين العام الصافي الى الناتج المحلي الاجمالي،1993-2000.

الفصل السادس

الرسم البياني 1 – التسجيل في التعليم السابق للمدرسة، 1999/1998.

الرسم البياني 2 – معدل التسجيل الصافي في التعليم الاساسي، 1999/1998.

الرسم البياني 3 – التأخير في التعليم الاساسي

الرسم البياني 4 – التسجيل في التعليم العالي، حساب القطاع والسنة،1995/1994.

الرسم البياني 5 – مشاركة المرأة، حسب مستوى التحصيل العلمي،1999/1998.

الفصل الثامن

الرسم البياني 1 – مؤشرات مختارة للمرأة في التنمية، السنوات الاخيرة

الرسم البياني 2 – طلبات مقدّمة الى لجنة المعونة القضائية في نقابة المحامين في بيروت، 1994-2000.

ملحق احصائي

الملحق 1 – اطار المؤشرات

الملحق 2 – المنهجية الاحصائية.

مقدمة

يسرني ان اقدّم تقرير التنمية البشرية في لبنان وعنوانه "العولمة: نحو خطة عمل لبنانية". ويسعى هذا التقرير الذي يعكس سياق البلد واولوياته وتطلعاته الخصوصية، الى تعزيز الوعي العام وتحفيز العمل لمواجهة هموم التنمية البشرية الحرجة، وبث الرسالة التي تفيد بان التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات الناس عبر تنمية قدراتهم. وضمن حدود القاعدة المتوفرة من الاحصاءات والمعارف التحليلية ، يعتبر التقرير سبّاقاً للمسائل الخطرة والخيارات المتاحة امام لبنان. كما انه يعبّر عن النيّة في المساهمة في النقاش الدائر حول متطلّبات استراتيجية لبنانية حول االتنمية و العولمة. واننا نأمل ان تؤدي القضايا المطروحة في التقرير الى الحث على إجراء المزيد من الأبحاث والنقاشات التشاركية الفعليّة بين مختلف المعنيين في لبنان - وتحديداً الدولة اللبنانية والمجتمع المدني والقطاع الخاص - نظراً لأهمية ونتائج تحقيق اندماج أكثر تنظيماً للبنان بالاقتصاد العالمي. ومن المتوقع أن يشكّل التقرير الوطني للتنمية البشرية في لبنان وتبني توصياته الرئيسية، حافزاً للمبادرات والأفعال المتعلّقة بالسياسات الوطنية.

لم يكن إعداد هذا التقرير أمراً سهلاً، نظراً لتشابك موضوعاته وندرة المعلومات والبحوث المتوفرة حول العولمة والتنمية البشرية ضمن السياق اللبناني. وبدلاً من ان يقدم التقرير تحليلاً شاملاً للعلاقة المعقّدة التي تربط في لبنان بين التنمية البشرية والعولمة ، يكتفي بتسليط الضوء على جوانب حاسمة تم اختيارها لمواجهة التحديات التي يثيرها موضوع العولمة من جهة، والإفادة مما توفّره العولمة من فرص من جهة أخرى. كما يتناول التقرير ويحلّل "العناصر التي تسيّر" العولمة (الأسواق والمال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات) مستكشفاً أثرها على التنمية البشرية، ومدى مساهمتها في تشكيل رؤية جديدة لمستقبل البلاد. يتوقف الاندماج السلس للبنان في عالم يسير مسرعاً في ركب العولمة، على إعطاء أولوية متزايدة ومستدامة للابعاد البشرية للتنمية وعلى تعزيز الروابط الايجابية مع هذه العناصر "المسيّرة". وينصب اهتمام التقرير، بشكل خاص، على اولوية الاستثمار في رأس المال البشري، وضرورة اصلاح سياسات الحماية الاجتماعية والدور الجديد للدولة.

ويضم تقرير التنمية البشرية في لبنان الكثير من المعلومات المثيرة ، فضلاً عن أنه يسلّط الضوء على العديد من الامور المفيدة، موفراً منبراً للحوار ومنطلقاً للمزيد من العمل للتوصل الى أجوبة واقعية على السؤال التالي: هل تشكّل العولمة تحدياً للتنمية البشرية التي تنظر الى الفرد كوسيلة وغاية للتنمية في آن معاً – أم أنها تتيح الفرصة لقيام مجتمع اكثر إنصافاً وعدلاً. في رأيي، ليست عملية العولمة بحد ذاتها جيدة او سيئة، وليس على المرء ان يمتدحها او يذمها. غير انني اود ان استثني الحكم كعنصر اساسي يكمن وراء النتائج الوطنية الناجحة للعولمة بالإضافة إلى ما يجنيه منها كل واحد منا.

يستعرض **الفصل الاول** من هذا التقرير مفهوم التنمية البشرية والوضع في لبنان، مستعيناً بمؤشرات التنمية البشرية القياسية التي تم حسابها للمرة الأولى بالنسبة للبلد، وفقاً للمناطق.

ثم يقدّم **الفصل الثاني** مفهوم العولمة مشدداً على الانفتاح التاريخي لكل من الاقتصاد والمجتمع اللبنانيّين على العالم وارتباطهما بجملة من الشبكات الدولية. فقد كان لبنان، إلى حد كبير، إما بدافع الحاجة أو الطموح، من رواد العولمة، ومجتمعاً تعدّدياً ومنفتحاً، كما كان من خلال هجرة الآلاف من ابنائه، مركزاً لأولى التجمعات العالمية المنتشرة في العالم. ومع ذلك، يحتاج لبنان إلى إعادة تشكيل ذاته ليستفيد استفادة كاملة من النسق العالمي المعاصر والعمل بمقتضاه.

أما **الفصل الثالث** فيستعرض ويحلل المعوّقات والقضايا التي تواجه الشركات اللبنانية التي تطمح لتصبح اكثر قدرة على المنافسة كما تسعى لارتياد أسواق جديدة. ويناقش الفصل أهمية الدعم المستدام والشامل لتطوير المؤسسات التجارية الصغيرة. فضلاً عن أنه يبحث في المبادرات والمقاربات الوطنية اللازمة لدمج الاقتصاد اللبناني بالأسواق العالمية، ويسلّط الضوء على عوامل النجاح لدى الانضمام إلى التكتلات التجارية الاقليمية والدولية، في الوقت الذي يتطلّع فيه لبنان ليلعب دوراً اقليمياً متجدداً.

في حين يبرز **الفصل الرابع** مكامن القوة في القطاع المالي اللبناني وما يتضمّن من عناصر تهدد التنمية البشرية المستدامة. ويتناول هذا الفصل التوزيع المناطقي والاجتماعي للتسليف ومبادرات القروض الصغيرة الجنينية لتلبية احتياجات الفقراء وذوي الدخل المتدني. وأخيراً، يسلّط القسم الأخير من الفصل، الضوء على المفارقة الكامنة في الاستثمار المحدود من جهة، ووفرة المال في البلاد من جهة أخرى، حيث شوّهت التأثيرات الإقليمية والمحلية مجتمعة، مؤشرات السوق تشويهاً جذرياً كما تسبّبت بتفاوت عميق بين الاقتصاد اللبناني والاقتصاديات العالمية.

ويتناول **الفصل الخامس** أوضاع وإمكانيات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومساهمته المحتملة في التنمية البشرية في لبنان. كما يستعرض الفصل المزايا التي يتمتع بها لبنان في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الإشارة إلى كيفية استفادة اللبنانيين من هذه التكنولوجيا في مواجهة تحديات العولمة، حيث يتعزّز الى حد كبير مستوى ووتيرة التدفقات العالمية من موجودات مادية وأخرى غير مرئية، من خلال القدرة على خلق شبكات واسعة تتجاوز حدود البلدان الجغرافية وبكلفة هامشية. . وأخيراً، يشرح الفصل هذا تأثير العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الثقافة المحلية كما على المنتجات الثقافية والإعلامية على حد سواء.

يستعرض **الفصل السادس** أولويات الاستمرار في الاستثمار في رأس المال البشري كي يتمكن لبنان من الاندماج بنجاح بالاقتصاد العالمي الذي يسير قدماً في ركب العولمة. كما يعالج هذا الفصل مسألة الحصول على التعليم ونوعية التعليم، ثم يتناول عدداً من العوامل الحاسمة التي تقف وراء قيام نظام تعليمي ناجح، مسلّطاً الضوء على مكامن الضعف والقوة، مقترحاً سبلاً للتكيّف. وتشمل العناصر التي يتناولها الفصل في هذا الصدد توجيه الشباب، والأبحاث والتنمية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول على المعرفة، وبناء رأس المال اللغوي في لبنان. ويتناول القسم الأخير منه مستقبل دور الدولة في حقل التعليم.

أما **الفصل السابع** فيناقش قضايا الحماية الاجتماعية في ضوء الإصلاح الراهن للسياسات العامة. ويطرح الأسس التي يجب أن تقوم عليها سياسة اجتماعية شاملة في لبنان، حيث أن العولمة تدفع بالمجتمعات وشركائها الاجتماعيين في مختلف انحاء العالم نحو إعادة النظر في الأسس الأخلاقية والقانونية والسياسية والاقتصادية للسياسة الاجتماعية. كما يستعرض الفصل السابع الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، مع تركيز خاص على نظام الحماية الصحية الوطني والتدقيق بموضوع الحماية الاجتماعية إزاء مخاطر التقاعد. ويخلص الفصل إلى الحديث عن دور الدولة وشركائها الاجتماعيين في وضع وتنفيذ السياسات الاجتماعية في عالم يسير مسرعاً في ركب العولمة.

وأخيراً، يتطرّق **الفصل الثامن** إلى دور الحكومة في مواجهة التحديات والتغيرات التي تطرأ نتيجة للعولمة. فيرى ان السياسات المالية السليمة والخبرات الاقتصادية لا تكفي لمواكبة الإصلاحات المرتبطة بالعولمة ولتفكيك الحدود الاقتصادية. ويبدو حكم القانون، ضمن إطار ديمقراطي، شرطاً اساسياً لتمكين اية دولة من مواجهة القضايا العالمية. لذلك، لا بد أن يشمل كل من الدور الجديد للدولة وعملية الإصلاح، تفعيل وتحديث السلطتين التشريعية والقضائية، في الوقت الذي يتم فيه التدقيق بسجل حقوق الإنسان لكل دولة ومدى التزامها بتطبيق المواثيق الدولية الضرورية، محلياً.

تتبنى التقارير الوطنية للتنمية البشرية على المستوى الوطني موضوع التنمية البشرية و تدعمه . ويشكّل هذا التقرير مساهمة في مواجهة تحديات التنمية في لبنان وتحقيق مطامح وتطلعات هذا البلد في مجال التنمية البشرية. ولا بد من النظر الى هذا التقرير كمساهمة في عملية

تهدف إلى حوار متواصل. حيث يجب أن تؤدي النقاشات التنموية حول موضوعات يتناولها التقرير الى مبادرات وأفعال ترمي الى تعزيز أبعاد التنمية البشرية لتحقيق اندماج لبنان مع عالم يسير مسرعاً في ركب العولمة. كما ينبغي أن تتوّج هذه المناقشات بحلقات دراسية وطنية تتناول جوانب الموضوع، من اجل تحقيق الإجماع وتحفيز المبادرات وتوجيهها. ولا بد من بذل المزيد من الجهود بموجب مقاربة شاملة، توفّر فرص تعزيز الروابط والتفاعل بين القطاعين العام والخاص من جهة، والمجتمع المدني من جهة اخرى. و يلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كمدافع عن التنمية البشرية، بدفع العملية قدماً باتجاه تحقيق الهدف النهائي للتنمية البشرية في لبنان ألا وهو توفير حياة افضل للناس أجمعين.

تموز 2002

ايف دوسان
الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في لبنان

شكر وتقدير

يشكّل التقرير الوطني للتنمية البشرية 2001-2002 مبادرة أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار، شريكه المحلي.

يسعى التقرير إلى طرح آراء مستقلة وتقديم تحليل موضوعي للمعلومات الإحصائية وغيرها، ويطبّق منظور التنمية البشرية على الهموم الوطنية والتحديات البارزة والتي تعتبر من الأولويات. ينصب اهتمام التقرير بالدرجة الأولى ، من خلال العمليات التحضيرية وأعمال المتابعة، على صياغة السياسات الوطنية وبناء توافق بين مختلف الأطراف المعنية في لبنان. وقد تم الترويج، أثناء العملية لأهمية الحوار الوطني من خلال المشاركة الفعلية لأخصّائيين لبنانيين في التنمية المحلية كما جرت مشاورات مكثّفة مع مجموعات رئيسية معنية وشبكات غير رسمية.

بدأ العمل في إعداد التقرير الوطني للتنمية البشرية في شهر أيار عام 2000، وأنجزت مسودته في ايلول عام 2001. أما المعلومات الواردة فيه فهي تلك التي كانت متوفّرة في نهاية عام 2000.

وقد كان **سليم نصر**، المدير العام للمركز اللبناني للدراسات **المنسق الوطني** لإعداد التقرير بمعاونة خبراء محليين. ووضع المنسّق الوطني الخطوط العريضة مع الحواشي، وقام بتنسيق الإعداد للدراسات التي اعتمد عليها التقرير والتشاور مع الأطراف المعنية وشركاء التنمية في مختلف المؤسسات العامة بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. كما قام بإعداد مسودة التقرير لضمان تماسكه وانسجامه. وقد جرى تكليف خبراء محليين بإعداد دراسات حول الموضوعات المتعلقة بفحوى التقرير. وقدّمت الدراسات مادة مفيدة لتوثيق فصول التقرير. وكان قد أعدّها كل من: **عدنان الامين وجورج عساج وانطوان حداد وريمون خوري وروجيه ملكي وشربل نحاس وسليم نصر ومود نسطفان ورشا فشقوش.**

ويعتبر نشر التقرير بحد ذاته حجر أساس لعملية ديناميكية تشمل التحضير التشاركي والتعميم والعمل المطلبي على نطاق واسع ، بالإضافة إلى المتابعة والرصد الدؤوبيْن للتأثير. وفي هذا السياق، جرى اعتماد عملية فاعلة لتعزيز مستوى الوعي وتحقيق توافق حول العولمة والتنمية البشرية.

فتمّ في شهريْ أيلول وتشرين الأول من عام 2000، تنظيم ست ورش داخلية في المركز اللبناني للدراسات. ضمت كل ورشة منها 15 اختصاصياً محلياً في محاولة لفهم المسائل والقضايا المعنية بشكل افضل. وبعد ذلك، استمرّ المنسق الوطني في إجراء المشاورات الثنائية.

فضلاً عن ذلك، ساهم برنامج الامم المتحدة الانمائي في عدد من المبادرات اتخّذت إما شكل مداخلات جوهرية أو دعم لمؤتمرات وحلقات دراسية. و ضمن ما قام به البرنامج، عقد ، سلسلة من الاجتماعات الإعلامية والطاولات المستديرة حول موضوعات محدّدة في منتصف 2001، بما في ذلك عقد طاولات مستديرة حول مظاهر العولمة، كمنظور التنمية البشرية؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والحكم. ومن بين النتائج البارزة التي خلصت إليها هذه الاجتماعات ضرورة إجراء مزيد من الحوار بين صنّاع القرار على المستوى الوطني ومختلف المعنيين في المجال العام من جهة، ومختلف المعنيين في المجتمع المدني والقطاع الخاص والإعلام من جهة أخرى.

ولا بد من توجيه شكر خاص الى جميع الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية المتعاونة، لما كرّسته من وقت للتداول والتشاور فضلاً عن المعلومات التي زوّدت بها أعضاء الفريق. كذلك، لا بد من توجيه الشكر إلى منظمات المجتمع المدني وأخصائيي القطاع الخاص كما إلى منظمات هيئة الأمم المتحدة في بيروت التي قدمت معلومات وساهمت بأفكار مستمدة من خبرتها الواسعة في الموضوع. ونتوجه بالشكر الخاص الى جهاد أزعور وفادي دريد وأسما قرداحي وهلا نوفل ورلى رزق وهلا مكارم صعب وزينه السنيوره وثانيا زاروبي على دورهم في إعداد التقرير من خلال ما قدّموه من معلومات وطرحوه من أفكار أبدوه من ملاحظات حول مسودّة التقرير. وفي المركز اللبناني للدراسات، ساهمت

لينا غصوب في عمليتيْ التنسيق والتشاور، في حين قامت منى حرب بالتحرير الأساسي للتقرير الذي صدر باللغة الإنجليزية؛ أما بدرا عبلاوه وايمن ملكي وديمه صادر وسمر صوايا فشاركوا في إعداد البيانات والمعلومات، كما قدّموا الدعم للأبحاث لدى إعداد التقرير. كما ساهمت وحدة معلومات التنمية للدول العربية (SURF-AS) في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في مراجعة المسوّدة النهائية للتقرير.

وتولّى رياض الخوري تحرير وتدقيق التقرير الصادر باللغة الإنجليزية، بما في ذلك التحرير الأساسي للمحة العامة.

ونتوجه بالشكر أيضا إلى سهى بساط بستاني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإشرافها على الإخراج الفني للتقرير والى شركة One-Off على التصميم الفني والتخطيط الطباعي للتقرير.

وقد قدّمت الهيئة الإدارية برئاسة كل من الرئيس الحالي لمجلس الإنماء والاعمار، جمال العيتاني، و قبله الرئيس السابق للمجلس محمود عثمان والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ايف دوسان، توجيهات وأفكاراً عامة، يساعدها في ذلك لجنة مشتركة من مجلس الإنماء والاعمار وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكلّفة بتوجيه ودعم ومراقبة سير العمل في إعداد التقرير، بما في ذلك مراجعة مختلف المسودات والتعليق عليها. وقد ترأس هذه اللجنة المشتركة بشير المنلا مدير المشاريع في مجلس الإنماء والاعمار، ومن قبله علي سرحال. وضمت اللجنة في عضويتها كلاً من آمال كركي وغازي عسيران (عن المجلس) ورنده ابو الحسن وكريستيان دو كليرك (عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وقام دو كليرك بوصفه مديراً للمشروع بتوجيه سير العمل وتسهيل تنفيذ التقرير الوطني للتنمية البشرية، مقدّماً النصح والدعم الفني بدءاً من انطلاقة المشروع والمباشرة باستنهاض الموارد، مروراً بالمراجعة الجوهرية لمسودات مختلف الفصول وانتهاء بوضع المسوّدة النهائية للتقرير ونشره. و طوال فترة الإعداد، قدّمت ميشيل ابو سعد، الى اللجنة المشتركة الدعم الإداري كما ساعدت في أعمال السكريتاريا، وعالجت المسودات الاولى والنهائية كما ساهمت في أن يرى هذا التقرير النور.

هذا وقدم كل من مجلس الإنماء والاعمار ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان والمكتب الإقليمي للدول العربية المواردالمالية اللازمة لاعداد التقرير، وهذا شيء يستحقون عليه الشكر والامتنان. وقد تترجم دعم المكتب الإقليمي من خلال جهود دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة التي نتوجه إليها بعميق الشكر والتقدير.

أما بالنسبة للنسخة العربية، فقد قام أنطوان الفرزلي بترجمة النص الأصلي من اللغة الإنجليزية إلى اللغة العربية، في حين تولّت ميرفت أبو خليل مراجعة النص المترجم وتحريره وتدقيقه ليصبح بصيغته النهائية.

وأخيراً صمّم التقرير بطريقة جذابة كي يحظى باهتمام أوسع شريحة من القراء. وتهدف اللمحة العامة اولاً، إلى اعطاء ملخّص عن مضامون التقرير إضافة إلى المجالات التي تحتاج إلى معالجة. في حين أنه ثانياً، تم في كل فصل من فصول التقرير، إبراز عدد من الجمل بمعزل عن النص، وبحروف نافرة كي يعطي فكرة سريعة عن مضمون الفصل. وثالثاً، تعطي الأطر تفاصيل عن جانب محدد، طارحة فكرة جديدة، أو كاشفة عن ممارسة جيدة أو تجربة ناجحة. وأخيراً، يسعى النص الأساسي للتقرير أن يكون بمثابة وثيقة مرجعية.

إن الآراء والأفكار الواردة في هذا التقرير لا تعبّر بالضرورة عن آراء وأفكار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي او مجلس الإنماء والاعمار.

لمحة عامة

يشكل الناس ، بمؤسساتهم وثقافاتهم، بأفرادهم وجماعاتهم، ثروة لبنان الحقيقية. صحيح أن اللبنانيين واجهوا جميعاً عدداً من التحديات في العقود القليلة الماضية، ابتداءً من الحرب الأهلية عصر بالكربة الآنية في مطلع التسعينات فالمواجهة التحديات العولمة ومعالجتها، لا بد من إعادة تركيز الاهتمام على الناس. تتوفر إمكانيات تحقيق التنمية البشرية في عالم يتنامى اندماجنا واعتماد دولنا على بعضها البعض ، على قدرة الشعوب والبلدان المعنية على التكيف مع متطلبات الحرية للتغيير المستمر.

بعض الانجازات على الرغم من تحديات جمة

بما أن لبنان يواجه بصورة متنامية تحديات العولمة، فإن التنمية البشرية تتمتّع بعناصر إيجابية مختلفة، وإن كان ذلك في سياق عام متنوّع. ومما لا شكّ فيه أن أداء لبنان لدى مواجهته تحديات داخلية وخارجية مرعبة، كان جيداً في مجال التنمية البشرية في العقد الماضي لما يتمتع به من مزايا فريدة مقارنة بالعديد من البلدان المجاورة. إلا أن تحديات العولمة أصبحت أكثر إلحاحاً، لذلك لا بد من بذل المزيد من الجهود بغية حماية لبنان من التأثيرات السلبية للعولمة أولاً، وتوفير الفرصة من أجل أفضل اندماج للبنان بالنظام العالمي ثانياً.

ان مؤشر التنمية البشرية هو المؤشر الأساسي للتنمية البشرية. وهو يعبّر عن الانجازات من خلال ثلاثة ابعاد أساسية (الحياة المديدة والصحية، المعرفة والاطلاع، التمتع بمستوى معيشي لائق). وفي عام 1999، وهي السنة الأخيرة التي تتوفر عنها الاحصاءات، أتى مؤشر التنمية البشرية في لبنان في النصف الأعلى من مجموعة التنمية البشرية المتوسطة (0.758)، وهو إنجاز لا بأس به مقارنة بالبلدان العربية الاخرى وبالمعدل في الدول النامية. إلا أن اداء لبنان يجب ان يكون أفضل مما هو عليه اليوم ليتمكّن من مواجهة العولمة. ولا بد للحكومة، تفادياً للركود الاقتصادي وبلوغ مستويات تنموية أعلى، أن تعمل جاهدة على تعزيز التنمية البشرية، او بكلام آخر توسيع الخيارات أمام الناس كي يتمكّنوا من تحقيق الحياة التي يطمحون اليها. وهذا يعني إعطاء الأولوية لكل من تطوير القدرات البشرية، خاصة من خلال التعليم، وللحكم الصالح في القطاعين العام والخاص، كما للاستثمار في مجالات التكنولوجيا. وهذا يعني ايضاً، توفير بيئة أكثر شمولاً، ومقاربات للتنمية اكثر اعتماداً على المشاركة، كي يصبح في الإمكان تناول هموم الناس وإشراكهم بشكل افضل في عملية صنع القرار في القضايا التي تتعلّق بهم مباشرة.

ثمة سمة بارزة هي أن أداء التنمية البشرية في لبنان ما يزال متفوّقاً على أدائه الاقتصادي (كان مؤشر التنمية البشرية في المرتبة 65 بينما كان الناتج المحلي الاجمالي في المرتبة 78 في 1999)، ومن هنا الاهمية الحاسمة لتحقيق معدلات نمو عالية والمحافظة عليها. إلا أن النمو الاقتصادي السريع يجب ان يتحقّق بموازاة التقدم السريع الذي تحرزه التنمية البشرية لتحقيق دورة فعّالة يصبح فيها النمو الاقتصادي والتنمية البشرية معزّزين لبعضهما البعض.

تبيّن تجزئة مؤشر التنمية البشرية وفقاً للمناطق – وهو ما تم ادخاله للمرة الأولى– مدى التفاوت بين الأداء الوطني لكل منطقة. ففي الوقت الذي تتمتّع فيه محافظة بيروت ومحافظة جبل لبنان بمستوى قريب جداً من المستوى المرتفع للتنمية البشرية (0.760 للأولى و0.742 للثانية)، يتراجع المستوى في لبنان الشمالي والنبطية والبقاع ولبنان الجنوبي (يتراوح بين 0.640 و0.680). لذلك لا بد من بذل جهود حثيثة يتم التنسيق فيما بينها لتحسين مستوى التنمية البشرية في المجموعة الثانية وتضييق هوّة التفاوت بين مستوى مؤشر التنمية البشرية لديها وبين مستوى التنمية البشرية لدى المناطق الأشد ثراء. ولا بد أن توفّر تجزئة مؤشر التنمية البشرية، بعد أن تخضع لإدخال بعض التحسينات عليها و البلورة، أساساً سليماً لمعالجة التفاوت على أنواعه بين مختلف المناطق، وذلك للحكومة والجهات التشريعية .

وقد بيّن *مؤشر الفقر البشري (HPI)* ، الذي يقيس الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة التي ينطوي عليها مؤشر التنمية البشرية، ان لبنان (10.2 والمرتبة 11) حقّق نتائج أفضل من بلدان المنطقة (باستثناء الاردن، 7.9 والمرتبة 7 في عام 1999). فمعظم الناس في لبنان يملكون القدرات البشرية الاساسية التي تمكّنهم من اغتنام الفرص وتحقيق امكاناتهم. مع ذلك، يظل هناك حرمان في لبنان، ولا بد من إعطاء الأولوية لمعالجته بغية إتاحة فرص متكافئة أمام الجميع.

يعكس *مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (GDI)* ، التفاوت بين الرجال والنساء ضمن الفئات نفسها، كما في مؤشر التنمية البشرية. ويتبع هذا المؤشر بالنسبة للبنان نمط مؤشر التنمية البشرية إلى حدّ ما، إلا أنه يشير على مستوى أدنى الى فرص هامة لتحسين المساواة بين الجنسين. وينصب تركيز مقياس تمكين النوع الاجتماعي*(GEM)* ، على الفرص المتاحة أمام النساء مقارنة بإمكانياتهن. وبالنسبة للبنان، يشير هذا المؤشر الى مستوى متدنٍ جداً من الإنجازات لأن مشاركة المرأة في السياسة والسلطة، كما في إدارة الموارد الاقتصادية مازالت محدودة جداً. ولتقويم هذا الخلل بين الجنسين، لا بد من جعل موضوع التفاوت بين الجنسين هدفاً وأولوية وطنية.

ويقيس مقياس *الانجازات التكنولوجية(TAI)*، الانجازات التكنولوجية والخدمات المساندة. وعلى الرغم من ان مؤشر الانجازات التكنولوجية في لبنان هو 0.232 (مقتبس ديناميكي Dynamic Adopter المرتبة 41 من بين 72 دولة أخذت في الاعتبار) فان لبنان يتمتع بمزايا القائد المحتمل Potential Leader (0.35 – 0.49)، كونه استثمر في مستويات مرتفعة من المهارات البشرية كما عمل على نشر التقنيات القديمة نشراً واسعاً، إلا أنه لا يبتكر كثيراً.

بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد (يتعادل القوة الشرائية بالدولار الاميركي) 4,705 عام 1998. كما أن الدخل (وهو المعادل فلاي مؤشر التنمية البشرية للمستوى اللائق من المعيشة) هو ايضاً وسيلة حاسمة لتوسيع خيارات الشعوب، حيث ان الشعوب تأبه لوضع دخلها النسبي. والواقع ان التفاوت في الدخل في لبنان مرتفع بصورة عامة وفقاً لقياس مؤشر جينيGini ، حيث بلغ 0.435 فلاي 1997. ولسوء الحظ لا تتوفر الاحصائيات الكافية لاجراء المقارنات على امتداد فترة زمنية معيّنة.

لبنان والعولمة والتنمية

تؤدي العولمة كعملية تكامل في الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والحكم الصالح عبر حدود البلدان الى تقليص الزمان والمكان، كما ينجم عنهاالقضاء على الحدود الوطنية. لذلك يتطلّب قيام عالم اكثر تكاملاً واعتماداً على بعضه البعض، تفكيراً جديداً ومقاربات جديدة لاغتنام الفرص بفعالية من أجل تحقيق نمو منصف يأخذ بعين الاعتبار حاجات الفقراء وتترجم نتائجه من خلال التنمية البشرية، وتأمين بيئة اكثر شمولاً، وتعزيز أنظمة حكم تعتمد أكثر على المشاركة.

انخرط لبنان في شكل مبكر من أشكال العولمة وراكم رأسمالاً تاريخياً واجتماعياً هاماً من خلال العلم والتعليم والتبادل الثقافي وامتلاك المهارات اللغوية والتجدد الفكري والتنظيمي والتعايش والمنافسة. وقد يكون ميزان التبادل بين لبنان والعالم الآخذ بالعولمة، ومن منظور نقدي، سلبياً: هجرة أفضل الادمغة، و"الانفتاح" على العالم كصمام أمان للتخفيف من وطأة الازمة الداخلية والتخفيف من الضغوط المطالبة بالصلاح والتغيير. وقد تفاقمت الهجرة في فترة النزاع الأهلي بين 1975 و1990، حيث غادر البلد نحو ثلث سكانه تقريباً (900,000). واستمرت الهجرة خلال عقد اعادة الاعمار الذي اعقب الحرب والذي انتهى بركود اقتصادي حاد وعشرات الالوف من المهاجرين كل سنة، معظمهم من الشبان (ذكوراً وإناثاً) اللبنانيين المؤهلين.

وتؤكد تحديات العولمة ومتطلبات التنمية البشرية، الحاجة الى اعادة النظر في دور الدولة اللبنانية ووظيفتها وفلسفتها الاجتماعية. وفي هذا السياق، تبرز اهمية سياسات حكومية قوية تدير عملية الاندماج العالمي واهمية سياسات لامركزية حاسمة تعطي للمواطنين والمواطنات حصة اكبر في التنمية المحلية، إما في المناطق التي يقطنون فيها او تلك التي ينتمون اليها. وفي العقد الاذي أعقب انتهاء الحرب، شهد لبنان نمواً في القطاع العام إلا أنه لم يترافق مع أي إصلاح شامل لتقليص حجم القطاع العام وتطويره وتحديثه. وبدلاً من تصحيح التفاوت بين المناطق الذي ميّز مرحلة ما قبل الحرب، انحصرت جهود الاعمار ومعظم الانفاق العام في التسعينات في العاصمة وحولها، إضافة إلى بعض المناطق الساحلية والرئيسية الاخرى.

ويحتاج لبنان، كي يحقّق طاقته الكاملة ويندمج بالاقتصاد العالمي دون ان يفاقم التنمية غير المتوازنة، الى استراتيجية واضحة للتنمية والعولمة كي يتمكن من اغتنام الفرص في محيطه الاقليمي والعالمي. غير ان هذه الاستراتيجية ينبغي ان تنطلق من منظور التنمية البشرية الذي يتمحور حول الناس وينمّي قدرات الجميع ويفتح مجال الفرص امامهم.

التنافسية العالمية وبناء الاسواق

يستدعي النمو الاقتصادي المستدام وجود مؤسسات متنافسة، خاصة المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تشكّل الاكثرية الساحقة من المؤسسات. وتواجه الشركات اللبنانية، إذ هي تسعى لتصبح اكثر قدرة على المنافسة وتعمل على استعادة القدرة على دخول الاسواق الاقليمية وارتياد اسواق جديدة في عالم يجتاح نحو العولمة، ثلاثة معوّقات متداخلة ومترابطة ألا وهي: نفقات تشغيلية مرتفعة، وقدرة محدودة على الوصول الى الاسواق، وبيئة محلية تخلق تحديات للمؤسسات.

وفي البيئة العالمية اليوم، تحتاج المؤسسات التجارية والصناعية اللبنانية الى قدر كبير من الدعم لتطوير ثقافة جديدة في مجال الأعمال، ثقافة قائمة على المعلومات والابتكار وإدارة نوعية والادارة السليمة للشركات. وانطلاقاً من مبادرات حكومية حديثة، يستحسن تأسيس شراكة شاملة بين القطاعين العام والخاص لتنمية المؤسسات التجارية الصغيرة بدعم من جهات مانحة متعددة. ولا بد من تطوير السوق المالية في بيروت بغية تلبية الحاجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة، بحيث تستطيع أن تلعب دوراً مركزياً في التنمية الاقتصادية. ولا بد لهذه المؤسسات ان تستثمر مزيداً من المال في تطوير إدارتها وتنمية مواردها البشرية وتحسين نوعية خدماتها، وامتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها، اضافة الى الاستثمار في مجالات الابتكار والبحوث. كذلك، يتعيّن على المؤسسات الصغيرة وضع حوافز تحثّ الموظفين على الانخراط الجدي في تطوير الشركات التي يعملون فيها. وثمة حاجة ملحة ايضاً الى استكمال تحديث قانون العمل والقواعد التي تحكم شروط العمل وأحواله.

كما أنه هناك حاجة الى إعادة النظر في الصادرات اللبنانية، حيث انها بالكاد شكّلت في عام 2000، 5% من الناتج المحلي الاجمالي وهي نسبة متدنية جداً. كما ان الاتجاهات العالمية والاقليمية تفرض اعادة النظر في هيكلية الاعمال التجارية للتمكّن من الدخول مجدداً الى الاسواق العالمية. ان إعادة وضع استراتيجية تقوم على التصدير يستدعي اتخاذ تدابير تطال القطاعين الخاص والعام. وقد مهّد قانون الجمارك الجديد الذي صدر في نيسان 2001، الطريق امام تحديث اجراءات الاستيراد والتصدير التي تتّسم بالبطء والتكاليف الباهظة والعرقلة.

وتبذل حالياً جهود لاسترداد حصة لبنان من أسواق التصدير من خلال عقد اتفاقيات التجارة الحرة مع البلدان العربية، مع تركيز خاص على بلدان مجاورة مثل سوريا والعراق. وما زالت بعض المنتجات اللبنانية (كخدمات الاعلام والاتصالات) تستفيد من الميزة التنافسية في الاسواق العربية، لأنها تتمتع بميزة الابتكار التي لا مجال لانكارها.

وتقدم الشراكة بين لبنان والاتحاد الاوروبي فرصة استراتيجية. لكنها، في الوقت نفسه، تطرح تحدياً للتغلب على الخلل البنيوي القائم ما بين اوروبا ولبنان. غير انه قد يتم تجاوز هذا التحدّي بصورة متنامية من خلال الفرص المتاحة نتيجة لاتفاقية الشراكة بين الاتحاد الاوروبي ولبنان. ولا بد لبرامج المساعدة المرتبطة بـ (MEDA) من أن تثبت أنها تشكّل عنصراً هاماً جداً يساهم في

إرساء أساس للتنمية المستدامة بعيدة المدى في لبنان بالإضافة على مساهمتها في تأسيس لعلاقة اكثر توازناً مع الاتحاد الاوروبي. ويتطلّب تحقيق تلك العلاقة تكيّفاً شديداً واستثماراً ضخماً والتزاماً جدياً بمروحة واسعة من الإصلاحات العميقة.

و يحتاج لبنان، بغية تعزيز المكاسب الناجمة عن الشراكة اللبنانية – الأوروبية، الى الانفتاح باطّراد على أطراف ومجالات متعدّدة في البلدان العربية وسائر بلدان العالم، من خلال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. صحيح أن لبنان حقق بعض التقدم المبدئي باتجاه استيفاء متطلبات وشروط الانضمام الى هذه المنظمة، إلا أنه ما زال بحاجة الى اتخاذ خطوات عديدة تكفل انتسابه اليها. فلا بد من تعزيز سياسات تحرير التجارة، إلا أنه مما لا شك فيه، يتوقف نجاحها على توازنها من خلال اعطاء الاولوية لبناء القدرات البشرية والمؤسساتية والانتاجية. وعليه، فانه يجب أن يرافق تحرير التجارة، او بالأحرى يسبقه، إصلاح للاقتصاد الكلي واستراتيجيات التنمية الاجتماعية، وإجراءات لحماية البيئة بالإضافة إلى سياسات قد تؤثر إيجاباً على الفقراء والفئات العرضة لأذى محتمل. لذلك يجب النظر إلى سياسات تحرير التجارة كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية التي تتمحور حول البشر.

القطاع المالي وازمة التنمية

قد تحقّق عملية خلق صلات تعاون بين كل من السوق والدولة وكل من المال العام والخاص بالإضافة إلى تعزيز المؤسسات الداعمة القوية، تناغماً أكبر بين التحرر المالي (بما في ذلك المال العام) والتنمية البشرية.

لقد كان قطاع المال في لبنان رائداً من رواد العولمة: ففي عام 2000 بلغ عدد المصارف التجارية العاملة في لبنان 62 مصرفاً (من بينها 11 مصرفاً خاضعاً لإشراف عربي وخمسة لإشراف اجنبي) بالإضافة إلى 15 فرعاً لمصارف أجنبية، ستة منها كانت تابعة لمؤسسات عربية في حين كانت التسعة الباقية مصارف أجنبية. وقد بلغ مجموع الموجودات في المصارف 300% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2000. ويعتبر هذا القطاع من القطاعات التي نجحت في الحفاظ على المقاييس الدولية على اكثر من صعيد، كما استطاع جذب عدد من المغتربين اللبنانيين الذين يتمتّعون بخبرة في الأسواق المالية الدولية من ناحية وتشجيع توظيف النساء فعلياً من ناحية أخرى. غير ان تطوير الادوات والخدمات المالية تحتاج الى تلبية الحاجات والمصال المالية للمواطنين العاديين، بشكل افضل، وخاصة أولئك الذين ينتمون إلى فئات الدخل المتدني. لا شك أن تطوير السوق المالية لجعلها اكثر استجابة لحاجات الناس قد ينجم عنه فوائد كثيرة، إلى جانب تحسين الامن المالي للشعب.

يتوافق نمط توزيع القروض وفقاً للقطاعات (45% للتجارة والخدمات العامة 1999) مع بنية الناتج المحلي الاجمالي إذ أنه يعيد ببساطة صياغة التفاوت التاريخي بين مختلف القطاعات. ويؤكد الخلل في توزيع القروض وفقاً لحجم الشركات ضعف الدعم الحكومي للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في الماضي. أما المبادرات الأخيرة التي تقوم بها الحكومة لتوفير التمويل لدعم المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة فهي أمر مستحسن. يحدّد التمركز الشديد للقروض هيكلية عملية إعطاء القروض، حيث يحظى أقل من 1% من المدينين بأكثر من 50% من إجمالي القروض في الاقتصاد. فبالإضافة إلى كون هذا التمركز غير منصف من الناحية الاجتماعية، فانه يزيد من المخاطر المرتبطة بالقروض، خاصة إبان الركود الاقتصادي.

وتشكو المؤسسات الصغيرة من افتقارها للقروض، على الرغم من وجود المصارف في كافة المناطق. ولكن المبادرات الوطنية الأخيرة قد عزّزت فرص حصول كل من المؤسسات الصغيرة ومجموعات الدخل المتدني والمتوسط على الرساميل، خاصة من خلال انشاء مؤسسات وبرامج للقروض الصغيرة/للتمويل البسيط وتطويرها. وتساعد القروض الصغيرة/التمويل البسيط، في تخفيف الفقر وخفض البطالة وتمكين النساء واعادة المهجّرين ومساعدة التنمية الزراعية على نطاق صغير وتنشيط الاقتصاد المحلي. هذا وقد تساعد برامج القروض الصغيرة/التمويل البسيط، في تمكين المؤسسات الصغيرة الحالية من التحوّل الى وحدات إنتاج رسمية صغيرة الحجم. كما يخلق إقدام ذوي الشأن في القطاع العام على مساعدة مؤسسات القطاع غير الرسمي لتطويرها، مجالاً واسعاً امام التوسع في القروض الصغيرة.

ويستدعي التقشّف المالي الناجم عن الصعوبة المتنامية التي تواجهها الحكومة في توفير الإيرادات بالإضافة إلى الطلبات المتزايدة على المال العام، تعديل دور المال العام. في الفترة ما بين 1993-2000، لم تغطّ مداخيل الدولة سوى 47% من النفقات الاجمالية،

ومثّل الرصيد عجزاً عاماً متراكماً يفوق الـ 20 مليار دولار أميركي. وقد جعلت البنية الانكفائية للمداخيل الحكومية كلاً من الأجراء والطبقة الوسطى والدنيا يتحمّلون معظم أعباء النمط الذي اختارته الحكومة بعد الحرب لإعادة الاعمار. وقد تم تمويل حوالي نصف الإنفاق العام في السنوات العشر الاخيرة عن طريق عجز الموازنة حيث ذهب حوالي 80% من هذا الإنفاق الى خدمة أعباء الدين ودفع الرواتب مما شكّل شللاً وعدم استدامة، حيث تسعى الدولة اللبنانية اليوم جاهدة الى كسر هذه الحلقة المفرغة التي تجد نفسها داخلها. و يستدعي هذا، البحث عن سبل جديدة، بما في ذلك خصخصة الخدمات العامة – وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق واكتشاف مصادر جديدة للدخل وفقاً لخطط من الحوافز تعتمدها السياسة العامة. وقد يكون لدعم تنموي رسمي يستهدف التنمية البشرية ويدار جيداً، أثر أكبر من خلال مساهمته في خلق الاجواء المؤاتية وتسهيل الحصول على المال الخاص. إلا أن الحاجة الماسة لإصلاح جدي وموثوق لإطار الاقتصادي والمالي تبقي الأهم، بحيث يعاد توجيه النشاط المصرفي من تمويل اقتصاد غير متوازن والاستمرار في دعمه، بحيث يستهدف تشجيع النمو والتنمية.

ولا يشكو لبنان من نقص في الأموال القابلة للاستثمار، إلا أن المشكلة تكمن في إعادة توجيه قسط اكبر من هذه الاموال نحو الاستثمار في قطاعات اكثر انتاجية بالإضافة إلى تعزيز التنمية في الوقت نفسه. ان الهدف الرئيسي للاصلاح المالي هو اعادة توزيع الموارد لاستثمارها في مجالات منتجة، وتغيير المخاطر والثمن النسبي للموجودات بالإضافة إلى التأثير على البنى والسلوكيات المالية للشركات. ويبدو اصلاح كهذا شرطاً أساسياً لإعادة بناء أسس التنمية البشرية المستدامة وجعل المجتمع يتخذ وجهتها.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في أعقاب انتهاء الحرب، سارع لبنان الى تطوير موارده التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات. ففي العقد الماضي، أنجزت الحكومة إنشاء بنى تحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات تغطي الأراضي اللبنانية كافة. كما أعدّ مكتب وزير الدولة لشؤون الإصلاح الاداري مسودة وثيقة طنية حول سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيتها. وجرى تنقيح هذه الوثيقة في أوائل عام 2001 (وهي ما زالت بانتظار موافقة الحكومة). وتوفّر هذه الوثيقة الإطار لعمل وطني حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تقدّم الأساس لتشجيع الاستثمار المحلي والخارجي في هذا القطاع الرئيسي.

كما أخذت الحكومة عدة مبادرات لتوسيع دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية، بما في ذلك اعتماد حلول النظام المتكامل في عدة مؤسسات وإدارات رسمية. إلا أن إنجاز تحقيق ناجح لرؤيا حكومة الكترونية، يتطلّب -بالإضافة إلى التجهيزات- تدريباً وإعادة تدريب للموظفين والموظفات بصورة مستمرة بالإضافة إلى وجود أشخاص يملكون وعياً متنامياً حول أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويعتمدون التواصل الرقمي، مما يستدعي وجود قدرة لربط الاتصالات، بشكل معقول ومنصف، في الأراضي اللبنانية كافة.

حققت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدة مبادرات في مجال الاعمال التجارية الالكترونية إلا أنها ما زالت تحتاج الى مزيد من الدعم القوي والسخي، كما شهدت امكانات في مجال برامج التجارة الالكترونية التي ما زالت جنينية. ولتتمكّن الشركات اللبنانية من الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة في التجارة الالكترونية، لا بدّ لها من تكريس موقع لها على الشبكة الإلكترونية وتحديث دورة أعمالها الداخلية لمواجهة المتطلبات الجديدة. ويشكّل كل من إدراك أهمية النموذج الجديد للأعمال، ومعرفة منتجات السوق الالكترونية وخدماتها بالإضافة إلى توفّر نواة صلبة آمنة وموثوقة وسريعة ووجود التشريع المناسب، بعض العناصر المطلوبة لتعزيز التجارة الالكترونية في القطاع الوطني للأعمال في لبنان. إن إنشاء نظام مصرفي الكتروني قادر على التعاطي مع المعاملات الكبيرة بطريقة مأمونة ومنخفضة الكلفة، من خلال استعمال الانترنت كأداة أولية، هو أمر ضروري لتوسّع القطاع.

يتم الوصول الى الإنترنت (19 مشتركاً لكل 1,000 نسمة عام 2000 وأكثر بقليل من 5,000 موقع استقبال فردي للانترنت) وفقاً لأسس تفصل بين المتعلّمين والأمّيين، بين الرجال والنساء، بين الاغنياء والفقراء، بين الشباب والمسنّين، بين المدينة والريف. هذا

وقد أنشأت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تقسيماً جديداً يبرز التفاوت الاقتصادي – الاجتماعي، ويفصل بين أولئك الذين يتمتعون بالاتصال الإلكتروني وأولئك الذين يفتقرون إليه، مما يؤدي إلى نظامَيْ اتصال متوازيَيْن ومتفاوتَيْن. أما المعطيات اللبنانية الخاصة بالتفاوت في الاستعمال الرقمي على الصعيد الداخلي فمحدودة جداً، كما أن السلطات لم تعالج حتى الآن المسألة بحد ذاتها معالجة كاملة. ويتمركز الوصول الى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكثافة شديدة في بيروت الكبرى، ولا بد من بذل المزيد من الجهد لجعل تلك الخدمات تغطي المناطق اللبنانية الأخرى، لا سيما المناطق الريفية. ولا بد أن تستهدف تلك الخطط المدارس. كما أن استخدام الانترنت مكلف وقد تكون اللغة عائقاً يحول دون التوزيع العادل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى استخدام الانترنت.

ويجب العمل سريعاً من أجل حل المشاكل التي تواجه قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية (الخصخصة – التسعير لشركات الخليوي – وغيرها) بسرعة لسبر كل امكانيات تطوير ذلك القطاع. ويتعيّن على لبنان ان يتخذ تدابير تؤمّن لجميع الفئات الاجتماعية والمناطق كافة، الحصول المنصف على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما عليه أن يسعى لتحقيق الحصول على تلك الخدمات على نطاق شامل في المدى المتوسط. وعلى لبنان ايضاً أن يوفّر في أسرع وقت ممكن الاتصال العريض النطاق من أجل سرعة أكبر في استقبال معلومات الاتصال الإلكتروني، كما عليه أن يجعل التداول الجمْعي المباشر بواسطة الفيديو ممكناً، بالإضافة إلى الخدمات الطبية عن بعد، والفيديو عند الطلب. وتحتاج الحكومة ايضاً الاستثمار في مجالات الأبحاث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالإضافة إلى دعمها. وينبغي أيضاً ان تشجع الحوافز شركات برامج المعلوماتية بما تشمله من استثمار في البنى التحتية المتقدّمة ومن خلال اعتماد سياسة تحديد أسعار تنافسية.

ثمة عوامل أساسية عدة تضع لبنان في موقع متميز في المنطقة يمكّنه من التفوّق في الاقتصاد الجديد والمساهمة في تعزيز الثقافة العربية بوجه عام، والثقافة اللبنانية بوجه خاص. و تشمل هذه العوامل التفوّق في اللغة العربية والتعدّدية اللغوية ووجود قطاع خاص تقدّمي فضلاً عن قطاع مصرفي قوي يتجه نحو الحلول المصرفية الالكترونية، وتوفّر مختلف خدمات الانترنت والموارد البشرية الكفوءة التي تتمتع بمواهب متعددة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كما في غيرها من المجالات، وقطاع اعلامي منفتح بالإضافة إلى قطاع عام داعم نسبياً يعي أن إحدى ثروات لبنان الرئيسية تكمن في قطاع الخدمات.

التعليم والتنمية

يحتاج لبنان في سعيه من أجل مزيد من الاندماج في عالم يتعولم بصورة متنامية، الى الالتفات إلى عولمة التعليم بحد ذاته (الاخذ بعين الاعتبار المصادر العالمية للتكنولوجيا والمعلومات)، والتعليم الهادف الى النمو الاقتصادي والمنافسة (إدخال المهارات الضرورية الجديدة في المناهج)، والتعليم الساعي الى التنمية البشرية (غرس مبادئ في عقول التلامذة كالمساواة بين الجنسين والتمكين والحكم الصالح اوغيرها).

ويتمتّع لبنان بمعدل الامية الأدنى في المنطقة، غير ان العدد المتبقي من الاميين يشكّل عبئاً ثقيلاً. فمن بين345,000 أمّي، هناك نحو 32,000 منهم تتراوح أعمارهم بين 10-24 سنة (عام 1996). وقد يكون من المفيد إطلاق حملة لمحو الأمية على الصعيد الوطني، بمشاركة هيئات حكومية وغير حكومية، خاصة في المناطق النائية والمهمّشة.

ان معدلات الانتساب في التعليم الاساسي جيدة جدّاً، خاصة اذا ما قورنت بالبلدان العربية، إلا أنها لا بد ان تصل الى نسبة 100% كي تعتبر ناجحة حقاً. وهناك حاجة ماسة الى مراجعة االسياسة الوطنية من خلال رؤية تهدف، بالدرجة الاولى، الى تطبيق القانون الخاص بالتعليم الالزامي في المرحلة الابتدائية. وكي يحقق التعليم الالزامي أهدافه، لا بد من تخفيض معدّل الرسوب في الصفوف. وكان معدل التأخّر عام 1999/1998 مرتفعاً نسبياً حيث بلغ نسبة 32.2% في الصفوف الابتدائية، وذلك من الصف الاول حتى الخامس؛ و49.4% في الصفوف التي تتراوح بين الصف السادس والصف التاسع. ولا بد أيضاً من بذل الجهود لتوسيع التعليم الثانوي وتنويعه بهدف الاحتفاظ بالمزيد من الشباب في المدارس الثانوية (بلغ معدّل الانتساب الإجمالي عام 1997 نسبة 82%)،

نظراً للترابط بين الإنجاز التعليمي وفرص التوظيف والاداء المهني. كما شهد التعليم المهني والتقني توسّعاً ملحوظاً في التسعينات، غير انه ما زال يعاني نقصاً في النوعية وإخفاقاً في موالكبة الاتجاهات العالمية في كل من أساليب التدريب والمناهج.

وبلغ عدد الطلاب المنتسبين إلى قطاع التعليم العالي عام 1999، 3,283 طالباً لكل 100,000 مواطن، وهي من أعلى النسب في العالم العربي. إلا أنه من الضروري زيادة نسبة النجاح في السنة الاولى من التعليم الجامعي، لتحسين الفعاليّة الداخليّة للجامعة اللبنانية، ولا بد من تنويع التعليم العالي بحيث يجتذب عدداً أكبر من الشباب والشابات. وما زال المستوى الرفيع من التعليم العالي محصوراً بعدد محدود من الجامعات والكليات التي يمكن ان تعرف بـ "جزر التفوّق". وثمة حاجة الى مراقبة صارمة للنوعية واعتماد نظام من الاعتراف الرسمي بالجامعات والكليات. وما زال البحث العلمي ضعيفاً، في حين أن الشروط التي تحكم اختيار اساتذة الكليات متفاوتة تفاوتاً كبيراً، والبنى التحتية سيئة إجمالاً، بالإضافة إلى أن استخدام التكنولوجيا محدود تماماً. ولا بد من وضع استراتيجية وطنية للبحث العلمي والتنمية وتمويلها، نظراً لندرة الموارد وضعف الروابط بين مراكز الابحاث من جهة، والحكومة والقطاع الخاص وعموم الناس من جهة أخرى.

اما الإنصاف بين الرجل والمرأة فتم تحقيقه في مستويات وأنواع التعليم كافة، باستثناء التعليم التقني العالي، حيث تشكّل الإناث نسبة 39% من المنتسبين فقط. أما في المناطق المهمّشة كعكار وبعلبك والهرمل، فالتفاوت بين الجنسين واضح جلي، لا سيما في مرحلتيْ التعليم ما قبل الابتدائي والثانوي.

وثمة مشاكل هامة تؤثر على نوعية التعليم في لبنان، كغياب نظام لمراقبة الأداء والفشل في تطبيق الحوافز والمكافآت والعقوبات. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لإعادة تدريب الأساتذة (ذكوراً وإناثاً) وتحسين شروط العمل وتعزيز الاحتراف.

ومن بين المهام الملقاة على عاتق قطاع التعليم في لبنان هي جعل كل من تعميم المعرفة التكنولوجية وإعداد أخصائيي وأخصائيات في تكنولوجيا المعلومات، من الأولويات الوطنية الرئيسية. كما قد يستفيد قطاع التعليم من التكنولوجيا من خلال توسيع الفرص التعليمية كما في تحسين نوعية التعليم وادارته الفعّالة. وقد يكون تعزيز الرأسمال اللغوي مجالاً آخر يمنح لبنان ميزة متقدّمة تمكّنه من المشاركة الفعالة في الاقتصاد العالمي.

كما يحتاج التعليم الثانوي والجامعي الى توجيه فعّال ونظام إرشاد. فلا بد من توفير الخدمات التي تطلع الطلاب والطالبات على مجالات الاختصاص وفرص العمل كما تقيس طاقاتهم وميولهم. ويجب أن تحث سياسات التعليم الشباب والشابات على اختيار اختصاصات جديدة اكثر ارتباطاً بالسوق العالمية في القرن الحادي والعشرين. وتستدعي هكذا سياسات وجود قاعدة معلومات عن التعليم وسوق العمل تساعد الطلاب والطالبات، بالإضافة الى توفّر مؤسسات للتدريب والتوظيف لإعادة تعديل خياراتهم.

ومن الأهمية بمكان، تعزيز جهود تطوير النظام التعليمي بحيث يخدم هدف الاندماج الاجتماعي ضمن اطار العولمة. ولتطوير هذه الجهود ينبغي العمل على أكثر من مستوى : تطوير الشهادة الوطنية للتعليم الثانوي بحيث تصبح أقرب منها إلى الشهادات الثانوية العالمية، والاستهداف الأفضل للطلاب والطالبات المتفوقين بغضّ النظر عن الخلفيات الاقتصادية والاجتماعية، ودعم الجدارة دعماً مادياً يعوّض عن استقطاب الجسم الطلابي وانقساماته التي تزداد حدّة بسبب العولمة ، وتسهيل التنقل الاكاديمي بين مؤسسات التعليم العالي من خلال اعتماد معايير مشتركة للقبول والتخرّج، وتعزيز التفاعل بين الكلية والطلاب والطالبات والبرامج عبر المؤسسات التعليمية من خلال النشاطات والجمعيات والمجموعات والنوادي المشتركة، بالإضافة إلى التأكد من أن التعليم الثانوي والعالي يعدان الطلاب والطالبات، بحياة مهنية منفتحة على التطورات العالمية.

اصلاحات الحماية الاجتماعية

قد تؤدي النتائج الاجتماعية في لبنان والناجمة عن المزيد من الاندماج في عالم يتعولم سريعاً، الى تفاقم آثار العيوب البنيوية التالي كانت قائمة ما قبل الحرب إلى إعادة إشعال الأسباب المدمّرة للحرب الاهلية ، بالإضافة الى الركود الاقتصادي الراهن. حيث يعيش ثلث سكان لبنان في فقر نسبي، في حين ارتفعت في السنوات الاخيرة نسبة البطالة التي كانت أصلاً عالية عام 1997.

وتحسباً للنتائج السلبية للعولمة، لا بد من وجود خطط مستدامة للحماية الاجتماعية بالإضافة إلى برامج للرعاية الاجتماعية وذلك لحماية الجماعات والأفراد الضعفاء العاجزين عن المنافسة في سوق العمل وتقاسم فوائد التوظيف والنمو. وينفق لبنان نسبة كبيرة من الدخل الوطني على القطاعات الاجتماعية، لا سيما قطاعيْ الصحية والتعليم اللذين يستهلكان معاً نحو 20% من الناتج المحلي الاجمالي. و تعادل هذه النسبة نسبة البلدان مرتفعة الدخل.

أما نظام الرعاية الصحية في لبنان فليس سوى مجموعة من القوانين والممارسات والأطر المؤسساتية المتفرّقة، مع بعض العلاقات المتداخلة. والجدير بالذكر إلى أنه ليس هناك مساواة في نطاق الخدمات ومعدّل التغطية، إذ تختلف من مؤسّسة إلى أخرى ومن شخص الى آخر ضمن المؤسسة ذاتها. وعلى العموم، تفتقر نسبة 40% من السكان إلى تأمين صحي رسمي. وعدد كبير من الذين يفتقرون إلى التأمين هم من المسنّين والعاطلين عن العمل وذوي الدخل المنخفض في المناطق الريفية. ونظراً لأنفاق العالي على الرعاية الصحية في لبنان، يعتبر حجم التعرّض لأخطار الصحية والتفاوت بين المناطق فضلاً عن الإقصاء الاجتماعي، عالياً جداً.

ولا بد أن يترافق إصلاح القطاع الصحي في لبنان الذي يشدّد على زيادة نسبة التغطية، مع الحاجة الى وقف تصاعد كلفة الرعاية الصحية وكبح جماح الإنفاق العام على قطاع الصحة. وقد فوّضت وزارة الصحة إجراء مسوحات ودراسات سياسية لتحديد أفضل السبل للتغطية الصحية. وقد يزيد اعتماد مقاربة تشاركية تضم جميع المعنيين في القطاع الصحي، مترافقة مع وضوح في الأهداف والغايات والمعايير، من فرص نجاح الإصلاح.

أما برامج التقاعد في البلد فهي برامج قانونية لا تنطبق على الجميع، اذ انها لا تقوم في معظمها على معاشات تقاعدية. كما ان هذه البرامج لا تدار جيدا ومعرّضة للتلاشي. ويتحمّل بالدرجة الأولى هذه البرامج التي تموّل من مساهمات مرتفعة نسبياً ومن التمويل وإعادة التوزيع، أرباب العمل الذين ينظرون اليها كعائق وكعقبة خطيرة تحول دون التوظيف بصورة رسمية. ان نسبة 30% فقط من السكان مطمئنة نسبياً إلى تقاعدها (أي أن درجة هشاشتها منخفضة جدّاً او منخفضة). بينما يجهل نحو 40% من السكان ما اذا كانوا سيتلقون دخلاً مستمراً وثابتاً بعد التقاعد (مستوى متوسط من الهشاشة). اما الثلث المتبقي فيعاني من مستويات هشاشة عالية او عالية جداً بالنسبة لتقاعدهم في المستقبل. ويشكّل هذا الوضع تهديداً للاستقرار الاجتماعي، ويستدعي القيام بتحرك عاجل لإصلاح نظام التأمين التقاعدي في البلاد.

وترتبط مشاكل قطاع الضمان الاجتماعي بالدرجة الاولى بقضايا الفعاليّة، والمعايير والمقاييس، والنفقات غير المباشرة ، ومدى التغطية. ويمكن معالجة هذه المشاكل من خلال تبني سياسات اجتماعية شاملة ومتكاملة وسياسات قطاعية أخرى مرتبطة بها والعمل على تنفيذها، ومن خلال تفادي تعدّد المؤسسات التي تقدم النوع ذاته من الخدمات الاجتماعية وتعارض الصلاحيات بين العديد من هذه المؤسسات، بالإضافة إلى تطوير وتعزيز إدارة توزيع الأموال وإنفاقها والإشراف والمراقبة والمتابعة والتقييم.

ويتطلّب كل من مواجهة تحديات العولمة المتسارعة ومعالجة المشاكل البنيوية، القيام بمراجعة شاملة لدور الدولة ووظائفها وذلك وفقاً لتقديم الخدمات الاجتماعية. وقد يجب دور الدولة والقطاع العام نحو المزيد من التحول باتجاه التشريع والتنظيم والمراقبة والتعزيز بعيداً عن التدخل المباشر في تقديم الخدمات. ولا بد أن تؤدي مراجعة كهذه الى تقسيم جديد للعمل والى تعزيز الشراكة بين الدولة اللبنانية والشركاء الاجتماعيين: المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص.

حكم القانون وتجديد الدولة

كي تكون الدولة ديمقراطية وفاعلة في عصر العولمة، لا بد من فصل حقيقي بين فروع الحكم الثلاثة واستقلال القضاء استقلالاً تاماً. فعلى الرغم من ان اتفاقية الطائف تنصّ على هذا، ولكن الممارسة في العقد الأخير اثبتت انه لم يجرؤ التقيّد بهذا الشرط الديمقراطي الأساسي. ومع ان الديمقراطية تتحقق عادة من خلال الضوابط والتوازن بين فروع الحكم، بدا احياناً وكأن مجلس النواب ينصاع للسلطة التنفيذية.

ثمة حاجة ماسة الى إعلام اعضاء المجلس النيابي وغيرهم من المسؤولين، وتعميم الوعي لديهم حول النظام العالمي لحقوق الانسان الذي شارك لبنان فيه بفاعلية منذ إعلان الشرعة العالمية لحقوق الانسان. وعلى صعيد السلطتين التشريعية والتنفيذية، لا بدّ من بلورة وجهة نظر حول حقوق الانسان في المسائل السياسية والتنموية والسعي لتنفيذها. كما يجب أن يستند التشريع على مبدأ المساواة الاساسي.

ان لبنان دولة طرف في اكثر من عشرين إتفاقية أساسية لحقوق الإنسان نافذة دونما حاجة إلى التصديق من المجلس النيابي، ولكن ثمة تضارباً مع عدة قوانين محلية اذا ما قيست بالتزامات لبنان الدولية. وكون لبنان يشكو من نقص في الموارد والخبرات، فان تقيّده بالالتزامات الدولية التي تتطلب إعداد التقارير للهيئات الدولية بموجب المواثيق والاتفاقيات الرئيسية ما زالت محدودة.

هذا وقد الدستور الذي تم تعديله عام 1990، آفاقاً جديدة بالنسبة لدور القضاء. فمن الضروري تعزيز دور القضاء، الذي بات حسّاساً لا سيما مع تنامي مطالبة المجتمع بالعدالة. وهذا يمكن تحقيقه من خلال إعادة النظر في اجراءات توظيف القضاة وترقيتهم. علاوة على ذلك، يعتبر كل من تزويد القضاء اللبناني بأفراد أكفاء ومؤهلين وتعزيز ادارة العدل، حاجتين ملحّتين.

ان قضايا النفقات القضائية والتأخير في بت الدعاوى والنقص في عدد القضاة، هي من العوامل التي تحول دون جعل العدالة فعلي متناول جميع المواطنين والمواطنات. وقد أدّى التأخير في بت الدعاوى الى فقدان الثقة بالقضاء بحد ذاته. وساهمت عوامل عدة في تراكم الدعاوى امام المحاكم مما جعل عملية البت فيها تتجاوز القدرات البشرية والفنية المتوفرة.

أدّت المطالبة الشديدة بالعدالة الى التعجيل في وضع مسودّة مشروع قانون عام 1999، يقضي بإنشاء هيكلية تعمل بشكل أنسب عن مبدأ استقلالية القضاء وفقاً لاتفاقية الطائف. ويتجسّد فصل القضاء عن فروع الحكم الأخرى من خلال انتخاب القضاة ممثليهم فعلي مجلس القضاء الاعلى. و تطبّق هذه الهيئة مبدأ عدم الرجوع عن القضاة المنتخبين وتجعلهم مسؤولين عن أدائهم.

من جهة ثانية، شكّلت الانتخابات البلدية التي جرت عام 1998 خطوة رئيسية في اتجاه إعادة الاعمار السياسي للبلاد، حيث عزّزت العملية الديمقراطية وأعطت الأساس السليم لتنشيط الحياة الاقتصادية – الاجتماعية المحلية وحياة المجتمعات المحلية. وقد استعادت البلديات، مبدئياً، استقلالية اكبر في الامور الادارية والمالية. إلا أن تدني قدرة الموارد البشرية والمالية لدى هذه البلديات المنتخبة وضعف التسهيلات من أجل التخطيط للتغيير ثم تنفيذه على الصعيد المحلي، يحد من قدرة هذه البلديات على استنهاض مبادراتها الرئيسية بفعالية ومن ثم تنفيذها. وحالياً، يطال 95% من الانفاق العام الصعيد الوطني في حين لا يغطّى سوى 5% منه الصعيد المحلي.

وثمة تدابير عدة قد تساهم في دعم البلديات وتعزيز دورها في التنمية المحلية. فبامكان الدولة ان تشجّع المزيد من البلديات التي تنتمي الى منطقة جغرافية واحدة على الالتقاء ضمن هيكلية مشتركة مثل اتحاد البلديات. ومن جهة اخرى، تحتاج الدولة إلى إطلاق برنامج إصلاحي للبلديات يقضي بإعادة تأهيل وتعزيز الوظائف البلدية الرئيسية. كما يجب أن يأتي الإصلاح ضمن نطاق استراتيجية وطنية للامركزية والتخلي عن الرقابة المركزية على قطاعات الحياة العامة انسجاماً مع عملية العولمة الحالية وأهداف الإنماء المتوازن.

وتضاءلت قدرة الحكومة في مجال الإدارة العامة وتقديم الخدمات الاساسية بشكل أساسي منذ ايام الحرب. ولهذا نرى ارتفاع معدل المراكز الشاغرة والثابتة وتخمة في عدد الموظفين المؤقتين، وهذا ما يفسر سبب الافتقار الى الموارد البشرية الملائمة في الادارة

العامة. لقد كبر حجم الدولة وانكمشت فاعليتها. وباتت الحاجة الى اصلاح القطاع العام بشكل جدي في طليعة أولويات خطة العمل الوطنية. وقد وضع مكتب وزير الدولة للاصلاح الإداري استراتيجية وطنية كما أجرى عدة دراسات حول تطوير عمل المؤسسات تعالج المسائل الحساسة، ولكن نتائج هذه الدراسات ما زالت بحاجة الى تطبيق.

وتفكر الدولة في اللجوء الى الخصخصة في عدة مجالات (الاتصالات السلكية واللاسلكية، والطاقة، والنقل العام، والمياه، وغيرها..). ولكن الدور المرتقب للادارة بعد تنفيذ الخصخصة يجب ان يشمل المشاركة الفعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يجب ان يتضمّن توفير الخدمات جيدة النوعية للجمهور وبأقل كلفة ممكنة، اذ ان المستفيدين سيتحولون بعد الخصخصة من متلقّين للخدمات إلى زبائن. وتظل هناك حاجة ماسة الى الإنصاف في الاصلاح الاداري والخصخصة انطلاقاً من اعتبارات أخلاقية وسياسية بالإضافة إلى حقوق الانسان كما اقرّها كل من الدستور والقوانين الوطنية والقانون الدولي لحقوق الانسان.

اما مؤسسات الرقابة الرسمية التي أصابها الوهن خلال الحرب، فتحتاج الى التحديث والتعزيز. ويمكن للاجراءات الخاصة بتشديد الرقابة على ممارسات الادارة العامة ان تشمل العودة الى هيئة مستقلة كالمحقّق في الشكاوي Ombudsman للتحقق في شكاوى الناس وتقديم التوصيات الى الادارة المعنية.

وفي عصر العولمة، تبقى الحاجة الى مزيد من الشفافية هي التحدي الأكبر الذي يواجه الادارة اللبنانية. وغالباً ما تأتي الانظمة والتعليمات التي تصدرها السلطة التنفيذية حالياً للمساعدة في تطبيق القوانين متعدّدة ومتعارضة. بالإضافة إلى كل ما سبق، هناك الميل الطبيعي لدى بعض البيروقراطيين للاحجام عن إعطاء المعلومات إلى الجمهور. ولهذا، انشأت الحكومة عام 2000 اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد المخوّلة بوضع استراتيجية لمكافحة الفساد وتعزيز إجراءات الشفافية بدعم دولي. ويتطلّب كل من محاربة الفساد وتعزيز الشفافية وجود سياسات رسمية مركزية. كذلك، ينبغي تعديل القوانين كي تتماشى مع المبدأ العام القائل بالعلانية القصوى. ان وجود محقق في الشكاوي مفيد ايضاً في هذا المجال.

الخلاصة

بغية التعاطي بنجاح مع عمليات التغيير المتسارعة، لا بد من التركيز مجدداً على التنمية البشرية. ويحتاج التركيز الجديد في المقاربة ان ينظر اليه من ضمن رؤية الوجهة التي يعتمدها لبنان في مساره، ولا بد أن يترجم الى أطر واستراتيجيات وسياسات وبرامج عمل. يمتلك لبنان موارد ومواطن قوة أساسية يجب استغلالها بشكل افضل، وهذا من شأنه ايضاً أن يساعد في التخلص من مواطن الضعف وحل الأمور العالقة، ومن بينها التفاوت التنموي بين المناطق والمجموعات بالإضافة إلى تجديد كل من الدولة والقطاع الخاص. وقد يضمن التأكيد المتزايد على تنمية القدرات وانتهاج مقاربة للتنمية اكثر اعتماداً على المشاركة وأكثر شمولاً، نجاح لبنان في الاندماج بالعالم الذي يعتمد على بعضه البعض، وذلك بصورة افضل. لقد آن الاوان لإجراء حوار وطني يؤسّس لخطة عمل لبنانية جديدة طموحة.

الفصل الاول

التنمية البشرية
ومؤشرات التنمية البشرية في لبنان

؟- ما زالي التنمية البشريةؤ وكيح يتم تعريفهاؤ

يكمن الهدف الرئيسي لتقرير التنمية البشرية الوطنية (NHDR) في تعزيز الوعي العام حول قضايا حسّاسة في مجال التنمية البشرية الحساسة وتحفيز العمل من أجل معالجتها. . وقد قطعت اشواط عدة منذ طرح مفهوم التنمية البشرية للمرة الأولى عام 1990، إلا أن الهم المركزي بقي على الدوام، موضوع الناس كهدف للتنمية، اضافة الى تمكينهم كمشاركين ومشاركات فاي عملية التنمية. وتشدّد التنمية البشرية على النمو الاقتصادي كوسيلة لخدمة اهداف انسانية، وإن كانت وسيلة في غاية الأهمية دون أن تكون غاية بحد ذاتها.

ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 2001، ان "التنمية البشرية تتجاوز ارتفاع المداخيل الوطنية او تراجعها"، لتشمل عملية خلق مناخ يستطيع الناس في ظله تنمية طاقاتهم الى اقصى حدّ والعيش حياة منتجة وخلاّقة تتلاءم مع حاجاتهم ومصالحهم. فالناس هم الثروة الحقيقية للأوطان.

وهكذا تكون التنمية كيفية توسيع خيارات الناس، كي يعيشوا الحياة التي يطمحون اليها. وهي إذن تتجاوز النمو الاقتصادي، الذي على الرغم من اهميته الكبيرة، ليس سوى وسيلة لتوسيع خيارات الناس.ويبقى بناء القدرات البشرية أساساً لتوسيع هذه الخيارات، وهي تشمل ما يستطيع أن يفعله أو يكونه البشر في الحياة. أما أهم القدرات التي تحتاجها التنمية البشرية فهي ان يعيش الناس عمراً مديداً، ويتمتعون بصحة جيدة، ويتسلّحون بالمعرفة والاطلاع، والقدرة على الوصول الى الموارد المطلوبة للعيش اللائق الكريم، بالإضافة إلى القدرة على المشاركة في حياة المجتمع المحلي. ويستحيل تحقيق العديد من هذه الخيارات دون توفّر هذه الاشياء، كما تتعذّر إتاحة عدد من الفرص في الحياة".[1]

تشددّ مقاربة التنمية البشرية على معالجة المظاهر الاقتصادية والاجتماعية للتنمية في آن واحد. وتميّز هذه المقاربة بين جانبين للتنمية البشرية: بناء القدرات البشرية مثل تحسين الوضع الصحي وتطوير المعرفة من ناحية، وكيفية استفادة الناس من هذه القدرات في عملهم او اوقات فراغهم من ناحية أخرى.

مع ذلك، تتجاوز التنمية مجرّد امتلاك تلك القدرات. إذ انها ايضاً عملية ممارسة القدرات بطريقة منصفة، وتشاركية، ومنتجة، ومستدامة. ولا بد من توفير أجواء مؤاتية لتسهيل الخيارات المتخذة لتوفير العيش الآمن. ويبقى كل من حكم القانون والتدابير المؤسساتية و مجتمع منفتح يفضي إلى التسامح وقبول الآخر بالإضافة إلى امكانية تحقيق الفرص، هي الاهداف المرجوّة والتاي تتحقق من خلال شراكة قوية بين القطاعات العامة والخاصة والمدنية.

يشمل هدف التنمية البشرية أربعة أبعاد متميّزة، يمكن التعبير عن كل واحد منها وقياسه من خلال المؤشرات[2] ألا وهي: تكافؤ الفرص امام الجميع، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة، والتمكين والمشاركة (يتضمّن الملحق رقم 1 لائحة بالمؤشرات الاساسية بالنسبة للبنان).

- يعكس تكافؤ الفرص أمام الجميع جوّاً تتوفر فيه الحظوظ المتساوية في الحصول على التوظيف المكسب وفرص العيش المستدام
- العدالة الاجتماعية هي الفائدة غير المادية للتنمية البشرية، حيث لا تمييز ولا اضطهاد ولا عنف ولا استغلال
- تشمل الاستدامة تنفيذ أهداف واستراتيجيات بعيدة المدى تسعى لحماية البيئة، اضافة الى المنجزات التكنولوجية التي تلعب دوراً حاسماً في استعداد البلد لمواجهة المستقبل

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، صفحة 9

[2] أنظرالموقع الإلكتروني http://www.undp.org/hdr2001/indicator

- يتعلّق كل من التمكين وحق المشاركة والقدرة على المشاركة دون أي عائق في عملية التنمية، بالقدرة على التأثير فالي عملية التغيير، لا كامتياز حصري يقتصر على الاقوياء وذوي النفوذ، وإنما كفرصة متاحة أمام الجميع، اغنياء وفقراء، كي يكونوا أسياد مصائرهم.

تناول التقريران الوطنيان، الاول والثاني حول التنمية البشرية في لبنان (1997و1998 /1999)، وبشكل مستفيض، مفهوم التنمية البشرية ومقاربتها على الصعيد العالمي بوجه عام، وضمن السياق اللبناني بوجه خاص. اما هذا التقرير، فان يتطرّق الى هذا الموضوع سوى من باب التشديد على كون البعد الثقافي للتنمية البشرية لم يحظ بالاهتمام الكافي حتى الآن. وهذا الجانب عظيم الاهمية ضمن سياق العولمة، حيث تخضع الثقافة المحلية للثقافة العالمية وتتفاعل معها بصورة متنامية. ولا بد من بذل مزيد من الجهود لتعريف الثقافة والبعد الثقافي في سياق مفهوم التنمية البشرية بغية معالجة البعد الثقافي للتنمية البشرية، ويلي ذلك تطوير الحجّة الرئيسية لرفض فكرة نمط تنموي واحد لجميع البلدان. و يقوم ذلك على كون التنمية البشرية المستدامة منسجمة مع التقاليد والخصائص التاريخية تستلهم منها لتحديد النمط التنموي المناسب لكل مجتمع.

اطار 1 – تقارير التنمية البشرية: مقترحات بشأن السياسات

يظهر تقرير التنمية البشرية الذي ينشر سنوياً منذ عام 1990، التقدّم الهائل الذي أحرز في العقد الماضي، كما يظهر فئاي الوفئات نفسه اشكال الحرمان المستمر والانتكاسات الجديدة. وقد دأب تقرير التنمية البشرية، في كل عام، على وضع توصيات متشدّدة بشأن السياسات التي ينبغي اتباعها على الصعيدين الوطني والدولي، وهي تشمل ما يلي:

- ***حد حاسم بنسبة 30% لتمثيل النساء (1995).*** لا بد من تمثيل النساء بنسبة حاسمة تبلغ 30% في جميئع عمليئات صنع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي كما في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فبلوغ هذه النسئبة أمر اساسي لتمكين النساء من التأثير في القرارات التي تؤثر على حياتهن. وبهدف تحقيق المساواة بين الجنسين، لا بد من تغيير المعايير والممارسات الاجتماعية، وتحقيق المساواة بين النساء والرجال في مجال الحصول علئى الخئدمات الاجتماعية والموارد المنتجة وغير ذلك من الفرص.

- ***خطة للقÇاء علÄ الفقر (1997).*** يبقى تمكين الناس المدخل الرئيسي للقضاء على الفقر. ويتضمّن جوهر خطة العمل 6 نقاط تشمل تمكين الافراد والاسر والمجتمعات المحلية من التحكم بشكل افضل في حياتهم ومواردهمÍ وتحسين فرص المساواة بين الجنسين من خلال تمكين النساءÍ وتسريع النمو الذي يعنى بالفقراء في البلدان المنخفضة الدخلÍ وتحسئين ادارة العولمةÍ وتأمين دولة نشطة ملتزمة بالقضاء على الفقرÍ بالإضافة إلى اتخاذ اجراءات خاصة بشئأن الأوضئاع الخاصة من اجل دعم عملية النهوض والتقدم في افقر البلدان وأضعفها.

- ***تعزيز حقوق التنمية البشرية (2000).*** يرى التقرير ان الوقت قد حان للانتقال بالتزام العالم بحقوق التنمية البشئرية من حالة الخطابة الى واقع الانجازات العالمية. فعند تطبيق المبادئ الأربعة– ألا وهي المعئايير والمؤسسئاتوالقوانين والاجواء الاقتصادية المؤاتية (NILE)– ثمة خطوات خمس لا بد من اللجوء اليها لوضع أولويات التحرك على الصعيد الوطني: إطلاق تقويم وطني مستقل لحقوق الانسانÍ وإجراء تطابق للقوانين الوطنية مع المقاييس والالتزامات الدولية لحقوق الانسانÍ وتعزيز معايير حقوق الانسانÍ وتشجيع شبكة المؤسسات التي تعنى بحقوق الانسانÍ بالإضئافة إلئى السعي لتوفير منا‰ اقتصادي مؤاتÍ للحقوق.

- ***اطار عالمي للبحوث والتنمية*** *(2001).* يتصدّى للحاجات المشتركة لدى الناس الفقراء. وتأتي في طليعئة الاولويئات اللقاحات للتطعيم ضد الملاريا والايدز والسلÍ وانواع جديدة من الذرة السكرية ونبئات المنيهئوت والئاذرةÍ واجهئزة الكومبيوتر منخفضة القيمة والربط اللاسلكيÍ وبرامج إلكترونية مدفوعة سلفاً بواسطة البطاقة-الجذاذة بهئادف التجئارة الالكترونية دونما حاجة الى بطاقة ائتمانÍ وخلايا الوقود منخفضة الكلفةÍ والخلايا الكهربائية – الضوئية المستخدمة في امدادات الكهرباء اللامركزية. وعلى الصعيد العالمي، فان السياسة المتبعة هي التي تحدد في النهاية ما اذا كانت التقنيات الجديدة تشكّل اداة للتنمية البشرية. غير ان هذا يتطلّب وجود حوافز خلاّقة وشراكات جديدة، كما يستدعي تخصئيص الاموال للبحوث والتنمية، ووجود تسعير تفاضلي واستخداماً عادلاً لحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تنفيئذ عئادل لجوانب الملكية الفكرية المتعلّقة بالتجارة. أما المقترحات الوطنية، فشدّدت على مركزية الانسان في عملية التنمية وعلى الحاجة الى شراكة جديدة بين الدولة والسوق، بالإضافة إلىاشكال جديدة من التحالف بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، والمجتمعات المحلية والأفراد.

ومن اجل اجراء تقويم شامل لمنجزات التنمية البشرية، سواء على الصعيد العالمي ام على الصعيد الوطني، تمّ وضع مؤشرات محددة، وقد تمت مراجعتها وتطبيقها في سياق التنمية البشرية في لبنان.

f - التنمية البشرية في لبنان

1- مؤشر التنمية البشرية

تم الاعتراف بمؤشر التنمية البشرية (HDI) وعلى نطاق واسع، كمؤشر رئيسي للتنمية البشرية (اطار رقم 2). و بعدما وضعت الحرب الاهلية في لبنان أوزارها عام 1990، بيّنت أوضاع التنمية البشرية بوضوح، ممثلة بمؤشر التنمية البشرية، آثار التدهور الاقتصادي الذي اصاب البلد في الثمانينات، في اعقاب الغزو الاسرائيلي عام 1982، حيث وصل المؤشر الى ادنى مستوياته (0.561) في عام 1989 (الجدول 1). ومع ان الناتج المحلي الاجمالي اصيب بالانهيار، فان العناصر الثلاثة لمؤشر التنمية البشرية التي تعكس البعد الاجتماعي ظلّت مرتفعة نسبياً عند نهاية الحرب.

ÓÍÇÃ 2. ãÄÎÇÍ ÃÊÇÈÚ ÇáÊäãíÉ ÇáÈÔÑíÉ

مؤشر التنمية البشرية هو مقياس مركّب وموجز للتنمية البشرية. وقد تم ابتداعه لتسهيل المقارنة بين البلدان والمناطق. انه يقيس **الانجازات الاجمالية في اðّ بلد من البلدان** من خلال ثلاثة ابعادٍ اساسية:

- طول العمر، ويقاس بعمر الانسان المتوقّع
- المعرفة، وتقاس بمعدل تعلّم البالغين والانتساب الاجمالي في المدارس
- مستوى معيشي لائق، ويقاس بالناتج المحلي الاجمالي للفرد وفقاً لتعادل القوة الشرائية (PPP) بالدولار الاميركي.

وقد ساهم مؤشّر التنمية البشرية ضمن حدود هذه المكوّنات الثلاثة، في توسيع ما يلقاه تقويم عمليات التنمية من اهتمام تجريبي، توسيعاً كبيراً. ولا يقتصر اهتمام مؤشّر التنمية على الانجازات الاقتصادية فقط (كما هو حال الناتج المحلي الاجمالي)، بل انه يضع حدّاً ادنى وحدّاً اقصى لكل بعد، ثم يبيّن موقع كل بلد بالنسبة لهذه المقاييس، معبّراً عنه كقيمة تتراوح بين الصفر والرقم 1.

وبما ان مؤشّر التنمية البشرية لا يقيّم سوى الانجازات العادية، فانه لا يعكس الفوارق او التفاوت بين الرجال والنساء ضمن البلد الواحد. لذلك، تستخدم مقاييس اخرى لقياس مؤشرات التنمية البشرية مثل الفقر البشري والتفاوت بين الجنسين، والانجازات التكنولوجية.

أدى النمو الاقتصادي، خاصة في النصف الاول من التسعينات، الى تحسن مؤشّر التنمية البشرية بشكل كبير. ولكن التراجع اللاحق في معدّل نمو الناتج المحلي الاجمالي (من 4% في كل من عامَيْ 1996 و1997 الى 3% في 1998، فالى 1% في 1999 و 0.0% في عام 2000)، ادى الى تباطؤ التحسن في قيمة مؤشّر التنمية البشرية. وقد يؤثر النمو البطيء في الدخل بسرعة على المكوّن الاجتماعي لمؤشر التنمية البشرية، كما قد ينجم عن الركود الاقتصادي الطويل نتائج مرعبة تؤثر على البلد. وعليه، فان تحقيق معدلات عالية من النمو والحفاظ عليها أمران ضروريان لاستعادة ما فات ولتعزيز العملية التنموية تدريجياً بالنسبة للجميع، بغية تمتين العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية مع تشديد متعاطف مع أوضاع الفقراء.

الجدول 1. مؤشر التنمية البشرية في لبنان، القيمة والمرتبة 1988 – 1999

السنة	الفيمة	المرتبة
1988-1985	0.592	160/88
1989	0.561	160/89
1990	0.565	173/102
1991	0.600	173/103
1992	0.675	174/101
1993	0.664	174/97
1994	0.794	175/65
1995	0.796	174/66
1997	0.749	174/69
1998	0.735	174/82
1999	0.758	162/65

1999	ا لمجموع		الّنات	الّكور
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	72,9	72.9	74.4	71.3
معدل التعلّم لدى البالغين (عمر 15 وما فوق) (%)		85.6	79.8	91.8
معدل الانتساب الاجمالي في كل من المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية مجتمعةة(%)		78	81	76
الناتج المحلي الاجمةالي للفةرد (بتعةادل القةوة الشةرائية بالةدولار الاميركةي)		4,705	2,160	7,364

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية (1990 لغاية 2001).

بالتأكيد، لا يمكن المقارنة بين تلك المؤشّرات المتسلسلة على امتداد الزمن نظراً للتغيرات العديدة التي طرأت على المنهجيةة والتعديلات التي لحقت بالمعلومات (مثلاً 1998/1997 بالمقارنة مع 1995/1994)، وقدأوردناها على سبيل الاشارة ليس إلا.

وفي الواقع، ابلى لبنان بلاء حسناً في مجال التنمية البشرية في العقد الماضي، خاصة في مواجهة بعض التحديات المرعبة. فلقةد أتى مؤشر التنمية البشرية في لبنان عام 1999، وهي آخر سنة تتوفر عنها البيانات، في النصف الاعلى من المجموعة الوسةطى من التنمية البشرية (0.758). ولكن بوسع لبنان ان يحقق نتائج افضل بكثير.

أما السمة التي ينبغي الاشارة اليها، فهي ان أداء التنمية البشرية في لبنان مازال متقدماً على أدائه الاقتصادي (يأتي مؤشر التنميةة البشرية في المرتبة 56، مقابل المرتبة 78 للناتج المحلي الاجمالي في 1999).

ولا بد من أجل تحسين أداء التنمية في لبنان، من خلال تعزيز التنمية البشرية السريعة والنمو الاقتصادي السريع معاً، من تسةارع التقدم الذي تم إحرازه في مجال التنمية البشرية أولاً، او السعي الى تحقيق الهدفين في وقت واحد. وهذه هي المقاربة الوحيدة التي يمكن من خلالها اعتماد دورة فعّالة يتكامل فيها كل من من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. (برنامج الامم المتحةدة الانمةائي، تقرير التنمية البشرية – 1996).

المقارنة بين الدول

يحتل لبنان في مجال التنمية البشرية مرتبة جيدة مقارنة بالبلدان العربية والدول النامية بشكل عام (الجةدول 2). صةحي0 ان دول الخليج، كالكويت ودولة الامارات العربية المتحدة، تتمتع بمؤشر للتنمية البشرية أعلى من مؤشّر لبنان، إلا أن هذا يعود الى الارتفاع الشديد لمستويات الدخل فيها. وقد استطاع لبنان ان يحقق أداء أفضل من جيرانه العرب، كالأردن وسوريا، نظراً لجهةود اعةادة التأهيل والاعمار والارتفاع الثابت في مستويات المؤشرات الاجتماعية التي يمكن ان تضاهي المستويات في البلدان التي تقع فةي

اعلى المجموعة الوسطى من التنمية البشرية. من ناحية اخرى، تبيّن قبرص التي تأتي في عداد المجموعة العليا للتنمية البشرية بين الدول النامية، أداء أفضل بصورة جوهرية في مجال التنمية البشرية مقارنة بلبنان، رغم ان أسس الاقتصادَيْن القبرصي واللبناني متشابهة الى حد ما. وضمن المجموعة العليا، تحظى مشاغل التنمية البشرية، كالتعليم والصحة، باهتمام أكبر كما تتوفّر فيها فرص اقتصادية أفضل للجميع.

وتفادياً لركود النمو وبغية تحقيق مستوى أعلى من التنمية، لا بد للحكومة اللبنانية أن تسعى باستمرار إلى تعزيز التنمية البشرية. ويتطلّب ذلك إعطاء مزيد من الاولوية للتعليم والنمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات التي تعتمد على التكنولوجيا.

الجدول 2. مؤشر التنمية البشرية: لبنان والصور الاقليمية والدولية، 1999

المغرب	مصر	سوريا	الاردن	لبنان	الامارات العربية المتحدة	الكويت	تشيلي	قبرص	ايرلندا
0.596	0.635	0.700	0.714	**0.758**	0.809	0.818	0.825	0.877	0.916

البلدان النامية	الدول العربية	بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	العالم
0.647	0.648	0.900	0.716

المصدر: برنامج الامم المتحدة النمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، صفحة 14.

2. مؤشرات اخرى للتنمية البشرية

وفي الوقت الذي يقيس مؤشر التنمية البشرية الانجازات العادية في مجال التنمية البشرية، يقيس مؤشر الفقر البشري (HPI) للبلدان النامية الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة التي يتضمّنها مؤشر التنمية البشرية (بالإضافة إلى ذلك، يشمل مؤشر الفقر البشري لدى البلدان المتقدّمة، الذي يختلف عن مؤشر البلدان النامية، الاقصاء الاجتماعي):

- عمر مديد وحياة صحية – التعرّض للموت في عمر مبكر نسبياً، كما يقاس عند الولادة وفقاً لاحتمال الموت قبل بلوغ سن الأربعين.
- المعرفة – الإقصاء عن عالم القراءة والاتصالات، كما يقاس بأمّية البالغين.
- مستوى من العيش الكريم – عدم القدرة على الوصول للامدادات الاقتصادية الاجمالية، كما تقاس بكل من نسبة السكان المئوية الذين لا يستعملون مصادر المياه النظيفة ونسبة الاولاد دون سن الخامسة الذين يشكون من نقص فى الوزن.

الجدول 3. لبنان، مؤشر الفقر البشرǎ: القيمة والمرتبة، 1997 – 1999

السنة	القيمة	المرتبة
1997	11.3	92/14
1998	10.8	85/13
1999	10.2	90/11

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية، 1999، 2000 و2001.

يقاس مؤشر الفقر البشري وفقاً لمقياس متدرّج من صفر الى مئة (يشير الصفر الى غياب الفقر). كما يدل مؤشر الفقر البشري للبنان على ان الاغلبية الساحقة من السكان يملكون القدرات البشرية الاساسية التي تمكّنهم من اغتنام الفرص وتحقيق امكاناتهم (الجدول 3). وباستثناء الاردن (7.9 ، المرتبة 7 عام 1999)، حقق لبنان نتائج افضل من البلدان الاخرى في المنطقة، ومنها سوريا 19.8 (المرتبة 34)، ومصر 31.7 (المرتبة 50)، والمغرب 36.4 (المرتبة 62). ومع ذلك، فانه قد يتم تحسين الانجازات التي حقّقها لبنان من قبل، في عدة نواحٍ حياتية. وتشمل مجالات التدخّل ما يلي:

- **الصحة والصحة الانجابية**

معدل وفيات الاطفال هو 27 بالألف (30 ذكور و24 اناث) (2000).

معدل وفيات الأمهات عند الولادة هو 104 لكل 100,000 ولادة حيّة (1996). لا يحصل 5.8 % من السكان على مياه شفة نظيفة (2000).

يعاني نحو ثلث السكان من عدم وجود مرافق مناسبة للصرف الصحي (1996).

- **التعليم**

لا ينتسب 1.6% من الاولاد الى المدرسة الابتدائية، 1.7% منهم هم من البنات (2000). لا يصل 4.7% من التلامذة الذين ينتسبون إلى الصف الابتدائي الاول الى الصف الخامس (2000).

تبلغ نسبة الامية لدى الكبار 11.6 % من مجموع السكان (15.4% من الاناث ، 7.6% من الذكور) (2000).

- **رعاية الاطفال**

يعمل 2.8 % من الاولاد الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و14 سنة (5.2% ذكور و 0.4% إناث) (1997).

لا بد للمبادرات والأعمال التي تعالج مواطن الضعف من أن تولي اهتماماً خاصاً لردم التفاوت بين المناطق (أنظر القسم أدناه حول مؤشر التنيمة البشرية)

يعكس **مؤشر التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي (GDI)** التفاوت بين الرجال والنساء ضمن الفئات ذاتها، تماماً كمؤشر التنمية البشرية. ويتبع مؤشر **التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي** في لبنان نمط مؤشر التنمية البشرية ، تقريباً، وإن أتى على مستوى أدنى، مشيراً الى لا مساواة النوع الاجتماعي (الجدول 4). مع ذلك، تبقى الاشادة بالمنجزات الملفتة التي حققها لبنان ضرورية، وذلك ليس فقط وفقاً لطول عمر النساء المتوقّع ، وإنما بالنسبة للانتساب للمدارس والنجاح فيها، حيث يفوق عدد الاناث عدد الذكور. علاوة على ذلك، ارتفعت مستويات التعلم لدى الكبار الإناث كثيراً في السنوات الماضية، وان كانت لا تزال دون مستوى تعلّم الذكور، خاصة في المناطق الريفية النائية. ويعود ذلك، بالدرجة الاولى الى التفاوت الكبير في الدخل وفي فارص كسب الدخل (انظر الجدول 1، مكوّنات مؤشر التنمية البشرية لعام 1999).

الجدول 4، مؤشر تنمية النوع الاجتماعي، القيمة والمرتبة، 1992، 1995، 1999.

السنة	القيمة	المرتبة
1992	0.662	130/65
1995	0.707	163/68
1999	0.741	162/66

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية (1994 ، 1997 ، 2001).

يشدّد **قياس تمكين النوع الاجتماعي (GEM).** على الفرص المتاحة للنساء مقارنة بقدراتهن. كما يتناول التفاوت بين النساء والرجال في ثلاثة مجالات بارزة:

- المشاركة السياسية وسلطة صنع القرار السياسي، وتقاس بنسبة حصّة كل من النساء والرجال في المقاعد النيابية (تشغل النساء 2.3% فقط من المقاعد النيابية).
- المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرار الاقتصادي، وتقاس بنسبة حصّة تبوّأ كل من النساء والرجال المناصب التشريعية، وكبار المسؤولين، ومدراء كما المناصب المهنية والفنية.
- السيطرة على الموارد الاقتصادية، وتقاس بالدخل التقريبي لكل من النساء والرجال ، ممثلة بتعادل القدرة الشرائية بالدولار الاميركي (بلغت حصة المرأة من العمل مدفوع الاجر في الأنشطة غير الزراعية نسبة 14.2%).

ولا يتوفر سوى تقدير واحد لقياس تمكين النوع الاجتماعي للعام 1992، وبلغ 0.212 . وهو إن دلّ على شيء، يدلّ على تدني مستوى الإنجاز (تبوّأ لبنان المرتبة 103 بين 116 بلداً). ويبدو ان الوضع لم يتغيّر كثيراً، على الارجح، مع نهاية العقد، لأن مشاركة المرأة في كل من العملية السياسية والسلطة على الموارد الاقتصادية ما تزال محدودة. ومما لا شك فيه، ان هناك فرصاً هامة لإحراز التقدّم، خاصة، اذا ما أخذنا بالحسبان مستويات انتساب الاناث للمدارس، ونسبة الخريجات الجامعيات بالإضافة إلى مستوى مشاركة المرأة في القوة العاملة. وقد تسير عملية التغيير قدماً من خلال تشجيع مشاركة المرأة في العملية السياسية.

3. التفاوت بين المناطق

يكشف تفكيك مؤشر التنمية البشرية وفقاً للمناطق والمجموعات السكانية، عن مدى الإنصاف في توزيع المنجزات الوطنية. وقد أثارت تلك النتائج، في العديد من البلدان، جدلاً وطنياً، كما ساعدت صانعي السياسات فيها على تقويم مدى الفوارق في تحقيق التنمية البشرية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية من جهة، وبين المناطق نفسهاوالمجموعات الإثنية المختلفة والأخرى متفاوتة الدخل من جهة أخرى. وللمرّة الأولى، تم حسبان مؤشر التنمية البشرية في المناطق على أساس المحافظة (وهي أكبر وحدة إدارية في لبنان) (الجدول 5).

الجدول 5. مؤشر التنمية البشرية المناطقي في لبنان ، 1996 / 1997

المؤشر	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	النبطية	البقاع	لبنان
مؤشر العمر المتوقّع	0.825	0.808	0.725	0.802	0.760	0.742	0.772
مؤشر التعليم	0.847	0.822	0.712	0.767	0.734	0.750	0.801
مؤشر الناتج المحلي الاجمالي	0.609	0.595	0.482	0.483	0.498	0.502	0.542
مؤشر التنمية البشرية المناطقي	**0.760**	**0.742**	**0.640**	**0.684**	**0.664**	**0.665**	**0.705**

المصدر:تم جمع المعلومات انطلاقا من المصادر الوطنية، انظر الملحق رقم 2 حول المنهجية.

تنفرد محافظتا بيروت و جبل لبنان بكون مستوى الانجاز فيهما قريب إلى حد ما من التنمية البشرية العالية، مما يعكس التفاوت الواسع بين مستوى مؤشر التنمية البشرية في هاتين المحافظتين وسائر المحافظات الاخرى. لذلك، من المطلوب بذل جهود وطنية متناسقة لتحسين مستوى التنمية البشرية في محافظات لبنان الشمالي والنبطية والبقاع ولبنان الجنوبي.

الجدول 6. لبنان مؤشر الفقر البشرﺔ المناطقي في لبنان، 1996

بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	النبطية	البقاع	لبنان
6.3	7.0	14.3	10.4	12.8	11.6	9.7

المصدر: تم جمع المعلومات انطلاقاً من المصادر الوطنية، انظر الملحق رقم 2 حول المنهجية.

ويكشف مؤشر الفقر البشري المناطقي عن تمركز الحرمان على مستوى المحافظة (جدول 6) كما يؤكّد الحاجة لعمل يتمحور حول المناطق النائية في لبنان.

و ليست هذه النتائج مفاجئة، اذ ان دراسات المس0 الوطنية الحديثة أشارت إلى وجود فوارق هائلة بين بيروت وبعض المناطق التي تحيط بالعاصمة من حيث المستويات الاجتماعية – الاقتصادية وتلبية الحاجات الاساسية. وقد أظهرت دراسة خارطة الأحوال المعيشية في لبنان التي أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية وبرنامج الامم المتحدة الانمائي في 1998 (تحليل قاعدة المعلومات حول السكان والاسكان في عام 1996) والتي صنّفت المناطق وفقاً لدرجة اكتفائها من الحاجات الضرورية، ان 51% من الأسر المعيشية في محافظة النبطية، و44% الأسر المعيشية في لبنان الشمالي، و41% الأسر المعيشية في البقاع، و37% الأسر المعيشية في لبنان الجنوبي تعيش كلّها دون الحد من الادنى تلبية الحاجات الضرورية (بلغ المعدّل الوطني 32%). و ترتفع تلك النسبة في المناطق الريفية والمناطق الحدودية مثل أقضية بنت جبيل والهرمل وعكار ومرجعيون لتصل الى 60% و67%. كذلك، يؤكّد الرصد الاجتماعي ودراسات ميزانية الأسر وتقدير لمعامل جيني وجود فجوة اجتماعية اكبر بنسبة 1 الى 5، من حيث الدخل وتوزيع الموارد بين الطبقات الاجتماعية العليا والدنيا في المجتمع اللبناني (أنظر القسم 4 أدناه).

تحتاج هذه المحاولة المبدئية لتفكيك مؤشر التنمية البشرية وفقاً للمناطق الى تحسين وتوسيع بحيث تشمل المؤشرات الخاصة بمختلف السنوات وبلورتها، وذلك عند توفّر المعلومات، بحيث تشمل الوحدات الادارية والجغرافية الاصغر. ولهذه الغاية، قد يتم تصميم مؤشرات بديلة وحسابها كما حدث في عدد من البلدان الاخرى كالبرازيل وبلغاريا ومصر والفيليبين. ففي كل من هذه البلدان، تستعمل مؤشرات التنمية البشرية المركّبة كقاعدة للسياسة من قبل الهيئات التشريعية والتنفيذية الوطنية: ففي الفيليبين مثلاً، طلب رئيس الجمهورية الى جميع الوحدات الحكومية المحلية تخصيص 20% على الاقل من مداخيلها لاولويات التنمية البشرية كما أوعز الى السلطات المعنية بتدخال مؤشر التنمية البشرية ضمن إحصائياتها التي تنشر بشكل منتظم وتأمين التمويل الكافي لإنشاء قاعدة معلومات للتنمية البشرية. كذلك، أنشأ الرئيس نظاماً لمراقبة مؤشرات التنمية البشرية المحلية ومكافأة الأداء الجيد على الصعيد المحلي.

وتساعد تدابير كهذه في توفير قاعدة للجدل والعمل - بما في ذلك تخصيص الموارد لتنمية المناطق والتنمية المحلية – في البلدان التي يستخدم فيها مؤشر التنمية البشرية المحلي في وضع السياسات وصنع القرار، وتشكل فيها مؤشرات التنمية البشرية ادوات هامة في ايدي خبراء التخطيط.

ãÉDZòzÍzÍÔòïâ ğâãâÍØ•â ÀÌÍúم .3 øíÙqâ

يتضمّن تقرير التنمية البشرية لعام 2001، لاول مرّة، مؤشراً للانجازات التكنولوجية (TAI). ويقيس هذا المؤشر الانجازات التي يحققها بلد من البلدان على صعيد التكنولوجيا والخدمات المساندة. **ويرمي المؤشر الÃ معرفة مدn نجاح lPlj البلد او plP في صنع التكنولوجيøا ونعميمøا، وبناء قاعدy للمøارات البشرية قادرy Ãلe المشاركة في الابتكارات التكنولوجية في عصر الشبكات**. وينظر هذا المقياس المركّب إلى الانجازات لا إلى الجهود او المدخلات. وقد يتم لنشاؤه باستخدام المؤشرات، لا القياسات المباشرة، لإنجزات البلد في أربعة أبعاد.

يبلغ مؤشر المنجزات التكنولوجية للبنان 0.332 مما يجعله يحتل المرتبة 41 بين 72 دولة جرى تناولها (برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001)، مقارنة بـ0.396 لماليزيا (المرتبة 30)، و 0.386 لقبرص (المرتبة 33)، و0.357 لتشيلي (المرتبة 37) من جهة، وتونس 0.255 (المرتبة 51)، وسوريا 0.240 (المرتبة 56)، ومصر 0.236 (المرتبة 57) من جهة ثانية. وهذا يضع لبنان على مقربة من رأس فئة المقتبسين النشطين Dynamic Adopter 0.20 – 0.34 أي البلدان التي تمتلك صناعات ومراكز تكنولوجية متقدمة وهامة، ولكن نشرها للابتكارات القديمة ما زال بطيئاً ونافصاً. وعلى الرغم من ذلك، يمتلك لبنان مزايا القائد المحتمل Potential Leader (0.35 – 0.49)، حيث انه قد استثمر في مستويات رفيعة من المهارات البشرية كما نشر التقنيات القديمة على نطاق واسع لكنه لم يبتكر الا القليل. والبلد الذي ينتمي الى هذه المجموعة يميل الى احتلال مرتبة متدنّية في ناحية او ناحيتين، كنشر المبتكرات الحديثة او الاختراعات القديمة. و تمتلك معظم البلدان التي تنتمي إلى هذه الفئة مهارات مقارنة بالبلدان التي تنتمي إلى البلدان التي تأتي في رأس القائمة (بلدان قائدة، يتعدّى مؤشر المنجزات التكنولوجية فيها 0.500). اما المجموعة الدنيا فتشمل البلدان التي يقل مؤشر المنجزات التكنولوجية فيها عن 0.200 . ومع ان مؤشر المنجزات التكنولوجية مؤشر حديث العهد، ولكن قد يتبيّن انه واحد من أبرز قياسات الجهوزية التكنولوجية والامكانات لأي بلد من البلدان.

مؤشر الّانجازات التكنولوجية في لبنان، 1998 – 1999: 0.332		
الإبداع التكنولوجي	براءات ممنوحة للسكان، 1998 (لكل مليون شخص)	24.1
	عائدات الريع ورسوم التراخيص، 1999 (بالدولار الاميركي لكل 1000شخص)	34.0
تعميم المبتكرات الحديثة	اجهزة استقبال الانترنت، 2000 (لكل 1000 شخص)	2.3
	صادرات التكنولوجيا رفيعة ومتوسطة المستوى، 1999 (النسبة المئوية من مجموع السلع المصدّرة)	12.9
تعميم المبتكرات القديمة	أجهزة الهاتف 1999 (هاتف ثابت وخليوي لكل 1000 شخص)	392.9
	استهلاك الكهرباء، 1998 (كيلوواط ساعة للفرد)	1.820
المهارات البشرية	متوسّط سنوات الدراسة، 1996 (من عمر 15 سنة وما فوق)	6.75
	نسبة الانتساب الاجمالي في كليات العلوم الجامعية، 1995 – 1997 (%)	4.5

المصدر: تم تجميع المعلومات من المصادر الوطنية وتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البشرية لعام 2001

*نظراً للافتقار للمعلومات حلّت العائدات من المصادر الوطنية مكان "عائدات الريع ورسوم التراخيص من الخارج". أنظر الملحق 2 من أجل المنهجية الإحصائية لحساب مؤشر الإنجاز التكنولوجي.

4. مداخيل غير متساوية

يعبّر الدخل في مؤشر التنمية البشرية عن مستوى لائق من العيش وهو وسيلة هامة جداً لتوسيع خيارات الناس. وقد بلغ الناتج المحلي الاجمالي للفرد (بمتعادل القوة الشرائية بالدولار الاميركي) في لبنان 4,705 في 1998.

وقد كان عدم المساواة في الدخل الاجمالي في البلد مرتفعاً وفقاً لمؤشر جيني، اذ بلغ 0.425 في 1997، ولكن المعلومات غير متوفرة لاجراء مقارنات على امتداد فترة من الزمن.
وشكّل 4% من الافراد الذين يتجاوز دخلهم الـ 480,000 ل.ل. نسبة 43% من مجموع الدخل في 1997. من جهة ثانية، شكّل 18% من الافراد الذين يقلّ دخلهم الشهري عن 100,000 ل.ل. نسبة 4% فقط من اجمالي الدخل، بينما شكّل 39% ممن يقلّ دخلهم الشهري عن 160,000 ل.ل. نسبة 13% فقط (ادارة الاحصاء المركزي، 1998). ولأغراض المقارنة، بلغت حصة الدخل لأفقر 20 % من السكان، نسبة 9.8% في مصر عام 1995 ونسبة 7.6% في الاردن عام 1997، ونسبة 7% في الجزائر ونسبة 5,7% في تونس وذلك عام 1995. كما بلغت نسبة الدخل لأغنى 20% من السكان مقارنة بأفقر 20% في السنوات نفسها نسبة 4% في مصر، و5.8% في الاردن، و6.1% في الجزائر، و8.5% في تونس (برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001).

ويتمتّع مستوى الدخل وعدم المساواة بأهمية، كون الناس يهتمون بالوضع النسبي لدخلهم، فضلاً عن تأثيرهما على العوامل الاخرى. كذلك، فإن للنمو القوي والمستدام في الدخل والتوزيع المنصف للمداخيل أهميته خاصة من حيث توفير مستويات رفيعة من التنمية البشرية في البلاد.

اطار 4. تقارير التنمية البشرية الوطنية: التطبيقات العملية والمنجزات

اعتباراً من مطلع عام 2001، وضع نحو 400 تقرير وطني ومحلي حول التنمية البشرية في اكثر من 120 بلداً، اضافة الى 9 تقارير اقليمية. وقد ادخلت التقارير مفهوم التنمية البشرية في صلب حوار السياسات الوطنية، لا من خلال مؤشرات التنمية البشرية والتوصيات الخاصة بالسياسات وحسب، بل من خلال عملية التشاور التي تقودها البلاد، وجمع المعلومات ، وكتابة التقارير ايضاً. وفي كل بلد من البلدان، تساهم تقارير التنمية البشرية الوطنية في ايراد الحقائق، والتأثير في السياسات الوطنية واستنهاض الجهود .

ويظهر مدى نجاح تقارير التنمية البشرية الوطنية من خلال تغيير السياسات، والتبدّل الذي يطرأ على الصيغ والاشكال، والوعي الذي ينجم عن إثارة القضايا التي تتم معالجتها كما يتضح من الامثلة التالية:

الكويت: ادخال مفاهيم التنمية البشرية

أثار أول تقرير عن التنمية البشرية في الكويت وضع عام 1998 الوعي لمفهوم التنمية البشرية وارتباطه بسعي البلد للانتقال من الاعتماد على النفط، إلى اقتصاد قائم على المعرفة. وقد ساهم نشر التقرير في إشاعة أفكار جديدة لدى الاكاديميين، ومؤسسات الابحاث، والحكومة. كما شرعت وزارة التخطيط في ادخال مقاربة التنمية البشرية في مؤشراتها الخاصة بالتخطيط الاستراتيجي ومراقبة التنمية البشرية. وقام معهد التخطيط العربي بتنقيح مناهجه بحيث تعكس مفهوم التنمية البشرية. وبعد النجاح الذي لقيه التقرير الاول، ألحقته وزارة التخطيط بتقرير ثان.

غواتيمالا: لفت انتباه البلد الى الحاجة للمعلومات

تخطى التقرير الاول الذي وضعته غواتيمالا حول التنمية البشرية عائق المعلومات المحدودة ليسلّط الضوء على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين مناطق البلاد، مع تشديد على نقاط الضعف في الاحصاءات. ويعتبر هذا التقرير انه الوثيقة الأكثر

شمولاً حول مجتمع غواتيمالا بعد الحرب الاهلية، كما أصبح مصدراً أساسياً للمعلومات لدى المنظمات غير الحكومية والجامعات والمجتمع الدولي. كذلك، فانه دفع الحكومة والمجتمع المدني الى الاقتناع بأن النظام الوطني للاحصاءات بحاجة الى تعزيز وذلك ليس فقط من أجل دعم الدراسات الفنية ، بل لوضع المعلومات بتصرّف المواطنين والمواطنات-حيث أن المعرفة ركن من أركان الديمقراطية.

الاتحاد: التقارير الحكومية تؤثر في السياسة

أما في الهند، فقد أثّرت التقارير الحكومية المحلية على السياسة إذ أدخلت التنمية البشرية في صلب الخطاب السياسي والتخطيط. و ينافس العديد من ولايات الهند البالغ عددها 25 ولاية، البلدان متوسطة الحجم من حيث المساحة وعدد السكان والتنوع، بينما يخفي التوحد العام التفاوت الاساسي بين المناطق. لذلك، قام برنامج الامم المتحدة الانمائي في الهند بمساعدة حكومات الولايات بإعداد تقارير حول التنمية البشرية. وكانت حكومة مادهيا براديش أول من أقدم على وضع تقرير للولاية حول التنمية البشرية في عام 1995. وقد فتح هذا التقرير النقاش حول قضايا التنمية البشرية ضمن الخطاب السياسي. في حين عكس التقرير الثاني الذي وضعته الحكومة عام 1998 مدى تأثير التقرير الاول على عملية التخطيط. حيث تحظى الخدمات الاجتماعية بأكثر من 42 بالمئة من الاستثمارات المخطّط لها، مقارنة بـ 19% في ميزانية الخطة السابقة. وكان هذا النجاح حافزاً لولايات هندية اخرى لاعداد تقاريرها الاولى حول التنمية البشرية في عام 1999.

الاطار 5. التقارير الوطنية للتنمية البشرية في لبنان

طرح اول تقرير وطني للتنمية البشرية في لبنان، ونشر في عام 1997 تحت عنوان "**ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان**"، باللغتين الانكليزية والعربية، مفهوم التنمية البشرية المستدامة وعمّمه، مبيناً أبرز سمات هذا المفهوم من خلال مراجعة ما ينطوي عليه من موضوعات ومكوّنات قطاعية. وما زالت النتائج الرئيسية التي خلص اليها التقرير سارية حتى الآن. وقد حثّ التقرير بشدة على إجراء حوار وطني من أجل تحقيق عقد اجتماعي للتنمية البشرية المستدامة. أما الغرض من وجود عقد اجتماعي للتنمية فهو التوصل الى اتفاق على الصعيد الوطني حول الموارد المتوفرة وفرص التقدم والتنمية التي تضع الناس في صلب اهتماماتها بالإضافة إلى مواجهة العقبات الرئيسية ، والاتفاق في ضوء هذا كله على الاولويات ونواحي وأشكال التدخل والسياسات التي تكفل توزيعاً عادلاً لأعباء التنمية ومردودها بين مختلف فئات المجتمع . صدر التقرير الوطني الثاني للتنمية البشرية ، وهو بعنوان "**الشباب والتنمية**"، باللغة الانكليزية في تشرين الثاني عام 1998 وباللغة العربية في آب 1999. ويرى التقرير ان بناء قدرات الشباب والحؤول دون هجرة الكثير منهم وإشراكهم في صنع القرارات من خلال المشاركة العامة الفاعلة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالوضع الوطني العام كما أنه شرط أساسي لديمومة جهود الاعمار والانماء التي تبذل في البلاد. وكانت الحاجة لمعالجة أفضل للمخاطر الصحية التي تتهدد الشباب وتحسين وتعزيز العلاقة بين التعليم وسوق العمل وتطوير فرص عمل مربحة وتعزيز الاندماج الوطني لدى الشباب وتحقيقه، من بين النتائج الرئيسية التي توصل اليها التقرير.

هذا وقد لقي التقريران ترحيباً لا بأس به لدى الحكومة والمجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الاعلام وعموم الناس. حيث ساهما في تعميم الوعي وتعزيز النقاش الوطني حول مظاهر التنمية البشرية والتنمية المستدامة في البلد، كما أثارا مزيداً من الاهتمام بالابعاد الاجتماعية والبيئية للتنمية في السياسات والبرامج الوطنية. وقد جرت الاستعانة بالتقريرين، على نطاق واسع، في الجامعات والمدارس ونوادي الشباب. كذلك ساهم التقريران في تحفيز ودعم مبادرات وسياسات محدّدة، غير أن ما أحدثاه من تغيير في السياسات يكاد لا يذكر. ومما لا شك فيه أن ثمة حاجة، إلى ترتيبات أفضل بشأن متابعة التقارير الوطنية للتنمية البشرية، بما في ذلك التوزيع المناسب للموارد. كما أن هناك ثمة حاجة الى تشجيع تطوير المعلومات والبحوث والدراسات التي من شأنها ان تساهم في صياغة طروحات ومقترحات محدّدة للسياسات والعمل. كذلك، هناك حاجة للالتزام وزيادة الدعم للعمل المطلوب من أجل التحرّك، بحيث قد تكون عملية بناء التحالفات والتشبيك أدوات فعّالة على هذا الصعيد.

الفصل الثاني

لبنان والعولمة
والتنمية

٢- حول مفهوم العولمة

تعني العولمة اشياء مختلفة للأشخاص المختلفين. فهي وفقاً للبعض التدفق المتنامي للسلع والرساميل والمعلومات والناس عبر الحدود. في حين يشير آخرون العولمة بتقنيات المعلومات وتزايد احتمالات استعمال الناس للمعلومات. إلا أن آخرين يشيرون إلى تزايد دور وسائل الأعلام وانتشار المنتجات الثقافية وأنماط الحياة الموحّدة في مختلف أنحاء العالم. وغالباً ما ينصبّ الاهتمام على توسع الرأسمالية، وتنامي تأثير الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، وتراجع دور الدولة. ومما لا شك فيه أن للعولمة بعض الجوانب السلبية، إذ أنها قد تؤدي إلى تعميق الهوة بين البلدان الغنية والفقيرة وداخل هذه البلدان ذاتها، كما تؤدي إلى تمركز هائل للثروة والسلطة في يد قلة من الناس والشركات والدول.

و العولمة كما سبق وذكر تقرير التنمية البشرية لعام 1999، أكثر من مجرد تدفق المال والسلع. انها عملية يتكامل فيها كل من الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة والحكم الصالح من خلال تجاوز الحدود، انها عملية تختزل الوقت والمساحة وتجعل الحدود الوطنية ضبابية. ويبقى الشغل الشاغل، من منظور التنمية البشرية، تأثير العولمة على الناس ودور الناس فيها. فهي تعيد تشكيل الفرص والمخاطر التي تواجه التنمية البشرية والقضاء على الفقر. وبمقدار ما يستطيع الناس والدول التكيف بسرعة مع التغير السريع الذي يطرأ على الظروف، لمحدّد وفي عدد من النواحي، احتمالات التنمية البشرية وإمكانيات الخروج من الفقر.

وتتصل العولمة، أيضا، بالتغييرات البنيوية الأساسية التي تطرأ على بيئة صنع السياسات الاقتصادية العالمية. صحيح أن هناك أسواقا جديدة، ولكن هناك أيضا قوانين وأنظمة جديدة (اتفاقيات متعددة الاطراف ومعايير شاملة للمحاسبة وتكنولوجيا تتجاوز حدود الدول) وأدوات جديدة (تكنولوجيا المعلومات والاتصالات)، ولاعبون جدد، وبالتحديد منظمة التجارة العالمية التي تملك سلطة فرض تطبيق الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف والتي يتعدى نطاقها مجال التجارة، بالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات غير الحكومية التي يتزايد نفوذها يوماً بعد يوم.

تعني العولمة أن الأفراد ومؤسسات التجارة والأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية تستطيع جميعها أن تتفاعل مع شركاء في مختلف أنحاء العالم، بصورة أسرع وأوسع وارخص بكثير من قبل. وقد يؤدي ذلك إلى ابتكار منتجات وأفكار قد توزّع في أرجاء المعمورة كافة. ولهذا، تعتبر العولمة طريقة جديدة يمكن للناس من خلالها ان يستخدموا شبكات الوصل والمهارات والمعرفة المشتركة بينهم للجمع ما بين رأس المال والتكنولوجيا والأسواق والسياسات ضمن عالم منفتح. وهذا يؤدي الى قيام روابط مشتركة اوسع واوثق بين الشعوب والدول.

لا تقتصر العولمة فقط ،على إتاحة فرص جديدة قائمة على الفكر والتكنولوجيا أمام المزيد من الناس ، بل انها تؤدي ايضاً الى تعاظم الارباح والخسائر. فرأس المال، والملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات باتت محصورة بفئة قليلة من الناس وثمة خطر في ان يشهد العالم بروز أشكال جديدة من الهيمنة والتسلط. يصيب كل من مرض الايدز والمخدّرات والجريمة والفقر المتفشية عالمياً عدداً اكبر من الناس، حيث "تعولمت" هي الاخرى. يجسّد اتساع الفرص، مقروناً بالتوزيع الذي يتنامى عدم إنصافه، الطبيعة المتناقضة للعولمة، مما يخلق مشاكل جديدة في وجه التنمية البشرية.

ولا تؤدي العولمة الى التكامل الاقتصادي وحسب، بل الى تزايد الاعتماد المتبادل بين شعوب العالم. و يستدعي عالم اكثر اعتماداً على بعضه البعض مزيداً من التعاون والقوانين لمواجهة المشاكل الجديدة التي تتطلب إدارة عالمية واقليمية. من ناحية ثانية، ثمة حاجة الى تفكير جديد ومقاربات جديدة لتعزيز بيئة اكثر شمولاً والالتفات بشكل افضل الى النظم الاجتماعية والثقافات المحلية والتأكيد على الهويات الوطنية والمحلية والاستفادة، في الوقت نفسه، من الفرص التي توفّرها العولمة.

وبخلاف النظرة القائلة بأن العولمة امر حتمي يلغي دور الحكومات، باتت سياسات الدول أهم من قبل في إدارة عملية التكامل العالمي والمساهمة في تحديد نظام لحكم صالح عالمي. تتطلّب هذه الاتجاهات اتخاذ خطوات لها طابع اولوي على الصعيدين الوطني والعالمي:

- يتعين على جميع البلدان انتهاج سياسات تغتنم فرص البيئة العالمية الجديدة بفعالية. ويتطلّب ذلك إيلاء اهتمام اولي وجديد لمجالات مثل فرص التجارة ومفاوضات التجارة والحصول على تكنولوجيا المعلومات وغيرها.
- لا بد أن تضمن جميع البلدان ألا ينجم عن العولمة التوسع الاقتصادي وحسب، بل النمو المنصف المتعاطف مع الفقراء، نمو يترجم الى تنمية بشرية. فالاندماج في الاقتصاد العالمي ليس غاية بحد ذاته، لذا ينبغي أن يكون وسيلة للمشاركة في الفرص العالمية لتستطيع الدول بدورها ان تساعد في تحقيق هدف التنمية وتخفيف الفقر.

- تحتاج جميع الدول وغيرها من الأطراف المعنية الى دعم انظمة وقوانين للحكم الصالح العالمي والوطني والمحلي، تكون أكثر إنصافاً وتشاركية.

الاطار 1. عولمة بوجه انساني

يطرح تقرير التنمية البشرية لعام 1999 خطة عمل لتوفير التنمية البشرية في عصر العولمة مع تركيز على سبعة تحديات رئيسية – يحتاج كل منها الى عمل وطني ودولي. وتقوم الخطة على اعادة ابتكار الحكم الصالح وتعزيزه على الصعيدين الوطني والدولي لدعم رفاه الانسان لا السوق.

1- تعزيزالسياسات والاعمال المتعلقة بالتنمية البشرية وتكييفها مع الحقائق الجديدة في الاقتصاد العالمي.
2- تخفيض تهديدات الهشاشة المالية – بسب التقلبات الاقتصادية – وما يترتب عليها من تكاليف بشرية.
3- اتخاذ اجراءات عالمية اشد لمواجهة التهديدات العالمية لأمن البشر.
4- تعزيز العمل العام لتطوير تقنيات التنمية البشرية والقضاء على الفقر.
5- الحؤول دون تهميش الفقراء والبلدان الصغيرة.
6- معالجة الخلل في بنى الحكم العالمي مع بذل جهود جديدة لاقامة نظام اكثر شمولاً.
7- انشاء هيكلية للحكم العالمي في القرن الواحد والعشرين تكون اكثر تماسكاً وديمقراطية.

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1999- الصفحات 1-13

f- لبنان، عولمة مبكرة

تكمن علاقة لبنان بالعولمة في التكوين التاريخي للبلد وتركيبتيْه الاجتماعيتيْن :الأصلية وتلك التي أعيدت صياغتها، كما تكمن في وظائفه الثقافية والاقتصادية والاجتماعية في المنطقة والعالم.

حضن اللبنانيون، خلال القرون الأربعة الأخيرة وضمن إطار الإمبراطورية العثمانية وتفاعلها الخلاقي والمتعاون في آن مع القوى الاوروبية والشرقية الآخذة بالتنامي ومع المجتمعات والمؤسسات المحلية، شبكات واسعة النطاق وتأثيرات بالإضافة إلى مبادرات امتدت شرقاً وغرباً.

شكّل لبنان نظراً لموقعه التاريخي في الحضارة العربية ومساهمته الكبرى فيها، ونظراً لتضاريسه الطبيعية (شاطئ على المتوسط وجبال عالية)، مركز جذب للمجتمعات التجارية وملجأ للاقليات او الجماعات المنشقة الآتية من المشرق العربي. وهكذا أصبح لبنان المعاصر العصب الاقليمي والدولي لبعض الجماعات التاريخية المشرقية والتي ينتشر جزء منها اليوم في الشرق الاوسط وكافة أنحاء العالم. ويعتبر العديد من هذه الجماعات التاريخية في الشرق الاوسط لبنان مركزاً لشبكاتهم التجارية وقاعدة دينية لهم وملاذاً لنخبهم الثقافية وخزّاناً لقياداتهم السياسية.

كما يشكّل كل من التبادل المبكر للأساتذة والبعثات وانتشار التعليم في مرحلة مبكرة، بالإضافة إلى تطور التعليم والتجدّد الفكري وجهود الحفاظ على التراث الثقافي وتطوير المهارات اللغوية والكنسية والتنظيمية وثقافة التوسّط والتعايش والمنافسة بين مختلف المجموعات الدينية، مكوّنات لرأس المال الاجتماعي والتاريخي الذي راكمه لبنان عبر الروابط التاريخية والتنظيمية والثقافية القوية بالإضافة إلى التفاعل بين المجموعات الدينية الرئيسية في العالم (الكاثوليك والسنة والشيعة والارثوذكس) والذي يرقى عهده الى عدة قرون خلت.

ويعتبر لبنان واحداً من المراكز العالمية القليلة التي تعتبر نقطة وصل بين المناطق الثقافية واللغوية الرئيسية الثلاث وهي كالتالي:

- العالم الناطق باللغة العربية (250 مليون) الذي ينتمي لبنان اليه تاريخياً وثقافياً. وقد قدّم لبنان خلال السنوات المئة والخمسين الماضية إسهامات تتجاوز حجمه للنهضة العربية المعاصرة وحركة النشر والطباعة العربية، والصحافة الحديثة، والإصلاح اللغوي، ونشر المراجع، وحركة المسارح والشعر الحديثة، والتأليف والأداء الموسيقيين واستنباط العديد من الأفكار المبدعة والنقدية والأشكال الفنية.

- العالم الناطق باللغة الفرنسية (150 مليون) الذي يقيم لبنان معه علاقة وثيقة. وهو يتخطى إتقان اللغة من جانب شريحة كبيرة من اللبنانيين ليشمل التبني المبكر والمستمر للثقافة الفرنسية ومكوّناتها المبدعة والثورية من أجل إدخال وشرح واستكمال الأفكار المتعلقة بالديمقراطية والمواطنية والقانون المدني، والمدنية والابداع الثقافي الى لبنان والمشرق العربي بأسره.

- العالم الناطق باللغة الانجليزية (500 مليون) الذي يرتبط فيه العديد من اللبنانيين بشكل أو آخر منذ القرن الماضي. فإلى جانب التمرّس المتنامي باللغة من قبل شريحة كبيرة من اللبنانيين، ساهم هذا الامر في ادخال وشرح واستكمال الافكار المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير المهني والتعليم الحر المنفتح والتحرر السياسي والجدارة في الاعمال التجارية.

ولعل خير مثال على التفاعل مع العالمين الناطقين بالفرنسية والانجليزية وجود جامعتين عالميتين هما الأقدم ألا وهما: :

الجامعة الاميركية في بيروت (تأسست في 1866) والتي تعتبر من اعرق واكبر وانشط الجامعات الاميركية خارج الولايات المتحدة الأميركية وجامعة القديس يوسف (تأسست في 1875) التي تعتبر من اعرق وانشط جامعات التعليم باللغة الفرنسية خارج فرنسا. وقد اسهمت هاتان الجامعتان اسهاماً كبيراً في نشوء نخبة حديثة من المفكرين والسياسيين، في كل من لبنان والعالم العربي والشرق الاوسط، نخبة منفتحة على العالم تسعى إلى التغيير، وللمفارقة، هذه النخبة هي شديدة القومية. ويبلغ عدد خريجي وخريجات الجامعة الاميركية نحو 70 الف خرّيج في حين يبلغ عدد خريجي وخريجات جامعة القديس يوسف 30 الفاً من لبنان ومختلف أنحاء العالم. ويضم الملاك الجامعي فيهما عدداً كبيراً من الاساتذة والطلاب غير اللبنانيين، وإن بنسبة متفاوتة بين الجامعتين. وقد بلغ عدد الطلاب غير اللبنانيين في الجامعة الاميركية عام 1975 نحو 40% وعدد أساتذتها غير اللبنانيين نسبة 35% .

ويعبّر اليوم أيضا التواصل التاريخي بين العالمَيْن الناطقَيْن باللغتَيْن الفرنسية والانجليزية عن نفسه من خلال النسبة الكبيرة من السكان الذين يجيدون اللغتين العربية والفرنسية (28.5%)، وذلك كما كما تبيّن من تحقيق وطني ميداني أجري مؤخراً على صعيد لبنان. كذلك، بلغت نسبة الذين يجيدون اللغتين العربية والانجليزية 13.8% والذين يجيدون اللغات الثلاث (العربية والفرنسية والانكليزية) 20.5% (سليم عبو وشوهيك كسباريان وكاتيا حداد، تشارع للفرنكوفونية اللبنانية Anatomie de La Francophonie Libanaise، 1996).وهكذا يتبيّن أن ثلثيْ اللبنانيين يملكون معرفة عملية للغة دولية واحدة على الأقل، وهي نسبة كبيرة وفقاً للمعايير الدولية.

1 – مركز للهجرة الدولية

لعل ابرز سمة يتميّز بها لبنان من ناحية عولمته المبكرة والإسقاط الأكثر وضوحاً لنمط تشكّله التاريخي، هي كون لبنان مركزاً مبكراً وهاماً للهجرة الدولية. و كان لبنان المعاصر الذي يعتبر ارض الهجرات القديمة، ومصدراً رئيسياً في إرسال المهاجرين واستقبالهم ، في صلب الشتات العالمي الأول كما شكّل مقصد الكثيرين في المنطقة ممن تاقوا اليه واتنفلوا ليسكنوا فيه كي يصبحوا جزءاً منه.

خلال السنوات المئة والخمسين الماضية، أدت موجات الهجرة التي أعقبت الحرب الاهلية والازمات الاقتصادية والحروب العالمية وشبكة الروابط العائلية والقروية إلى اغتراب عالمي بلغ نحو 14 مليون شخص متحدّرين من اصل لبناني ومنتشرين في كل بقاع المعمورة. يشمل هذا التقدير التقريبي 6 ملايين لبناني في البرازيل و3 ملايين لبناني في سائر انحاء اميركا اللاتينية و3 ملايين لبناني في اميركا الشمالية ونصف مليون في كلٍ من افريقيا واوروبا واستراليا والعالم العربي. يتجاوز عدد المغتربين هذا أربعة أضعاف عدد المقيمين حاليا في لبنان. ولعل هذه النسبة هي الاعلى في العالم. و صحيح أنه ليس هناك أي تقرير مدروس كما تم إجراء أي بحث شامل حول التأثير الملفت للاغتراب على العائلات والقرى والمدن التي ينتمي اليها المغتربون بالإضافة إلى الأثر على الاقتصاد والمؤسسات، إلا أن هناك دليلاً خلال القرن الماضي حول اثر الاغتراب اللبناني. فقد ساهم المغتربون من خلال التحويلات والتبرعات والاستثمارات والمنح الدراسية والهبات الدينية وبناء المدارس والبنى التحتية المحلية في توفير أسباب العيش للمقيمين في لبنان في أيام المحنة وفي تعزيز الموارد والقدرات في لبنان في أيام السلم.

وصحيح أيضاً أنه من الصعب تحديد حجم هذا التأثير، إلا أنه من المتعارف عليه ان المغتربين اللبنانيين الأثرياء الذين عادوا إلى الوطن ساهموا مساهمة جلى في تنمية قطاعات كالنسيج وصناعات مواد البناء في الثلاثينات والقطاع المصرفي في الخمسينات والستينات وقطاع المقاولات والأشغال العامة منذ السبعينات.

ومقابل النزوح الهام والمتواصل للبنانيين ، كان لبنان مركز استقطاب لموجات متتالية من الهجرات الاقليمية، نظراً لتعدديته الاجتماعية، وتقاليده الليبرالية واقتصاد السوق والفرص المتوخاة. حيث قصد لبنان بهدف الإقامة فيه، في الفترة الممتدة بين الثلاثينات والسبعينات، كل من البيوت التجارية والعائلات الصناعية والمتموّلين الطموحين والمقاولين بالإضافة إلى الفنانين والكتاب والمفكّرين والناشطين السياسيين من سائر بلدان الشرق الأوسط ولا سيما من مصر وسوريا والعراق وفلسطين هاجروا الى لبنان. وقد دفعهم إلى ذلك عدد من النزاعات الاقليمية المتعددة والانظمة الاستبدادية والتأميم والقيود المتنامية على حرية الرأي والابداع والمبادرة الفردية، مما ساهم الى حد كبير في نمو البورجوازية اللبنانية والطبقات المهنية وتثبيت بيروت في منتصف السبعينات كمركز إقليمي للتجارة والمال والترانزيت

والاتصالات الدولية والابداعات الفنية والثقافية والطباعة والنشر والتغيير السياسي والاجتماعي. ومع ان هذا الدور تراجع الى حد كبير بسبب النزاع مثلا بين 1975-1990، لم تفقد مدينة اقليمية واحدة في تبوّء مرتبة بيروت لأداء الوظائف المركّبة التي كانت تقوم فيها أو لتوفير المناخ الاجتماعي والثقافي الذي كان سائداً خلال نصف القرن الماضي.

بالمقابل، اجتذب لبنان المعاصر ايضاً مجموعات من اللاجئين والحرفيين والعمال، منهم الأرمن في العشرينات من القرن الماضي، والأكراد منذ الثلاثينات والفلسطينيون في 1948 والسوريون طوال القرن، لاسيما منذ الخمسينات. وقد حلّ هؤلاء مكان العمال اللبنانيين الماهرين وغير الماهرين الذين غادروا لبنان، مما ساهم في توسّع شرائح قطاعات الصناعة والبناء والزراعة واكسبها شيئاً من الفعالية النسبية. فقد اعتمدت صناعات مثل المجوهرات ومنتجات الاخشاب والاحذية والملابس الجاهزة (الارمن)، وقطاع الحمضيات (الفلسطينيون)، والبناء والاشغال العامة (الفلسطينيون والسوريون والاكراد) اعتماداً كبيراً على هذه الهجرة التعويضية. ومنذ الثمانينات، وتحديداً في التسعينات، انضم المصريون (يقدّرون تقريباً بعشرات الالاف من العمال) و الشرق آسيويون (يقدّرون تقريباً بمئة الاف عامل) الى لائحة الهجرة التعويضية. وتلعب كل مجموعة من هؤلاء دوراً أساسياً في قطاعات مثل محطات البنزين والمخابز والفنادق والمطاعم والحدائق والزراعة المختصة وبعض الصناعات التحويلية والخدمات المنزلية وغيرها.

وأخيراً، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها في أوائل التسعينات، عاد الآلاف من المقاولين والمهنيين والعمال المهرة اللبنانيين الى البلد، إما بدافع الاستجابة للفرص الناشئة التي أتاحها برنامج إعادة الاعمار، و/او بسبب تراجع الفرص في غرب افريقيا وكندا وفرنسا وبلدان الخليج العربية. وهكذا نشأت مجموعة جديدة تضم الآلاف من اللبنانيين من حاملي الجنسيتين يعيشون في لبنان، بعضهم غادروا، والبعض الآخر يتنقّل بين بلدَيْن، كما رجل آخرون عن البلد وفقاً للفرص الاقتصادية والتجارية المتاحة في لبنان والبلد الذي اكتسبوا جنسيته وغير ذلك من البلدان. ووفقاً لمصادر السفارات، هناك ما يفوق الـ 40 الف لبناني يحملون الجنسية الكندية و30 الفاً يحملون الجنسية الفرنسية و20 الف لبناني يحملون الجنسية الأميركية، وكلهم يقطنون في لبنان عام 2000. ويبدو ان هذه المجموعة قد تقلّاص عددها مؤخراً بسبب الركود الاقتصادي الذي شهده لبنان عام 2000، والذي تسبب في إلحاق الأذى بالعديد من مشاريع الاستثمار التي اقدم عليها العائدون. كما استهدف الركود الاقتصادي ايضاً مختلف فئات المهاجرين الاخرى، بما في ذلك الفئة الاكبر، ونعني بها العمال السوريين الذين يتأثرون الى حد كبير بالحالة الاقتصادية، حيث تراجع عددهم، على الأرجح، من الذروة التي وصل اليها في منتصف التسعينات (600 الف – 700 الف) الى اقل من 250 الف عامل تقريباً عام 2000.

وقد كان للبنانيين تأثير كبير في العالم ، تأثير تجاوز حدود لبنان الجغرافية ؛ كما كان للحضور اللبناني في الخارج تأثير هام على الاقتصاد والمجتمع اللبنانيَيْن. وقد يرى البعض ان ميزان التبادل بين لبنان والعالم السائر في ركب العولمة سلبي نسبياً. اذ فقد لبنان خلال قرن ونصف قرن مضى الآلاف من أبنائه. ومنذ الاستقلال عام 1943، حرم لبنان بسبب هجرة الأدمغة التي جذبتها المراكز الدولية والفرص الاقليمية. وقد شكّل هذا الانفتاح التاريخي، وفقاً للنقاد، بالدرجة الاولى بمثابة صمام أمان لتنفيس الأزمات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية وتخفيف ضغط المطالبة بالإصلاحات الداخلية والتغيير البنيوي في النظام السياسي والاقتصادي في لبنان. ولطالما كانت الهجرة احتمالاً يراود أذهان معظم اللبنانيين كلما تعرضوا للصرامة والغبن أو المخاطر. وتنامت هذه الظاهرة تنامياً مأساوياً في الربع الاخير من القرن الماضي، حيث هاجر من لبنان نهائياً اكثر من 900 الف لبناني خلال فترة نزاع 1975-1990. ويشكّل هذا العدد ثلث عدد السكان المقيمين في البلد عام 1975 (التقرير الوطني للتنمية البشرية لعام 1998).

وللمفارقة المثيرة، غادر لبنان مئات الآلاف من اللبنانيين في العقد الذي أعقب انتهاء الحرب (1991-2000). ويقدّر معدل من غادر لبنان مباشرة فئي أعقاب الحرب وانطلاق ورشة إعادة الاعمار (1991-1994) بحوالي 50 ألفاً سنوياً. وفي النصف الثاني من العقد الماضي، ومع تباطؤ الاقتصاد بوجه عام والاعمار بوجه خاص قبل الدخول أخيراً في مرحلة الركود الاقتصادي، استمر عشرات الآلاف من الشباب اللبنانيين الذين يتمتعون بكفاءة عالية في هجرة البلد كل سنة.
وتشكّل ظاهرة الهجرة المستمرة مشكلة لنموذج التنمية السائد في لبنان. كما أنها تثير قدرة ذلك النموذج على الإفادة من الرأسمال التاريخي الذي راكمه لبنان، وذلك من قبل الأراضي اللبنانية والمقيمين في لبنان.

أما التحدّيات التي تواجه لبنان اليوم، فتكمن في كل من تجديده الداخلي لذاته ونموه، كما في إدارة استراتيجية أفضل لعلاقاته القديمة والواسعة مع العالم. وهكذا تعبّر تحديات العولمة ومتطلبات التنمية البشرية عن الحاجة لمراجعة دور الدولة اللبنانية ووظائفها.

د- من دولة دنيا الÄ دولة متÇظمة

طوال معظم الفترة الممتدة من الاستقلال حتى الحرب الاهلية (1943-1975)، كانت الدولة اللبنانية، في الغالب، دولة مغالية في الليبرالية. وقد استفادت من النزاعات والاضطرابات في المنطقة وبما يتمتع به لبنان من مزايا مقارنة بسائر بلدان المنطقة من حيث التعليم والثقافة. إلا أن الدولة اللبنانية، باستثناء الفترة الاصلاحية في عهد الرئيس فؤاد شهاب (1958-1964)، لم تستغل هذه الفرصة التاريخية استغلالاً كافياً لتعزيز قاعدتها المؤسساتية والمجتمعية من خلال انتهاج سياسات الاندماج الوطني والتوازن الاجتماعي وفتح المزيد من الفرص المتكافئة في التعليم والتوظيف والتنقل الاجتماعي.

وفي العقد الذي أعقب انتهاء الحرب الاهلية، زادت الدولة اللبنانية، وبصورة مأساوية، من تدخلها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. وصحيح ان بعض التوسع في الجهاز الاداري للدولة مبرّر بسبب متطلبات إعادة الاعمار في مرحلة ما بعد الحرب، إلا أن حجم واشكال تدخل الدولة تسبّبا بقطاع عام غير قابل للاستدامة. فقد ارتفع عدد موظفي الدولة من 75,000 في 1974 إلى 175,000 عام 2000، أو من 9% إلى 14% من مجموع القوى العاملة. وفي الوقت نفسه، بلغ حجم القطاع العام حدّه الأقصى. كما بلغت نسبة الإنفاق العام الإجمالي (بما في ذلك خدمة أعباء الدين) من الناتج المحلي الاجمالي نسبة 34% في 1999، و42% في عام 2000، مقارنة بأقل من 20 بالمائة عام 1974 و23% عام 1993 (انظر الفصل 4 فقرة ج – 1). وظلت نسبة الإنفاق العام (باستثناء خدمة الدين) من الناتج المحلي الإجمالي مستقرة نوعاً ما خلال هذه الفترة حيث تراوحت بين 20 و25 %.

ثمة حاجة واضحة لإعادة النظر في هذه العملية وإجراء التعديلات اللازمة كي تستطيع الحكومة والهيئات العامة فيها، العمل بفاعلية اكبر. ودون قطاع عام فعّال،لا بد أن يواجه اندماج البلد بالاقتصاد العالمي مزيداً من العقبات.

ب- نمط من التنمية غير المتوازنة

فضلاً عن الحاجة لتعديل دور الدولة، يحتاج لبنان أيضا إلى معالجة التنمية غير المتوازنة بين المناطق والشرائح الاجتماعية والقطاعات والمجتمعات المحلية، بشكل منظّم ومستدام.

كان لبنان المعاصر وما زال، ارض التناقضات الاجتماعية الكبرى بين مستويات الموارد وأنماط الاستهلاك وطرق العيش المماثلة لطرق عيش الشرائح المحظية في المجتمعات المتقدمة من جهة، وبين مستويات الحرمان وغياب الفرص المماثلة لما تعاني منه الشرائح المحرومة في أفقر المجتمعات من جهة أخرى. ويكفي الانتقال لمدة ساعتين بين بعض أحياء بيروت وقرى عكار والهرمل وجنوب لبنان لكشف التفاوت الكبير الذي ذكر في الفصل السابق.

وقد كان نمط التنمية المناطقية السائد في لبنان المعاصر نمط من الاستئثار والتمركز الاحادي القطب في العاصمة، حيث تمركز في بيروت عام 1975 اكثر من 50 بالمائة من السكان، واكثر من ثلثي الأنشطة الاقتصادية وثلث العدد الاجمالي من الموظفين، بالإضافة إلى مجمل ادارات الدولة وجميع مرافق التعليم العالي في البلاد و95% من النشاط المصرفي.

في عام 1975، بلغت نسبة الأولية – اي مقارنة حجم اكبر مدينة بعدد سكان اكبر ثلاث مدن تليها في الحجم، مجتمعين – 2.8 وهو معدل عال جداً. وهذا يعني ان بيروت (1,200,000 نسمة) كانت اكبر بثلاث مرات تقريباً من مجموع السكان في طرابلس (250,000) وصيدا (75,000) وزحله (65,000). ونظراً لما واكب الحرب من تقلّبات، هبطت تلك النسبة إلى 1.4 عام 1990، أي نصف ما كانت عليه في 1975. ويعود تراجع بيروت (1,100,000) ونمو مدن أقطاب في المناطق – ليس فقط الأقطاب الأولية مثل طرابلس (400,000) وصيدا (225,000) وزحله (150,000)، ولكن أقطاب ثانوية مثل الزوق وجونيه وبعلبك والنبطية وزغرتا وصور وبعقلين - الى عدد من العوامل: التنقّل القسري للسكان، تجزئة المساحة الاقتصادية، وبالإضافة إلى أن معظم مراحل النزاع المسلّح حدثت في بيروت، مما تسبّب في خراب العاصمة على نطاق أوسع من ذلك الذي حدث في أي مكان آخر.

أما المؤشر الآخر في النزعة نحو اللامركزية والمرتبط بالابتعاد عن بيروت، فيكمن في تغيير موقع الوظائف والخدمات الحيوية. فقد أنشئت فروع محلية للمرافق العامة والجامعات والمصارف والشركات الخاصة في مختلف مناطق البلاد. كما أعيد تنشيط الإنتاج الزراعي في عدد من المناطق وانتقلت بعض الصناعات إلى مناطق أخرى. هذا وقامت شبكات وخدمات تجارية في المناطق لا تمر بالضرورة عبر بيروت.

وقد نجم عن ظواهر اللامركزية القسرية هذه نتائج متفاوتة: اختلال في ميزان القوى العاملة بين المناطق؛ نشاطات ووظائف وأنشطة متكرّرة وغير منتجة ولا تملك القدرة على المنافسة؛ وعجز عن دعم الاقتصاديات الكبيرة في عدة حالات. إلا أن هذه التطورات كان يمكن تفسيرها بأنها عامل ايجابي وعملي في مشروع اعادة إعمار يرمي الى تصحيح الخلل بين المناطق والاقضية والذي كان سائداً قبل الحرب. وبدلاً من ذلك، انصب تركيز المرحلة الاولى من أنشطة إعادة الاعمار ومعظم الانفاق العام على إعادة تركيز النشاطات والموارد لخدمة المناطق المحيطة بالعاصمة وبعض المناطق في لبنان الاوسط والساحل (برنامج الامم المتحدة الانمائي، مؤتمر الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في لبنان، ملخص تنفيذي، 2000).

ويحتاج لبنان، كي يتمكن من العمل بكافة طاقاته وامكاناته والاندماج في الاقتصاد العالمي دون تعميق الهوة بين المناطق والتنمية غير المتوازنة، إلى رؤية شاملة للبلد ككل، رؤية تشمل القطاعات والفئات الاجتماعية كافة. ولابد أن يشمل ذلك، إعادة توزيع أكثر إنصافاً للخدمات العامة في المناطق المحرومة. والأهم من ذلك، يجب أن تتضمّن تلك الرؤية تشجيع الاستثمارات الجديدة وخلق فرص العمل في المجالات التي تستطيع فيها مختلف المناطق امتلاك مزايا تنافسية (مثل الزراعات المتخصصة، وصناعة الاغذية الزراعية، والسياحة البيئية والدينية والثقافية والمناطق التكنولوجية المحلية). وأخيراً، يتطلّب كل ذلك سياسات لامركزية إدارية حاسمة ، بالإضافة إلى تفعيل اكثر من 600 بلدية، وتمكين بنى محلية تمثيلية جديدة، وإعطاء المواطنين دوراً اكبر في نهضة ورفاه المناطق التي يقيمون فيها او ينتمون اليها.

و- الفرص المتاحة امام لبنان

في العالم الذي يسرع في السير في ركب العولمة ما هي الفرص المتاحة امام لبنان؟

لن يتمكن لبنان من استغلال طاقاته والاستفادة من رصيده الاجتماعي والتاريخي الكبير ومن شبكات علاقاته الدولية المتعددة الأبعاد ومواجهة المأزق الحالي الذي يعاني منه، إلا إذا تبنى استراتيجية صريحة للتنمية والعولمة قائمة على أساس منظور التنمية البشرية. وستحتاج ترجمة استراتيجية كهذه إلى سياسات قطاعية وما بين قطاعية متماسكة وأطر قانونية وتنظيمية مناسبة، واستثمارات وإجراءات تحفيزية واستثمارات عامة ملائمة. انها تتطلب أيضا وجود قاعدة إحصائية وطنية مفصّلة ومتينة وتوفير الفرص للجميع بحيوية واندفاع.

اضافة الى تلبية الحاجات البنيوية التي جرى التأكيد عليها أعلاه (تجديد الدولة ومعالجة الانماء غير المتوازن) لا بد أن تتضمّن هذه الاستراتيجية مكوّنات مثل:

- تعزيز وتوسيع القطاعات الموجودة اصلاً والمتوجّهة صوب العولمة والتي تستهدف بالدرجة الاولى السوق الاقليمية وتستثمر الرصيد اللغوي والفني والمهني في لبنان. وتشمل هذه القطاعات: صناعة طباعة الكتب ونشرها، حيث يحتل لبنان ما يفوق 45% من السوق العربية وباستطاعته تعزيز مكانته في إنتاج كتب رفيعة النوعية، وكتب تعليمية وكتب دينية ومراجع وغيرها من المطبوعات المتخصصة؛ وقطاع الاعلان والاعلام (المرئي والمسموع والمكتوب) حيث يستأثر لبنان بمهنييه وشركاته بحوالي ثلث السوق الاقليمية، وذلك إما لحسابهم الخاص او بالشراكة مع آخرين؛ وادارة الفنادق والمطاعم وتزويدها بالموظفين والموظفات، والمنشآت السياحية (يملك اللبنانيون اعرق الخبرات الإقليمية وأفضلها في الإدارة الفندقية)؛ وإدارة المؤسسات المالية وأعمال البورصة ومدّها بالموظفين والموظّفات (يتزايد باستمرار الطلب الإقليمي من أجل خدمات مالية نوعية)؛ والبث والبرمجة عبر الأقمار الصناعية (هناك محطتان لبنانيتان من بين افضل خمس محطات عربية مربوطة بالأقمار الصناعية، وقد لحقتها خمس محطات لبنانية أخرى لمنافسة سوق المحطات التلفزيونية الإقليمية ؛ وتعريب برامج الكومبيوتر وتفصيلها وفقاً لحاجات الزبائن (ثمة منافسة شديدة بين الشركات اللبنانية والشركات المصرية، وقد دخلت مؤخراً شركات أردنية السوق العربية).
    - اعادة تطوير وتوسيع مراكز التفوق الحالية ذات التوجهات الدولية في مجال تقديم الخدمات المتخصصة بسبب تنامي عدد الزبائن في المنطقة، مثل: التعليم الثانوي الدولي (الذي يقدّم لغات أجنبية قوية وشهادات رفيعة المستوى مثل البكالوريا الدولية والدورات الاعدادية لدخول الجامعات الأوروبية والأميركية)؛ ومؤسسات متخصصة للتعليم العالي والدراسات العليا (كليات لإدارة الاعمال، ومعاهد مهنية وتقنية متخصصة، ومؤسسات ابحاث)؛ ومستشفيات ومراكز رعاية صحية متخصصة؛ ومراكز سياحة صيفية وشتوية؛ ومراكز للاجتماعات الدولية ومرافق للمؤتمرات واجتماعات رجال الاعمال، والمعارض، والمعارض التجارية، ومراكز دولية للترجمة والترجمة الفورية؛ ومنطقة إعلامية دولية حرة. لا بد أن يعيد تعزيز مراكز التفوق هذه الى لبنان عدداً كبير من الزبائن الذين ينفقون الكثير، مما قد يحث المؤسسات الوطنية الأخرى، من خلال التبادل والمنافسة، على التطور والارتقاء .

- تشجيع المشاريع الصناعية الوطنية النشطة واجتذاب المشاريع والشركات غير اللبنانية لجعل بيروت ولبنان مركزاً اقليمياً للتنظيم ومركزاً للادارة اللوجستية للشبكات الصناعية الاقليمية. و قد بدأ هذا أصلاً وقد ينمو ويتطور في قطاعات مثل الورق ومواد التوضيب ومنتجات الادواجن والميثاه المعدنية، ومواد التنظيف، ومواد البناء المميّزة، والأثاث المتخصّص، حيث أقامت الشركات اللبنانية مصانع لها في مصر والمملكة العربية السعودية والاردن وعما قريب في سوريا والعراق. وفي السبعينات كانت الشركات اللبنانية المتعددة الجنسيات توسعت في مجالات التجارة الدولية والمقاولات والاشغال العامة والهندسة والتصميم حيث امتد نطاق عملها الى افريقيا وجنوب اوروبا وآسيا الوسطى والشرق الاوسط. ويتعين على السياسة الحكومية ان تشجّع كل هذه الشركات كي تجعل لبنان من جديد مركزاً رئيسياً لها في الادارة والاشراف.

- تعزيز الاعتراف العالمي بالماركات والعلامات التجارية "اللبنانية" ومنتجات لبنانية محددة، وتوسيع انتشارها. وقد تشمل هذه مجالات مثل المطبخ اللبناني، بما في ذلك سلسلة المطاعم والمنتجات الغذائية اللبنانية بالإضافة إلى المنتجات الجاهزة. ان النمو الحديث للمطاعم اللبنانية في القاهرة وعمان والخليج وبعض المدن الأوروبية والأميركية ما هو الا مؤشر على تزايد الطلب على المطبخ اللبناني الذي يستطيع بشبكة مؤسساته وكبار اختصاصييه وكوادره ومنتجاته ووجود مقر رئيسي له في بيروت، ان ينافس المطابخ الصينية والفرنسية والايطالية والهندية. وقد يشمل ذلك منتجات لبنانية محدّدة كالخمور والحلويات والفواكه المحفوظة والفواكه النادرة والمنتجات الحرفية. كما قد يتضمّن ذلك الترويج للمنتجعات السياحية اللبنانية والمهرجانات والأحداث الثقافية واستنهاض الطاقات اللبنانية الجمة من خلال الاستفادة من شبكاتها الواسعة وما يتميّز به لبنان من تعدّدية ثقافية ولغوية.

الفصل الثالث

المنافسة العالمية وبناء الأسواق

٢- تحديات جديدة تواجه الشركات اللبنانية

كان القطاع الخاص وما زال، القوة المحركة للنمو الاقتصادي في البلاد. وفي عالم يسير في ركب العولمة (يتميّز بتجارة عالمية، وشركات متعددة الجنسيات، وشبكات انتاج جديدة، وغيرها) يواجه رجال الأعمال والمؤسسات التجارية في لبنان ثلاث مجموعات متداخلة من المعوّقات: النفقات التشغيلية والوصول الى الاسواق والبيئة التجارية المحلية.

1. قصور بنيوي

ان تأسيس عمل تجاري له هيكلية غير رسمية سهل نسبياً في لبنان. ولكن الامور تتعقد عندما يحتاج الامر الى هيكلية رسمية. وبغية معالجة العوائق العديدة المحبطة، التي تواجهها عملية تأسيس الاعمال التجارية، لا بد من تعديل قوانين الشركات وتحديثها، وإدخال أنواع جديدة من الهيكليات. كما لا بد أيضاً من تبسيط الإجراءات وخفض كلفتها، ووقف التدخل في الأنظمة الداخلية والأساسية للمؤسسات ووضع تشريعات محددة بشأن الدمج والحيازة. كذلك، لا بد من التخفيف من التدخلات المتضاربة من قبل المؤسسات الرسمية (وزارة الصناعة ووزارة المال ووزارة البيئة والبلدية وأمانة السجل العقاري، الخ...) لدى التقدم بالطلب للحصول على ترخيص لمشروع صناعي ما. تسعى الحكومة جاهدة لتسهيل الإجراءات المتعلّقة بالتأسيس. (الإطار 1)

الاطار 1- ايدال: استقطاب الاستثمار من خلال مكتب تسريع التراخيص

ان المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) هي المؤسسة الحكومية المسؤولة عن جذب الاستثمارات الخاصة الى لبنان ومساعدة المستثمرين في تطوير مشاريعهم وتنفيذها. تتمتع المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان باستقلال ذاتي وتعمل بتعاون وثيق مع الوزارات والإدارات العامة المختصة كما إنها مسؤولة مباشرة أمام رئيس الوزراء. وقد أعيد تنشيط دورها في نهاية عام 1999 وتعمل اليوم بموجب صلاحيات اكثر تحديداً ووضوحاً من قبل.

تقدّم المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان عدداً من الخدمات الهامة للمستثمرين في مرحلتي ما قبل للاستثمار وبعده وذلك لمساعدتهم في تنفيذ المشاريع في لبنان، ومن بين هذه الخدمات:

مكتب تسريع التراخيص . يتولى تعجيل وتسهيل الإجراءات الإدارية للحصول على التراخيص والاذونات التي تطلبها السلطات والإدارات العامة المختلفة من المستثمرين الاجانب واللبنانيين.

مركز المعلومات للمستثمرين ورجال الاعمال. يهتم بالدرجة الاولى بتقديم المعلومات الموثوقة والمفصّلة حول جميع النواحي التي تهم المستثمر، بما في ذلك الإحصاءات والمعلومات الاقتصادية والقانونية على سبيل المثال لا الحصر.

خدمة التوفيق بين المستثمرين. تهدف إلى جمع رجال الأعمال اللبنانيين بالمستثمرين المحليين والاجانب من اجل إقامة مشاريع مشتركة.

ومنذ آذار عام 2000، وبعد أن تم التخلص من الروتين الإداري وتسهيل فرص الاستثمار، مهّدت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان الطريق لاستثمارات تبلغ قيمتها بحدود 700 مليون دولار أميركي تقريباً واتاحت الفرصة لحوالي 40 شركة لترسيخ أقدامها في لبنان.

معوقات الحجم. تعتبر الشركات الصغيرة والتي تملكها العائلات، النمط السائد بين الشركات التجارية في لبنان. ويبلغ متوسط التوظيف في هذه الشركات 5.2 عمال لكل شركة. أما عدد العمال في 95% من هذه الشركات فهو اقل من عشرة عمال، بمن فيهم أصحاب العمل (الجدول 1). ويشكل صغر حجم الشركات الصناعية في البلاد تحدياً كبيراً في بيئة تزداد انفتاحاً ومنافسة تجارية.

الجدول1. المؤسسات الصناعية وفقاً لعدد العمال، 1999

عدد العمال	4-1	9-5	19-10	34-20	49-35	99-50	249-100	250 وما	المجموع

								فوق	
عدد المؤسسات الصناعية	16,223	4,738	619	220	81	77	47	20	22,025
النسبة المئوية من مجموع المؤسسات	73.7	21.5	2.8	1.0	0.4	0.3	0.2	0.1	100

المصدر: وزارة الصناعة، مس0 صناعي، 1999

و يؤكد الوضع القانوني للشركات الصغيرة انتشارها السائد ، حيث أن اكثر من 85% منها هو شركات فردية في حين أن أقل من1.3% منها شركات محاصّـة (الجدول 2). والجدير بالذكر ان اكثر من نصف هذه المؤسسات تأسس بعد عام 1990 نتيجة ميل الموظفين إلى ترك وظائفهم وإنشاء مشاريع خاصة بهم.

الجدول 2. المؤسسات الصناعية وفقاً لوT ـالـ القانوني، 1999

	شركة خاصة	شراكة عامة	شراكة محدودة	شراكة محـدودة المسؤولية	شركة مساهمة	غيرها	المجموع
عدد المؤسسات	18,367	1,461	461	1,197	297	243	22,026
النسبة المئوية في المجموع	83.4	6.6	2.1	5.4	1.4	1.1	100.0

المصدر: وزارة الصناعة، مس0 صناعي، 1999

تحتاج هيكلية الصناعة اللبنانية والمؤسسات الصناعية بوجه عام، الى تحسين وتعزيز من خلال التنظيم المناسب والادارة السليمة من خلال رؤية تهدف إلى إزالة العوائق والاستفادة من الفرص. كما يتطلّب تحسين القوانين والانظمة خلق فرص أفضل للصناعات والمؤسسات الصناعية إما كي تبرز إلى العلن او من أجل قيـام مشاريع تجارية مشتركة او عقد الشراكات، ولا بد من الحصول على القروض والرساميل وزيادة الاستثمار والاستفادة من وفورات الحجـم وتشـجيع الابتكـار، وغيرها

ميزات المرونة . يوفّر صغر حجم المؤسسات التجارية اللبنانية ميزة المرونة. ورغم ذلك، تملك المؤسسات التجارية التي يتراوح عدد العاملين فيها بين 11 و200 موظفاً فضلاً عن المرونة، مزايا تنافسية محددة مثل المرونة العالية في التكيف مع الازمات واليقظة في التعامل مع الفرص الجديدة والعثور على أسواق أخـرى مناسبة ، لا سيما أن التقنيات الجديدة تقدّم وسائل إنتاج مناسبة وجديدة وتنافسية محدودة الكلفة.

يلعب كل من نشوء وتطوّر مؤسسات تجارية قوية، صغيرة ومتوسطة الحجم، هادوراً حاسماً في النهوض الاقتصادي والنمو المستدام للبنان (الإطـار 2). وثمـة حاجة الى وضع استراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كي تتمكن من تنفيذ السياسات بفعالية وتعزيز التعاون بين مختلف المؤسسات المسؤولة عـن تقـديم الخدمات. إ إلا أن المسؤولين والمنظمات المهنية لم ينجحوا حتى الآن، في تقديم دعم شامل ومستمر لتطوير المؤسسات التجارية الصغيرة.

وقد يساعد انشاء هيئة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رجال الأعمال في تحقيق طاقاتهم. ويستحسن إنشاء شراكة بين القطاعين العام والخـاص لتطـوير المؤسسات الصغيرة (بما في ذلك التمويل، التكنولوجيا، التدريب، خدمات التوزيع والتسويق، وغيرها) تتيـ0 لها الاستفادة من الدعم الذي تقدّمه المؤسسات المانحـة المتعدّدة. ويتطلّب ذلك تعزيز دور وزارة الاقتصاد والتجارة.

الاطار 2. ازامية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تؤكد دلائل كثيرة على المستوى الدولي ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية في البلد. تشكّل هذه المؤسسات مصدراً هاماً للتوظيف كما أنها تولّد دخلاً لقطاعات الصناعات الحرفية والتجارة والخدمات. فضلاً عن أنها مصدر للسلع الوسيطة التي توفر الدعم للمؤسسات الكبيرة والتي تقيم عادة صلات وثيقة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعزز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الطبقة المتوسطة ويفعّل النشاط الاقتصادي في المناطق المحرومة. كما توفّر هذه المؤسسات معيشة منتجة وأرضية توفّر للناس حياة كريمة. انها تمكّن الناس اجتماعياً من خلال تعزيز شعورهم بالكرامة واحترامهم لذاتهم، كما تعزز وضعهم السياسي بتمكينهم من التأثير في صنع القرارات في مواقع العمل وغيرها.

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بيئة مؤاتية تتمتع بأوضاع مستقرة وآمنة وحوافز مبنية على واقع السوق والوصول إلى الموارد للانطلاق والصمود والتوسع. وتقع على عاتق صانعي السياسات مسؤولية توفير هذه الشروط. ولا بد أن تفيد بيئة اقتصادية داعمة رجال الأعمال الحاليين، الذين يواجهون مشاكل تشغيلية في سعيهم لتحسين الفعالية الادارية، كما انها تخدم رجال الاعمال الجدد الذين قد لا يملكون الخبرة في الاستثمار والعمليات التجارية.

في الاجواء العالمية المعاصرة، تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى تطوير ثقافة تجارية جديدة قائمة على المعلومات والابتكار والإدارة النوعية بالكامل. كما ينبغي تعزيز وتطوير المؤسسات الداعمة الجديدة، مثل هيئات الصادرات، ومؤسسات التأمينات المالية، ومنظمات المقاييس والمواصفات والمعايير، والهيئات القطاعية المهنية، ومراكز خدمات المعلومات، ووكالات دعم الانتاجية، بالإضافة إلى أشكال التعاون الجديدة، مثل مراكز احتضان الأعمال، والتكتلات، وخدمات تطوير الأعمال. و يشمل توجّه جديد في التعاون الاقتصادي المتنامي، إشراك المنافسين ويتمثل في مبدأ "التعاون المقرون بالمنافسة". ومن الأمثلة على هذا المبدأ في لبنان "السوق" التقليدي الذي كان موجوداً في وسط بيروت حيث كان التجار أصحاب التجارة المماثلة يتواجدون في منطقة واحدة ويتعاونون مع بعضهم البعض. والمثل الثاني على التعاون هو الروابط المهنية وغرف التجارة والصناعة.

ان الدعم الدولي لمبادرات تدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوفر من مصادر مختلفة، بما في ذلك جميع الجهات المانحة الرئيسية. وممّا يذكر ان مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) يدعم برنامجاً لدول البحر الابيض المتوسط يهدف الى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، وسيستفيد لبنان منه لاحقاً (www.unctad.org). كما أطلقت المجموعة الأوروبية مؤخراً مشروعاً هاماً لدعم تحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتزخرالامثلة الناجحة على دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعين الخاص والعام في البلدان المانحة والنامية على السواء.
(انظر: www.gtz.de/cefe; www.enterweb.org; www.enterweb.org; www.ilo.org/seed; www.ilo.org/employment/sedonors)

2. القيود التي تعيق الأعمال التجارية

تكمن معظم قيمة المؤسسات التجارية اللبنانية في موجوداتها الثابتة، أكثر مما تكمن في قدرتها على كسب الأرباح او طاقتها على النمو والتطور. وممّا زال المقاولون اللبنانيون يستخدمون هذه الطريقة التقليدية في التقييم، وبالتالي يميلون إلى المغالاة في تقدير قيمة أعمالهم التجارية (حيث يبنون تقديراتهم هذه على أساس قيمة الأرض والمعدّات). ويبيّن المسح الصناعي الذي أجري عام 1999، ان قيمة الموجودات الصناعية بلغت 3.9 مليار دولار أميركي، تعود نسبة 50% منها إلى المعدات، و23% إلى المباني، و19% إلى الأراضي، بينما تقتصر التراخيص وبرامج المعلوماتية (يدفع القسط الأكبر من رسوم التراخيص كملكية لأسماء الماركات) على نسبة 1.7% فقط . ويميل أهل التجارة، وخاصة الصناعيون منهم، إلى امتلاك المرافق الخاصة بهم نظراً لعدم وجود فرص لتأجير، وخاصة إيجار الارض، ولعدم وجود مناطق للاعمال التجارية او مناطق صناعية. لذلك، تضطر معظم المؤسسات لاستثمار نسبة عالية من موجوداتها في عقارات باهظة الثمن.

مصادر الاستثمار. يحتاج تأسيس مشروع تجاري او توسيعه الى استثمار رأسمالي. وبما ان معظم المؤسسات التجارية صغيرة وتقوم على أساس عائلي وتفتقر إلى الشفافية، فتنه من الصعب توفير التمويل لها. لذلك، يعتمد رجال الأعمال اللبنانيون على التمويل الذاتي، مما يرتّب عبئاً ثقيلاً على المؤسسات التجارية.

كما تتولى البنوك التجارية، إلى جانب التمويل الذاتي، توفير معظم التمويل الذي يتم غالباً على أساس اعتمادات مصرفية دوّارة باهظة الكلفة، كما جرى شرحه في الفصل الرابع. بالإضافة إلى ذلك، تدير المصارف التجارية القروض التي تمنحها مؤسسة التمويل الدولية وغيرها من المصادر الدولية.

هذا وكان الاستثمار الاجنبي المباشر محدوداً جداً في السنوات الماضية. ويتطلّب تحسين الأداء في هذا المجال وجود مناخ استثماري اكثر جاذبية، يرافقه تنويع في فرص الاستثمار.

ويقتضي تطوير سوق الرساميل تعزيز سيولة السوق كما يتطلّب فاعلية في أسواق الأسهم بالإضافة إلى دخل ثابت للأسواق. وأخيراً تطوير مكوّن استثمار محلي في أسواق الدين والأسهم، أمراً إلزامياً. ولا بد أن تقترن هذه التطورات ببذل مزيد من الجهود لتحديث الإطار التنظيمي وتعزيز الشفافية.

وقد تشمل سلسلة التدابير الاخرى التي يمكن اتخاذها لتعزيز توفير الاستثمار: خلق إمكانية تحول البنوك التجارية الى مستثمر مباشر في المشاريع التجارية الخاصة؛ وانشاء بنوك تجارية متخصصة (صناعية وزراعية وسياحية)؛ وإنشاء مؤسسات للتمويل المجازف (venture capital). كذلك، يمكن تعزيز المؤسسات التجارية من خلال التأكد من أن الأنظمة توفّر الحماية المناسبة لمصالح الأقلية من الشركاء والمساهمين، ومن خلال السعي الدؤوب لتأسيس شراكات وتطويرها. وسيتناول الفصل الرابع المبادرات الجديدة التي اتخذتها الحكومة لتقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى المشاريع الصغيرة.

تمويل رأسمال العمل

- تستطيع المؤسسات التجارية الكبرى عادة الحصول على القروض ، كما انها تلعب دور الوسيط في تمويل الكيانات الأصغر من خلال التزويد بالقروض، وهي عملية شائعة لتغطية احتياجات رأسمال العمل.

وتعمل بعض المؤسسات التجارية عبر التعامل بالأوراق التجارية، لكن ارتفاع كلفة هذه الأوراق وعدم إلزامية تطبيق القوانين يشجّعان اللجوء إلى استعمال الشيكات المؤجلة على نطاق واسع، علماً أنها غير قانونية. وجرى إدخال التأمين على القروض كوسيلة جديدة وغير مباشرة للتمويل. وتتيح عملية إنشاء آليات للدعم من قبل شركات متخصصة لإقراض المستهلكين تطوير القروض التجارية الرسمية الضرورية. وقد يساعد إنشاء آليات لتنفيذ القانون المصارف والمؤسسات المالية والشركات في توسيع مرافق القروض.

3. ادارة الشركات والموارد البشرية

شكّلت الموارد البشرية والنشاطات التجارية عناصر هامة في نمو الاقتصاد اللبناني. ولم تفلح عودة اللبنانيين الذين هاجروا منذ عام 1991، والتي بدأت بالتباطؤ منذ عام 1996، في التعويض عن هجرة الأدمغة التي حدثت في العقدين السابقين. فضلاً عن ذلك، حصل تراجع نوعي في مستوى القوى العاملة الموجودة من جرّاء المشاكل التي يعاني منها التعليم التقني وأنظمة التدريب المهني وتدنّي مقاييس العمل.

المهارات الادارية

يعلم رجال الاعمال اللبنانيون كيف ينتهزون الفرص، إلا أن إلمامهم بالجوانب الإدارية والتنظيمية والمالية لإدارة الأعمال ما زال محدوداً. وفي الواقع، أثبتت المؤسسات التجارية والصناعية اللبنانية اكثر من مرة، انها غنية بالمواهب ومتخلّفة في التنظيم. وتؤثر هذه العوامل في الإدارة النوعية والكفاءة التشغيلية. فما زالت أساليب الإدارة تقليدية وتجد صعوبة في التكيّف مع الممارسات الإدارية الحديثة، مثل الإدارة النوعية الشاملة (Top Quality Management). أما إدخال التكنولوجيا الجديدة وتنويع المنتجات والخدمات فيتمان بصورة غير رسمية من خلال الجهود الفردية لبعض رجال الأعمال.

كما يعتبر توظيف الأقارب في الإدارة – الذين ليسوا بالضرورة مدرّبين تدريباً كافياً على الوظيفة التي يقومون بها - مشكلة خطيرة يتعيّن على المؤسسات التجارية العائلية اللبنانية أن تتعامل معها، إذ أنها غالباً ما تدفع كبار المديرين والعمال من خارج العائلة إلى ترك المؤسسة بسبب آفاق العمل المحدودة.

تحسين الادارة.

في خضم الاقتصاد العالمي الشديد المنافسة، تواجه المؤسسات العائلية الصغيرة تحدياً يشمل رفع مستوى إدارتها ومواردها البشرية وبالتالي نوعية خدماتها.

إن تعليم اختصاص الادارة متوفر في عدة جامعات، ولكن البرامج التي تتناول إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قليلة جدّاً (الاطار 3). وتتمتع مؤسسات وبرامج التدريب التي ترمي إلى تحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة على مستوى المؤسسة، بأهمية خاصة بالنسبة لرفع مستوى الإدارة ومهارات الموارد

البشرية. وقد تطوّر تلك البرامج المفصّلة على قياس المؤسسات الصغيرة، الكفاءات الضرورية لتأمين الجودة؛ وهذه ميزة تنافسية تحتاج المؤسسات اللبنانية للاستفادة منها. كما انها قد تشجّع قيام التكتلات ومراكز احتضان الأعمال وغير ذلك من برامج التعاون والمشاركة.

إطار 3. دعم الشركات العائلية

أظهرت دراسة حول الشركات العائلية أن أكثر من 80 % من الشركات اللبنانية تقوم على أساس العائلة. كما بيّنت أن 65% تقريباً من الشركات العائلية تختفي بعد جيل واحد، ونحو 28% بعد جيلين، و4% بعد ثلاثة أجيال، و3% فقط تستمر أربعة أجيال. أما معدل عمر الشركة العائلية فيبلغ 28 سنة. ولم يتبنّ سوى 10% فقط من الشركات العائلية الأساليب الجديدة في الإدارة والمال.

يهدف معهد الشركات العائلية (تأسس في أيار 2000) في الجامعة الاميركية اللبنانية إلى دعم تطوير الشركات العائلية اللبنانية لتمكينها من مواجهة المنافسة العالمية بشكل أفضل. ويشدّد المعهد على موضوع إدارة الشركات كوسيلة لمواجهة هذه المنافسة.

وقد انشأ المعهد قاعدة معلومات للشركات العائلية كما أسّس شبكة مع مراكز للأبحاث في الولايات المتحدة. ويرعى المعهد برنامجاً للدراسات العليا في إدارة الشركات العائلية وبناء القدرات من خلال ورش التدريب والندوات ودراسات الحالة.

تحديات في التعليم والتدريب التقني.

ثمة حاجة عامة إلى تعزيز وتحسين برامج التعليم التقني والتدريب المهني وتركيز اهتمام التدريب على المهارات التي يكثر الطلب عليها. كما ينبغي تحسين صورة التعليم التقني ليزيد إقبال الشباب عليه. كذلك لا بد من تطوير التعليم المستمر والتعلّم الدائم في مجالات التعليم التقني والتدريب المهني.

وحالياً لا تلبي أنظمة التعليم التقني والتدريب المهني الحاجات الفعلية لمجتمع الأعمال. وغالباً ما يتم التدريب داخل المؤسسة التجارية والصناعية إما من خلال الجهات التي تزوّد بالمعدّات والآلات، أو من خلال التدريب الداخلي التقليدي لمن يلتحقون بالعمل في الصناعات الحرفية الصغيرة. ولا بد من تشجيع برامج التدريب المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات التجارية والصناعية.

كما لا بد أن تحفّز المروحة الواسعة من الاحتياجات في الاقتصاد، على نشوء أنظمة تدريب متنوعة: تدريب عملي للمبتدئين، برامج تدريب حرفي، تدريب مشترك وتدريب على المهنة، وغيرها. كما هناك ثمة حاجة عاجلة وملّحة لإقامة روابط مع الصناعات والشركات التي توظّف بصورة رئيسية خريجي معاهد التدريب. ويفترض بالشركات أن تكون قادرة من خلال روابط أرباب العمل على شرح احتياجاتها بصورة افضل. كذلك، ينبغي لرجال الأعمال أن يكونوا مشاركين نشيطين في الهيئات الإدارية للمدارس ويتصلوا أكثر بموظفي المدارس. كما تستطيع الحكومة جعل التدريب بنداً إلزاميا في جميع العقود الحكومية.

حوافز اثناء العمل.

أدّى اعتماد مقاربات ذات طابع شخصي من التوظيف والتدريب، والمترافق مع أجر زهيد وحدود دنيا من ظروف العمل المقبولة، إلى التبدل المستمر في الموظفين في المؤسسات اللبنانية، تشجّعه أيضاً الرغبة في التحوّل إلى رب عمل، وهو أمر يدرّ مزيداً من الربح، بالإضافة إلى عامل الهجرة. ويكمن أحد أسباب فتور الهمة في العمل، في العديد من المؤسسات اللبنانية، في كون معظم الموظفين لا يملكون الحوافز أو فرص للمشاركة في رأسمال المؤسسة، ولذلك فهم لا يشعرون بالكثير من الالتزام تجاه الأداء الوظيفي، كما لا يحرصون على نجاح المؤسسة. وتساعد الحوافز على تحفيز الموظفين وحثهم على الانخراط فعلياً في عملية تطوير المؤسسات التي يعملون فيها.

وقد يتم تحقيق نتائج باهرة على مستوى كل مؤسسة كما على مستواها الاداري ومستوى العمل فيها، وذلك من خلال السعي لتحديث قانون العمل، وتعزيز الرفاه الاجتماعي، وتعديل أنظمة العمل، وتسهيل إجراءات تعديل الرواتب وإنشاء حوافز وبرامج تتيح تملّك الأسهم، وتعديل كلفة نسبة مساهمة الموظف في الضمان الاجتماعي من أجل التعويضات والتغطية، وإعادة تنظيم نظام الضمان الاجتماعي وجعله أقل كلفة وأكثر جدوى.

4. البحث والتطوير: نحو المعلومات والمعرفة

لا تنفق المؤسسات التجارية والاقتصادية اللبنانية سوى جزء يسير من ميزانياتها التشغيلية على الابحاث والتطوير. وعموماً، لا تعالج الأبحاث تطوير التكنولوجيا، وإنما تشمل جمع المعلومات وتكييف المنتجات والخدمات مع حاجات الأسواق المحلية والإقليمية. ولم تأت فرص التطوير واستراتيجيات النمو الجديدة نتيجة إجراء تحقيق علمي لأوضاع الأسواق بل نتيجة للغريزة التجارية. ومعظم المؤسسات التجارية اللبنانية راضية بالدعم الفني الذي تتلقاه من الجهات التي تزوّدها بالمعدات، ولا تسعى إلى الحصول على تقنيات إنتاج جديدة.

ندرة الابتكار

يمكن القول بوجه عام، ان تنويع المنتجات قليل وان تكييف المنتجات مع متطلبات شرائح معيّنة في السوق نادر أيضاً. تحتاج المؤسسات التجارية اللبنانية إلى تخصيص مزيد من الأموال لتجديد منتجاتها وخدماتها وتحسين الآليات الداخلية، بغية تحقيق نوعية افضل. ولا يستثنى من ذلك سوى بضع قطاعات، في طليعتها قطاعيْ الإعلان والاتصالات، اللذين يبتكران في كل من منجاتهما وخدماتهما..

كما تحتاج الشركات اللبنانية أيضا إلى تخصيص مزيد من الأموال لامتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورفع مستواها . وقد تساهم الشراكة معجهات اجنبية في نقل التكنولوجيا وابتكار منتجات جديدة مما يمنح السوق دفعاًهو بأمسّ الحاجة اليه، وذلك في مجال تطوير التكنولوجيا ومستويات الجودة. بالإضافة إلى ذلك، لا بد من معالجة موضوع ضعف تبادل المعلومات المتوفرة عن السوق. ولا بد لرجال الأعمال اللبنانيين من الإحاطة بالمعلومات المتعلقة بالتقدم التكنولوجي وتقنيات الإنتاج الجديدة وتحسين النوعية وطلبات المستهلك وتطوّر أوضاع الأسواق.

ولابد للبحث والتطوير أن يركّزا على تحسين الإدارة وتنمية الموارد البشرية، بما في ذلك إدارة المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات، والابتكارات التكنولوجية، وغيرها، بدل ان تحصر اهتمامها في تطوير المنتجات او تحسين نوعيتها. وعلى سبيل المثال، هناك فرص جديدة وهامة لتطوير الاعمال من خلال تصميم المواقع الإلكترونية على الشبكة والتجارة الالكترونية والخدمات الالكترونية.

عنوان الجودة

لم تعد القدرة على المنافسة مقتصرة على الثمن فقط، فالنوعية لها تأثير رئيسي على الطلب وعلى سلوك المستهلك. وحدها، قدرة رجال الأعمال اللبنانيين على الاستجابة لإشارات السوق واغتنام الفرص، تحدّد القيمة المضافة، وذلك من خلال التركيز على النوعية. لذلك، انه من الأهمية بمكان أن يلجأ رجال الأعمال اللبنانيون الى الاستثمار في المعلومات الموثوقة عن الاسواق كي يتمكنوا من توسيع أعمالهم وارتياد مجالات جديدة على الصعيدين المحلي والخارجي، وتطوير منتجاتهم وفقاً للطلب، وتحسين نوعيتها كي تتمكن من منافسة المنتجات والخدمات الاجنبية.

الاطار 4. تعزيز التنافسية في خطة التنمية الخمسية (2000-2004)

أطلق لبنان مبادرة هامة في نطاق الاعداد لخطة التنمية الخمسية (مجلس الإنماء والاعمار، خطة التنمية الخمسية ، 2000-2004، وافق عليها مجلس الوزراء، بموجب القرار رقم 32، بتاريخ 17 ايار 2000). رمت المبادرة إلى تعزيز تنافسية الشركات التجارية اللبنانية، خاصة في القطاعات المنتجة. وقد اقترحت الخطة ثلاث خطوات:

- **اتخاذ اجراءات عاجلة لازالة المعوقات الادارية التي تقف في وجه التجارة والاستثمار الخارجي:** المصادقة على المستندات وشهادات المنشأ، وتسهيل العمليات الإدارية الخاصة بتسريع معاملات دفع الرسوم الجمركية (قانون الجمارك)، وتسهيل المعاملات الإدارية الخاصة بالتجار (مشاريع الفعالية التجارية)، وإزالة الحواجز التي تقف في وجه الاستثمار الاجنبي الفعلي (ايدال)، وغيرها

- **تعزيز القدرة على المنافسة لدى القطاعات المنتجة:** إزالة العقبات من خلال التصدي لتحديات عشرة تواجه القطاع الخاص في المجالات التالية:

  - شروط الوساطة التجارية: جعل شروط الوساطة التجارية متماشية مع البلدان المجاورة (بما في ذلك إصلاح قوانين العمل لزيادة المرونة وإصلاح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي) لتعزيز تطوير مستوى الإدارة والخبرات الصناعية (خلق مراكز احتضان للاعمال، تعزيز التعليم والتدريب في مجال الادارة التنفيذية، تعزيز نقل المعارف والمهارات من الشركات اللبنانية العاملة في الخارج)، لتحسين فرص الحصول على الموارد المتخصصة (البنى التحتية المتخصصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مراكز التعليم التقني تنسجم مع الصناعات ذات الاولوية)، وتحسين فرص الحصول على رأس المال (مكتب تسريع التراخيص في ايدال، تعزيز إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر للمساعدة في وضع السياسات

المناسبة، وبرامج القروض الصغيرة).

- استراتيجية وهيكلية الشركات والمنافسة بينها: لتعزيز المعرفة والكفاءة وتحسين استراتيجية الشركات (مركز المعلومات التجارية، صندوق التنافسية لدعم الدراسات الاستراتيجية الخاصة بالتكتلات)، وتعزيز التنافسية المحلية (إنشاء وحدة للخصخصة، إنشاء وحدة للسياسات الاقتصادية، وضع سياسة وقانون للمنافسة).

3- شروط الطلب: تحسين سبل الوصول إلى الأسواق (إنشاء مجلس لتشجيع الصادرات، إنشاء وحدة لمنظمة التجارة العالمية، تعزيز القدرة التفاوضية طمعاً في الوصول إلى اتفاقيات تجارية مؤاتية)، وتعزيز نوعية المنتجات (إعادة تأهيل مؤسسة المواصفات القياسية اللبنانية ودعم المخطط التوجيهي لحماية المستهلك).

4- الصناعات المرتبطة والداعمة: التحسين المستمر لمستوى التكنولوجيا والابتكار (المخطط التوجيهي للاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخلق التنافس الإبداعي وانشاء وحدة لتشجيع التجارة الإلكترونية)، وزيادة تنسيق النشاطات بين الشركات والمؤسسات المتداخلة في حقل معيّن (التعاقد الصناعي الفرعي وتبادل الوساطة ضمن الشراكة).

- **وضع استراتيجية للتكتلات ذات الامكانيات العالية:** تستهدف الأولوية صناعة الأغذية الزراعية والسياحية. ولا بد من دراسة القطاعات الاخرى لتحديدها.

أطلقت وزارة الاقتصاد والتجارة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شهر شباط 2001، مبادرة تعزيز القدرة المؤسساتية للوزارة، وخاصة في مجال وضع السياسات الاقتصادية والتجارية، وإدارة القطاع العام ومراقبته، وتطوير القطاع الخاص، وكل ما يتعلّق بذلك من تسهيل وإدارة في مجال الدعم التقني. وتتعلق المساعدة في مجال السياسة الاقتصادية بتطوير القدرة على المنافسة في قطاع الاعمال، وحماية المستهلك، ومراقبة قطاع التأمين، والسياسات المتعلقة بالقطاعات الإنتاجية اللازمة لتطوير المؤسسات التجارية والصناعية الصغيرة والمتوسطة. ويهدف الدعم في مجال السياسات التجارية إلى تحسين الانسجام وتكثيف الجهود بغية زيادة الفعاليّة التجارية وتسريع وتسهيل عمليتيْ الشراكة الأوروبية المتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

f- اية اسواق يتوجها اليها لبنان؟

تشهد حركة الصادرات تغيرات بنيوية نتيجة للتوجهات الاقليمية الجديدة، حيث فقد لبنان قسطاً هاماً من الأسواق التقليدية لصادراته وبات البلدان العربية مزوّداً رئيسياً للسوق اللبنانية بالنسبة لسلع معيّنة بما فيها المنتجات الزراعية. وأصبحت الصناعات العربية اكثر فاعلية ولديها خطوط إنتاج أوسع وأكبر. ونظراً لغياب لبنان لعدة سنوات عن الشبكات الدولية، لا بد للبنان أن يتغلب على المعوقات الأساسية الموجودة في اسواق الصادرات التقليدية، بما في ذلك معوّقات التعرفة وتلك التي لا علاقة لها بالتعرفة.

وبعد ان كانت بلدان الخليج في طليعة زبائن الصادرات اللبنانية في السبعينات والثمانينات، تمكّنت هذه البلدان من تطوير قطاعيْ الزراعة والصناعة لديها، لا سيما قطاع الصناعة، واصبحت، بالتالي، منافسة للصادرات اللبنانية في السنوات العشر الأخيرة. وانخفضت حصّة بلدان الخليج من الصادرات اللبنانية في العقد الأخير. وباتت هذه الأسواق اكثر تطلباً من حيث النوعية، واكثر قدرة على المنافسة نظراً لوجود بلدان صناعية حديثة في جنوب اوروبا وآسيا. ومازالت أسواق عربية اخرى مثل العراق وليبيا، توفّر احتمالات كبيرة لنمو الصادرات اللبنانية، لولا وجود العقبات السياسية الراهنة. أما الصادرات إلى الاسواق الأوروبية فقد تزايدت بسرعة خلال العقد الماضي، وتبشر بنتائج حسنة في المدى المتوسط. ومما يجدر ذكره ان معظم الواردات اللبنانية تأتي من أوروبا (60% عام 2000).

الجدول 3. الصادرات اللبنانية وفقاً للمناطق، 1974-2000 (النسبة المئوية من المجموع)

البلدان	1974	1985	1994	1999	2000
البلاد العربية	**52.0**	**86.3**	**60.8**	**38.9**	**40.9**
المملكة العربية السعودية	24.0	45.2	15.2	10.3	10.9
العراق	5.0	6.8	-	-	-
الاردن	2.0	4.0	4.0	4.0	4.4
الكويت	4.0	8.5	5.6	4.3	3.9
سوريا	8.0	6.1	11.0	4.4	3.6
دولة الامارات العربية المتحدة	4.0	4.9	18.0	7.9	10.5
سائر البلدان العربية	5.0	10.8	7.0	8.0	7.6
اوروبا	**39.6**	**5.2**	**22.9**	**37.1**	**31.8**
اميركا	**-**	**-**	**3.6**	**7.3**	**7.7**
سائر البلدان الاجنبية	**8.4**	**8.6**	**12.7**	**16.7**	**19.6**
اجمالي الصادرات	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**
ملايين الدولارات الاميركية (بالاسعار الرازلنة)	**746.78**	**215.35**	**572.14**	**676.9**	**714.6**

المصدر: ادارة الاحصاء المركزي

1- اندماج الاقتصاد اللبناني بالأسواق العالمية

في عام 2000، بالكاد مثّلت الصادرات، 5% من الناتج المحلي الاجمالي، وهو معدل منخفض جدّاً. ولم يعد ممكناً استمرار قيام السياسة المنفتحة على الخارج، التي كانت وراء النجاح الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد اللبناني قبل الحرب، على أساس اعتماد سلوك "افضل المساعي" فقط. إذ تفرض اتجاهات العولمة على لبنان إعادة النظر في هيكلية أعماله التجارية بهدف الدخول إلى الأسواق العالمية.

تستوجب إعادة بناء استراتيجية قائمة على أساس التصدير ، اتخاذ سلسلة من التدابير التي تطال القطاعين الخاص والعام. وكانت موافقة الحكومة على القانون الجديد للجمارك في نيسان 2001 أحد التطورات البارزة ، التي مهّدت الطريق أمام تحديث الإجراءات البطيئة والمكلفة التي تعيق الصادرات والواردات على حد سواء (الاطار 5). كذلك، يجري العمل على إزالة العوائق غير المرتبطة بالتعرفة، وإلغاء معاملات التصدير المربكة وغير الضرورية لإحلال محلها إجراءات من شأنها تعزيز نشاطات إعادة التصدير. ويعتبر هذا التوجه استكمالاً للمبادرات السابقة التي اتخذتها وزارة الاقتصاد والتجارة من خلال الاتصال بشبكة المعلومات التجارية في مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD (آب 1999)، وتطوير موقع على الانترنت يسعى الى الترويج للصادرات ويتضمّن دليلاً الكترونياً للصادرات (http://www.economy.gov.lb)

ويشكّل إنهاء مشروع دفع الرسوم إلكترونياً حاجة ضرورية، وهو يتطلّب تنسيقاً مع أطراف متعددة: مرفأ بيروت، وكلاء الشحن، وسطاء التخليص، الوزارات، المصارف، وغيرها... ومازال يستحيل حتى اليوم تخليص البضائع في يوم واحد في لبنان، بينما يتم تخليص البضائع في دبي مثلاً خلال بضع ساعات. لهذا، لجأت وزارة المال إلى وضع خطة تقضي بتوسيع نظام التخليص الجمركي الآلي ويعرف بـ "نجم" (ويستند الى برنامج المعلوماتية اسيكودا للتخليص الجمركي ASYCUDA التي وضعه مؤتمر الامم المتحدة حول التجارة والتنمية). وسيجري توسيع نظام "نجم" ليشمل جميع القضايا الجمركية الأساسية ويقدّم المزيد من الخدمات الآلية للتجار في عام 2002. كذلك، فإن نظام "نجم" سيهتم ايضاً بالروابط الالكترونية مع المجتمع التجاري، وصولاً الى بيئة تخليص جمركي لا تحتاج إلى استعمال الورق.

الاطار 5. القانون الجديد للجمارك: الطريق الى الصناعات ذات القيمة المضافة

اقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في شهر نيسان 2001 قانوناً جديداً للجمارك. ويدخل القانون الجديد تعديلات أساسية على قانون الجمارك القديم لعام 1954

الذي يتعارض مع تطلع الحكومة إلى تكامل الاقتصاد اللبناني مع السوق العالمية. يقوم القانون الجديد للجمارك بمعظمه على أساس أفضل الممارسات الدولية كما أنه يتطابق إلى حد كبير مع متطلبات منظمة التجارة العالمية، وخاصة اتفاقية المنظمة حول التسعير الجمركي والاتفاقية الخاصة بقواعد المنشأ والمبادئ الرئيسية للاتفاقية العامة حول التعرفة والتجارة (الغات 1994).

قضى القانون الجديد للجمارك بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات بدرجة كبيرة جدّاً. إلا أن الأهم من ذلك، أن القانون الجديد ينظّم نوعاً جديداً من العلاقة بين المستوردين والمصدّرين وإدارة الجمارك. كما يؤدي القانون إلى تسهيل الإجراءات الجمركية وتسريعها ويتيح استخدام وسائل الاتصال التكنولوجية الحديثة، بما في ذلك التصريح الكترونياً عن السلع، ويطبّق اجراء حديثاً وعادلاً لتسوية النزاعات بين الجمارك والتجار بالإضافة إلى أنه يتضمّن إجراءات اخرى لبناء القدرات والتحديث.

ويتوافق قانون الجمارك الجديد مع التوجه الوطني والعالمي نحو الانفتاح وتشجيع حرية التبادل في الاسواق وتشجيع الاستثمارات. كما ان للقانون تأثيراً ايجابياً على القدرة الشرائية. ويرى رجال الاعمال اللبنانيون ان خفض الرسوم الجمركية سيؤمّن فرصاً اكبر في مجالَيْ التجارة والاستثمار. والواقع، ان تخفيض هذه الرسوم سيجعل لبنان اكثر جاذبية حيث سيبدي المستثمرون في القطاعات الانتاجية في لبنان اهتماماً اكبر يسمح بتصدير منتجاتها بدلاً من استهلاكها في سوق محلية صغيرة.

وقّع لبنان عدة اتفاقيات في السنوات الاخيرة لتحرير التجارة تدريجاً وتعزيز التكامل الاقليمي. وتقوم استراتيجية التصدير الجديدة على ثلاثة محاور مميزة:

- الاتفاقيات مع سوريا
- الاتفاقيات مع عشر دول عربية لانشاء منطقة عربيةتجارية حرة
- اتفاقية الشراكة الاوروبية – المتوسطية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية.

٢- الرؤية لعقد اتفاقيات التجارة الحرة: الواقع المميز للدول العربية

تبذل جهود لاستعادة حصة لبنان في سوق الصادرات من خلال اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية. وما زال تعزيز التجارة مع البلدان العربية من الفرص الهامة التي لم يجرِ استغلالها بالكامل حتى الآن (الاطار 6). ويتم التركيز بوجه خاص على التجارة مع البلدان المجاورة (وفي طليعتها سوريا يليها الاردن ومصر والعراق) بغية إعادة بعض التوازن إلى حركة التجارة و رؤوس الأموال. وقد وقّعت عدة اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة في النصف الثاني من التسعينات، وان كان تطبيقها لم يكن دائماً منصفاً بالنسبة للبنان. كما كثّفت الدول العربية جهودها في السنوات الأخيرة سعياً وراء إنشاء منطقة تجارية حرة عربية بحلول عام 2008.

لقد تطورت الأسواق العربية التقليدية التي كانت تستقبل الصادرات اللبنانية، حيث اصبح المستهلكون اكثر تطلباً ويطلبون مواصفات متطورة لا تتوفّر دوماً في الصادرات اللبنانية. إلا أن بعض المنتجات والخدمات اللبنانية ما زالت تستفيد من المزايا التنافسية الكبرى في الأسواق العربية، كونها تمتاز بتنوع وابتكار يستسيغهما المستهلك العربي. وخير مثال على ذلك المنتجات والخدمات التي تقدّمها صناعة الإعلام والاتصالات التي تلقى رواجاً هاماً في دول الخليج. لذلك، يتعيّن على رجال الأعمال اللبنانيين ان يراكموا على نقاط القوة هذه – وضمانة جودتها – كي يتمكنوا من ارتياد أسواق جديدة ويكسبوا حصصاً مربحة في السوق.

الأطار 6. الشراكة الأقليمية للعولمة: التجارة بالصناعات المماثلة مع البلدان العربية ٢

يشكّل المزيد من الانفتاح في التجارة اللبنانية شرطاً لازماً لتحقيق نمو مستدام ورفيع المستوى. وقد اصبح لبنان الآن قادراً، بوجود قانون الجمارك الجديد وتقليص القيود التجارية، على الاستفادة من الفرص الهامة التي تتيح له استخدام الطاقات الكامنة في التجارة بين الصناعات المماثلة مع الدول العربية. وتعتبر التجارة بهذين الصناعات المماثلة مؤشراً على مستوى التنمية الصناعية وعلى الطاقات الكامنة التي تؤهل البلد لمنافسة اقتصاديات البلدان الاخرى ضمن جو اكثر ليبرالية. تتوفر التجارة بين الصناعات المماثلة مع البلدان النامية إمكانيات المنافسة للبنان، إذ أن صادراته ستستفيد من تحرير التجارة المتبادل في هذه البلدان.

في حين يرى آخرون أن لبنان ليس لديه سوى القليل ليقدّمه إلى الشركاء الاقليميين، باستثناء السلع مرتفعة الثمن ومتدنية النوعية والوصول إلى سوق صغيرة جداً. فضلاً عن أن أسواق البلدان الأغنى في الخليج مفتوحة أصلاً أمام المنافسة الدولية، ، كما أن البلدان الأخرى تتحرك اكثر من ذي قبل في هذا الاتجاه ضمن إطار منظمة التجارة العالمية.

انظر مقالة م. حداد بعنوان "إدارة الاندماج العالمي في لبنان"، ضمن كتاب "الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في لبنان"، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2000، ص 213-218.

ويشار إلى أن إنشاء سوق عربية أو إقليمية ليس شرطاً ضرورياً يسبق تحرير التجارة اللبنانية بأكملها. وفي الواقع، وحدها البلدان الاوروبية نجحت، في سياق اقتصاديّ وتاريخي مختلف، في إقامة سوق مشتركة قبل تحرير التجارة بالكامل. في حين أن البلدان الأسيوية وبلدان اميركا اللاتينية، تتبنّى فردياً نموذجاً اقتصادياً ناجحاً يقوم على تعزيز الصادرات، وذلك قبل محاولتها إنشاء سوق اقليمية مشتركة.

***f* - انفتاح دولي خجول: الانضمام الى الشراكة الاوروبية – المتوسطية ومنظمة التجارة العالمية**

في البيئة الاقتصادية التي تسير مسرعة في ركب العولمة، لا بد أن يحدّد لبنان موقعاً له من خلال اندماج متناغم وسريع مع الأسواق العالمية، وذلك كي لا يصبح مهمّشاً. وتظهر التطورات الأخيرة مثل مبادرتيْ الشراكة الأوروبية – المتوسطية ومنظمة التجارة العالمية التزام الحكومة اللبنانية بتكامل عالمي أكبر. و قد يستطيع لبنان من خلال إنشائه بيئة تجارية وصناعية مؤاتية، أن يعوّض عن المخاطر السياسية الإقليمية واجتذاب مستثمرين معينين.

الشراكة بين لبنان والاتحاد الاوروبي.

أجرى لبنان منذ عام 1995 مفاوضات بشأن إقامة شراكة استراتيجية مع المجموعة الاوروبية. وقد كان التوصل الى اتفاقية الشراكة وتنفيذها عملية صعبة بسبب الاختلال البنيوي بين المجموعة الاوروبية من جهة، ولبنان من جهة أخرى (وينطبق ذلك على كل دولة من الدول الاخرى الواقعة جنوب البحار الابيض المتوسط وشرقه). و قد أظهرت السلطات اللبنانية ومجتمع الأعمال في لبنان أحياناً، ن شكوكاً حول الموضوع. وما زال بعض رجال الاعمال اللبنانيين يعتقدون أن استمراريتهم تتوقف على الحماية وينظرون إلى العولمة على أنها مؤذية. ولكن الاتصالات قد تكثّفت مؤخراً بشأن التوقيع على الانضمام إلى اتفاقية الشراكة (المرتقبة ربيع عام 2002).

وقد ضغط الشركاء الاوروبيون على الحكومة اللبنانية كي توقّع على الاتفاقية، لتمكين لبنان من الاستفادة من برامج التعاون والتمويل المرتبطة باتفاقية الشراكة الاوروبية – المتوسطية. وبموجب هذا الاطار الاستراتيجي والمساعد للاندماج مع المجموعة الاوروبية، سيتوفر للبنان عدداً من برامج الدعم التي تواكب الاصلاحات الجذرية الواسعة النطاق في مختلف المجالات. وسيتم تشجيع المشاريع المشتركة وغيرها من الترتيبات من خلال الحوافز المالية التي ستعطى للشركات التي تستعمل رساميلها للحصول على براءات الاختراع والتراخيص وتستثمر في الابحاث والتنمية. و قد تساعد برامج الدعم هذه في التغلب على العقبات التي تواجه التصدير الى البلدان الاوروبية. كما قد تساهم برامج الدعم (MEDA) التي تعتبر الأداة المالية الرئيسية للمجموعة الأوروبية في تنفيذ اتفاقية الشراكة الاوروبية – المتوسطية في بناء أساس لتنمية مستدامة طويلة الأمد في لبنان. وتشمل المرحلة الأولى من برنامج الدعم (MEDA-1، 1995-2000) مشاريع عدة ترمي الى دعم الانتقال الاقتصادي باتجاه الشراكة الاوروبية – المتوسطية وتساعد في تحقيق الاصلاح الاداري وتحديث البنى التحتية وتشجيع عدد من المشاريع الاجتماعية والإنسانية والبيئية. ويأتي في عداد هذه المشاريع برنامج لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة٧ وقد جرى التوقيع عليه في حزيران عام 2000، ومشروع المساعدة في إنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل القضاء على الفقر، مما يؤدي الى خلق وظائف جديدة وقد تمّ التوقيع عليه في تشرين الثاني 2000، و برنامج لدعم الإصلاح المالي بالإضافة إلى إدخال ضريبة القيمة المضافة ايضاً. ويشمل برنامج التعاون بموجب برنامج الدعم (MEDA-2، 2001-2006)، القطاعات المنتجة والمساعدة المالية والجمارك ومختلف مراحل عملية التصدير رفيعة الجودة.

منظمة التجارة العالمية.

ما زال لبنان يسعى للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بعد أن حصل على وضع مراقب في نيسان 1999 (الإطار 7). وفي أيار 1999، شكّلت الحكومة اللبنانية لجنة وطنية حول انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية وهي حالياً بصدد إنشاء وحدة حول منظمة التجارة العالمية وتضم موارد بشرية مؤهلة تتولى عمليات التنسيق الفني اليومي، بالإضافة إلى الأمور الإدارية المتعلّقة بالانضمام، وإعداد مستندات الانضمام وقيادة عملية التفاوض.

الإطار 7. منظمة التجارة العالمية

إن منظمة التجارة العالمية هي منظمة تضم حكومات تسعى إلى خفض العوائق الناجمة عن التعرفات الجمركية وغيرها من العوائق التي تعترض تجارة السلع الدولية، وتسهيل تجارة الخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتحقيق الانسجام بين القوانين والقواعد التجارية. وتضم منظمة التجارة العالمية حالياً، 137 بلداً، بما فيها عشرة بلدان عربية (البحرين، جيبوتي، مصر، الاردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، قطر، تونس، دولة الامارات العربية المتحدة)، إضافة إلى 32 بلداً تسعى للانضمام إلى المنظمة، ومنها الجزائر ولبنان وعمان والمملكة العربية السعودية والسودان واليمن. وثمة 25 شريكاً من بين الشركاء التجاريين الرئيسيين للبنان أعضاء (او في طريقهم إلى العضوية في القريب العاجل) في منظمة التجارة العالمية. كذلك، فان جميع البلدان المتوسطية (باستثناء ليبيا ويوغوسلافيا السابقة) أعضاء في المنظمة.

تتمتّع البلدان النامية بعدد من الاهتمامات ومن القضايا الرئيسية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقيات التجارية متعددة الاطراف لمنظمة التجارة العالمية ونظام التجارة متعدد الاطراف. أما المسألة الرئيسية فتكمن في احداث تحول منهجي في الإطار القانوني من خلال تخفيف الاختلال في السوق وجني المزيد من المكاسب المنصفة من التجارة المحررة. اما القضايا والاهتمامات الاخرى، فتتعلق بظروف الوصول الى اسواق متطورة ومكفولة بالإضافة إلىانظمة وقوانين متطورة واكثر وضوحاً، وازالة التفاوت والتشوهات الناجمة عن اتفاقيات التجارة المتعددة الاطراف، وخاصة ما يتعلق منها باتفاق الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية (TRIPS)، واتفاق إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMS)، والاتفاق بشأن الدعم والإجراءات التعويضية (ASCM). كذلك، قد يتم تحقيق المكاسب من خلال إعادة النظر في أدوار مختلف اللاعبين وتوسيع العملية التشاورية من خلال إشراك المجتمع المدني.

أعد لبنان، بمساعدة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID، مذكرة حول نظام التجارة الخارجية (MFTR) وقدمها الى الامانة العامة لمنظمة التجارة العالمية في شهر ايار 2001. وينتظر عقد أول اجتماع عمل حول هذا النظام في منتصف عام 2002. كما أجرت الحكومة اللبنانية بالتعاون مع القطاع الخاص مشاورات أولية حول عروض الوصول الى اسواق السلع والخدمات. وقد شارف إعداد المستندات الخاصة بخلفيات المفاوضات الثنائية على الانتهاء لتقديمها الى الامانة العامة لمنظمة التجارة العالمية في مطلع عام 2002. وثمة اعتقاد ان لبنان كلما تأخّر في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية كلما خفّت قدرته على منافسة جيرانه في المنطقة الذين سبقوه في الانضمام إلى المنظمة، مما أكسبهم خبرة في مزاولة التجارة في ظل قوانين منظمة التجارة العالمية. وبالإضافة إلى ذلك، سيزداد لبنان تهميشاً ضمن الاقتصاد العالمي لغيابه عن جولات التفاوض المتعددة الاطراف. وسيعود انضمام لبنان الى منظمة التجارة العالمية بعدد من المكاسب والفوائد، بالإضافة الى تكامله مع الاقتصاد العالمي ونظام التجارة المتعدد الاطراف وتأسيس بيئة تفضي إلى نمو واستقرار اقتصاديين طويلي الاجل. كما سينعكس العديد من هذه الفرص إيجاباً على عملية التنمية البشرية، إذ ستتعزز الآمال المتاحة أمام الكم الكبير من الموارد البشرية الموهوبة والعالية المهارة في مجالات خدماتية عديدة (كالمال، والطب، والقانون والبناء، والهندسة). إن لبنان قادر بالفعل على تقديم خدمات على مستوى عالمي في هذه المجالات. وفي الوقت الحاضر، تواجه الجهات اللبنانية التي تزوّد بالخدمات صعوبات بسبب التدابير التمييزية والمقيّدة التي تحول دون دخولها إلى العديد من البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والمنافسة فيها. ولو كان لبنان عضواً في منظمة التجارة العالمية، لما استطاعت هذه البلدان ان تفرض قيوداً على الجهات اللبنانية التي تزوّد بالخدمات .

فإذا ما اراد لبنان ضمان دخوله الى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من تحرير الوصول إلى الاسواق التي تتيحها الدول الأعضاء في المنظمة، عليه قبل الانضمام، تنفيذ برنامج رئيسي للإصلاح السياسي والقانوني، كي يحقق الانسجام بين نظام التجارة الخارجية لديه من جهة، ومتطلبات منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى(يحتاج حوالي 30 قانوناً إلى تعديل) وقتO السوق اللبنانية، امام سلع وخدمات محددة يعود منشأوها الى بلدان اعضاء في المنظمة، وذلك نتيجة لمفاوضات مطوّلة مع الدول الأعضاء، الراغبة في التبادل التجاري مع لبنان،.

لقد اتخذ لبنان عدة خطوات باتجاه تحديث نظامه القانوني بما في ذلك سن قانون حول حقوق النشر والتأليف عام 1999، وقانون حول براءات الاختراع عام 2000، و مرسوم قانون حول الجمارك عام 2001. و تنسجم هذه القوانين الثلاثة الى حد كبير مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. إضافة الى ذلك، أقدمت وزارة الزراعة على تنفيذ برنامج للتعرفة عام 1999 يلغي معظم القيود الكمّية على الاستيراد، كما أزالت وزارة الاقتصاد والتجارة، في مطلع عام 2000، القيود

والموانع التي تحول دون استيراد الكثير من المنتجات الغذائية. ويجري حالياً إعداد مشاريع قوانين حول العلامات التجارية والمنشأ والمواصفات والاوزان والمقاييس والتجارة الدولية للسلع من اجل إنشاء إطار لسياسة التجارة الدولية ينسجم مع متطلبات منظمة التجارة العالمية.

من ناحية أخرى، يبدو أن بعض المبادرات الأخرى التي يجري الإعداد حالياً لها تتناقض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية ويحتمل أن تشكل تجاذباً كبيراً خلال فترة الانضمام. وتشمل هذه المبادرات تقديم الدعم للمنتجات الزراعية التي يتم تصديرها وفرض قيود جديدة على الواردات (استيراد سيارات على المازوت، استيراد معدات مستعملة). بالإضافة إلى ذلك لا يمنO القانون المقترح لتشجيع الاستثمار المستثمر الأجنبي أية ضمانة أو حماية قانونية ويتضمن عدة أحكام لا تتماشى مع شفافية منظمة التجارة العالمية وشروط المعاملة غير التمييزية ، مما قد يؤدي إلى انتهاكات ترتبط باتفاقيات ثنائية أخرى.

استناداً الى هذا التقييم لنظام التجارة الخارجية، والوضع الحالي للبنان بالنسبة للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وتجربة البلدان التي سبق لها ان انضمت الى المنظمة ، يمكن اعتبار لبنان من الناحية الموضوعية مؤهلاً للانضمام الى منظمة التجارة العالمية في منتصف عام 2003 تقريباً، شرط ان يقدم لبنان على إجراء اصلاحات سياسية وقانونية قبل نهاية عام 2002، بحيث يصبO نظام التجارة الخارجية في لبنان منسجماً تماماً مع اتفاقيات المنظمة، وكي يستطيع هذا البلد من اجراء مفاوضات ثنائية حاسمة بهدف الانتهاء منها قبل نهاية عام 2002. يضاف الى ذلك، ومن اجل تحقيق نتائج ناجحة، لا بد من القيام بهذه المساعي بطريقة منفتحة وشفافة، وربط القطاع الخاص بالمبادرات والمفاوضات وخلق حوار متواصل مع شركاO المجتمع المدني المعنية في من اجل قياس الكلفة الاجتماعية وتخفيضها الى حدها الادنى مع ضمان التقيد التام بمقاييس العمل.

ولا بد من النظر إلى تجارة موسّعة ومحررة كوسيلة للتنمية البشرية المستدامة وليس كغاية بحد ذاتها. يعتمد العمل الوطني الناجO على توجيه الاهتمام بالتنمية وتخفيف الفقر، ولا بد أن يقوم على فهم واضO لعملية التنمية المحلية. كذلك، تحتاج سياسات تحرير التجارة أن تؤخذ كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية التي تتمحور حول الناس. وينبغي للظروف الوطنية السائدة ان تحدد سياسات تحرير التجارة وسرعتها، كي يكون لها التأثير الأفضل على الفقراء. ولا بد أن ان يرافق مبادرات تحرير التجارة – بل بالاحرى والأفضل، ان يسبقها – اصلاحات للاقتصاد الكلي، واستراتيجيات للتنمية الاجتماعية وإجراءات لحماية البيئة. وكحدّ أدنى، لا بد ان تكون السياسات التجارية متوازنة عبر الدور الحاسم الذي تلعبه الابتكارات المؤسساتية المحلية: الحاجة الى اعطاء الاولوية لبناء القدرات البشرية والمؤسساتية والانتاجية. اما السياسات التي يمكن ان تنعكس ايجابياً لصالO الفقراء فتشمل توزيع المداخيل من التجارة على مختلف الشرائO الاجتماعية توزيعاً منصفاً ، والاصلاح الضريبي المحلي، وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وتسريع عملية نقل التكنولوجيا بالإضافة إلى تطوير التكنولوجيا المحلية، وانشاء البنى التحتية المناسبة، ودعم جهود التسويق في الاسواق الاجنبية الرئيسية، واجتذاب شركاء خارجيين للمشاريع المشتركة للمساعدة في التسويق ورفع المستوى التكنولوجي. وقد تساهم مساعدات التنمية التي تأتي إما من مصادر عامة أوخاصة، في بناء القدرات التي توفر النجاح.

2- اعادة النظر في واقع الصادرات

رفع الحواجز واعتماد خطط لاسترداد الرسوم.

تشكل التكاليف الباهظة التي يتكبّدها المصدّرون عقبة رئيسية في وجه تنمية الصادرات. فالنفقات الادارية والروتين الاداري وتكاليف النقل والشحن ومراقبة البضاعة وغيرها تزيد الى حد كبير، من كلفة المنتجات اللبنانية وتقضي على قدرتها التنافسية من حيث السعر. وقد ارتفع المعدّل الموزون للضريبة على الواردات ارتفاعاً حاداً في السنوات الاخيرة (الجدول 4). كما أثر قانون الجمارك الجديد في لبنان، وخاصة التخفيض الكبير في التعرفات الجمركية، تأثيراً اولياً مفيداً. وقد تستطيع خطط استعادة رسوم إعادة التصدير (على أساس إما استرداد أموال مدفوعة أو قروض ضريبية على التعرفة الجمركية المدفوعة على الواردات) التخفيف من وطأة التعرفات المفروضة على الصادرات.

الجدول 4. المعدل الموزون للتعريفة على المستوردات، 1992-2002

	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الواردات (بملايين الدولارات الأميركية)	4202	4821	5990	7267	7559	7457	7058	6206	6232
المداخيل الجمركية (بملايين الدولارات الأميركية)	176	387	480	827	1051	1141	1395	1404	1507
نسبة المداخيل الجمركية إلى الواردات	4.2	8.0	8.0	11.4	13.9	15.3	19.8	22.6	18.6

المصدر: المديرية العامة للجمارك ووزارة المال

ان استرداد الرسوم الجمركية المتعلقة بالسلع المصدّرة والتي يعاد تصديرها ليس بالضرورة صعب التنفيذ (إذ يستند إلى آلية لاسترداد الرسوم، تماماً كما ضريبة القيمة المضافة). ويمكن للسلطات اللبنانية أن تقرن الاسترداد الضريبي بتدابير لمراقبة التنفيذ ومعاقبة مخالفي القانون.

إنشاء مجلس للصادرات اللبنانية.

لا يمكن للصادرات أن تزدهر استناداً إلى المبادرة الفردية وحدها. فالجهود التي تبذل من خلال المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق مصالح جمعية قد تؤدي إلى نتائج مستدامة واكثر فاعلية. ولا بد أن تسهل عملية إنشاء مجلس للصادرات يضم بالدرجة الأولى وكلاء من القطاع الخاص، نشاطات التصدير وتشجعها من خلال الترويج لاستراتيجية شاملة لتطوير المنتجات اللبنانية وتسويقها. كما يتطلّب إنشاء مجلس للصادرات تضافر جهود الروابط المهنية وغرف التجارة والمؤسسات العامة.

الترويج لـ "ثقافة تصدير".

ليتمكن رجال الأعمال اللبنانيون من مواجهة تحديات العولمة بشكل افضل، لا بد لهم أن يعدوا العدة لاستهداف أسواق الصادرات وتبني نظرة شاملة لتنمية الأعمال. ومن الضروري ان يعي هؤلاء حدود الحماية ومدى الحاجة الى الابتكار وتحسين نوعية المنتجات. وقد يتحقق ذلك من خلال رؤية استراتيجية تصاب اهتمامها على التصدير الخارجي وعلى وجود "ثقافة تصدير".

تتطلّب زيادة الفرص امام تصدير المنتجات اللبنانية، وجود إدارة بعيدة النظر وتعزيز أساليب مراقبة الجودة التي تكفل التقيد بالمقاييس الدولية من حيث العرض، والعلامات التجارية والتغليف والسلامة. كما أن الابتكار المتواصل والتقدم التكنولوجي هما وسيلتان اخريان لكسب قاعدة ثابتة من الزبائن. ويجب على رجال الأعمال اللبنانيين اعتماد ممارسات تجارية سليمة في تعاملهم مع شركائهم الدوليين في مجال الأعمال التجارية. كذلك، لا بد من احترام التقيّد بالمواعيد، والالتزام بمواصفات الإنتاج المتفق عليها، والابتعاد كلياً عن الغش في التسويق وسط جو من ثقافة التصدير.

التشبيك و الترويج

درجت المؤسسات اللبنانية على الاعتماد في اعمالها وصادراتها وواردلتها على شبكات العلاقات الشخصية. وقد لعب تعدّد مواهب رجال الاعمال اللبنانيين والاغتراب اللبناني دوراً رئيسياً في هذه الاستراتيجية. إذ يشكّل مئات الآلاف من المهاجرين اللبنانيين ذخراً هاماً في سوق دولية متكاملة متنامية. ولكن، لا تتكيّف استراتيجية التشبيك هذه مع بيئة الأعمال الجديدة، لا بل أن رجال الأعمال اللبنانيين قد يضيّعون فرصاً متاحة. ان وجود استراتيجية جمعية للترويج (بدلاً من الاستراتيجية الفردية) قائمة على أساس الشراكة والأقنية الرسمية، من شأنها ان توفّر مزيداً من الفرص لتحقيق الإمكانات الكاملة لشبكة العلاقات اللبنانية. وثمة دور رئيسي قد تلعبه غرف التجارة والروابط المهنية في هذا الصدد.

الاطار 8. بيروت : اعادة تحديد لدور

لم تستعد بيروت بعد دورها الإقليمي الذي كانت تلعبه قبل الحرب، رغم عودة بعض المغتربين اللبنانيين والمستثمرين الاجانب. وقد يفسّر ذلك بالتغيرات الاقليمية والدولية التي طرأت، وأجواء الأعمال التجارية غير المؤاتية. ويفضّل بعض رجال الاعمال اللبنانيين الانتقال الى أسواق إقليمية أخرى أفضل، لذا لا بد من خلق فرص تجذب رجال الأعمال اللبنانيين وتحثهم على الاستثمار داخلياً. وقد ظهرت أسواق اقليمية اخرى توفر أجواء ودية مضيافة للأعمال وتتوفر فيها مزايا تنافسية هامة. ومن الواضح، انه يجب التفتيش عن بدائل لدور بيروت كمركز وسيط للتجارة والخدمات لدول الخليج.

تتمتع بيروت بأجواء اجتماعية وثقافية مؤاتية لتطوير الاعمال التجارية، ولكن الشرط المسبق للنجاح يتوقف على تطوير الأطر السياسية الوطنية والقانونية والتنظيمية. إذ تحتاج بيروت الى رؤية استراتيجية جديدة مبنية على أساس من الطموحات الجديدة، جغرافياً وقطاعياً، والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية الاقليمية والتنظيمية. كما أنه هناك حاجة ماسة لرؤية استراتيجية جديدة، رؤية تقوم على طموحات جديدة، جغرافياً وقطاعياً وتستجيب للتغيرات الاقتصادية الإقليمية والعالمية. **تحتاج بيروت الى إعادة التركيز على النشاطات التي تتمتع فيها بمزايا تفاضلية وتنافسية مناسبة.**

تتحلى بيروت بثلاث مزايا أساسية: عنوان الجودة، والتمايز الاجتماعي والثقافي (خدمات صحية وتعليمية رفيعة المستوى، ومراكز ثقافية وأماكن للتسلية واللهو) وبالإضافة إلى شبكات إقليمية ودولية هامة يتميز بها المغتربون اللبنانيون الضالعون في الأعمال التجارية على الصعيد الدولي، وشبكات أخرى.

تستطيع بيروت أن تصبح مركزاً إقليميا لتقديم الخدمات، خاصة للأسواق القريبة، كأسواق سوريا والعراق والأردن. فتوفر منتجات تتمتع بالجودة وبأسعار تنافسية

مطلوبة جداً في المملكة العربية السعودية وفي بلدان الخليج. صحيO ان بيروت غير قادرة على استعادة دورها كمركز مصرفي اقليمي، إلا أن بوسعها القيام بدور مصرفي قائم على أساس المؤسسات الموثوقة والموارد البشرية عالية الكفاءة. كما تستطيع بيروت ان تتعاون مع المؤسسات الدوليùة فùي مجùالات الاتصùالات وتكنولوجيا المعلومات والاستشارات. وقد اقدمت معظم وكالات الاعلان الدولية على عقد شراكة مع شركات لبنانية لتغطي نشاطاتها السùوق الاقليميùة. ويشùكل الإبداع الفني للوكلاء اللبنانيين في مجاليْ الاتصالات والاعلان مثلاً آخر على تصدير الخدمات. كما ان الخدمات الثقافية والترفيهية تجذب إليها أعداداً متنامية من المقيمين في منطقة الخليج. وتتمتع بيروت بميزة تنافسية رئيسية كمركز للمؤتمرات وغيرها من الندوات الدولية، إضافة الى المعارض التجارية، مما يوفر إمكانات هامة للتنمية الإقليمية. لا شك أن العاصمة اللبنانية قادرة على اجتذاب المزيد من المؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتتخذ من بيروت مقراً إقليمياً لها.